

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: صيدام إبراهيم سحويل

Signature:

التوقيع:  2014/10/18

Date:

التاريخ: 2014/10/18



البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى



وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية

إعداد الباحث

صدام إبراهيم سحويل

إشراف الدكتور

جهاد شعبان البطش

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1435هـ - 2014م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ صدام إبراهيم عبد الرحمن سحويل، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية وموضوعها:

" مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل اشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية "

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 24 ذو الحجة 1435 هـ، الموافق 2014/10/18 م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

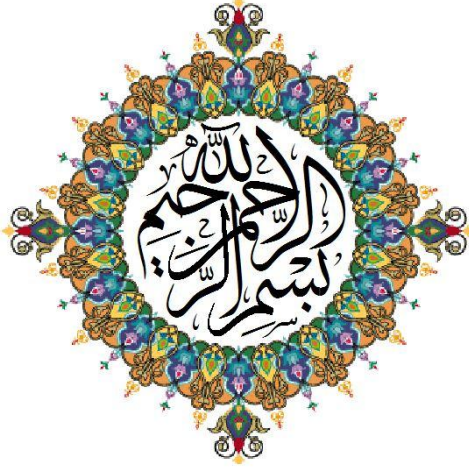
- | | |
|----------------------|-----------------|
| د. جهاد شعبان البطش | مشرفاً ورئيساً |
| د. أحمد جواد الوادية | مناقشاً داخلياً |
| د. خالد رجب شعبان | مناقشاً خارجياً |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
د. محمد إبراهيم المدهون





﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ. وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ. لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ. فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ. فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

(آل عمران : 159)

الإهداء

إلى معلم المتعلمين، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، إلى خاتم النبيين والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أرواح قادتنا الشهداء، وجرحانا الأبطال، وأسرانا الأسود الراضية خلف القضبان، الذين أناروا لنا الطريق.

إلى من قال الله فيهما " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

(الإسراء : 24)

أمي وأبي اللذين ربياني وسهرا علي وأرشداني للخير - والدي الكريمين.

إلى رفيقة دربي ومن أشد بها أربي - زوجتي الغالية.

إلى من أعيش في هذه الدنيا لأجلهم: أبنائي - إبراهيم - حسام - عبد الله - محمد.

إلى ابنتي الحبيبة "حبيبة".

إلى إخواني وأخواتي الأعمام.

إلى من كانوا ملاذي وملجأئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات " زملاء الدراسة والعمل ".

إلى كل مقاوم امتشق سلاحه دفاعاً عن فلسطين.

إلى كل دبلوماسي أفنى حياته نصرة لفلسطين.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

راجياً المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علماً

شكر وتقدير

"وإذ تَأْذَنُ رَبُّكُمْ لَكُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

(إبراهيم: 7)

الحمد لله حمداً كثيراً يليق بجلاله وكمال صفاته الذي وفقني وأعانني على إتمام دراستي وإخراجها إلى النور، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده معلم الأمة ومرشدها.

بمزيد من الاعتراف بالفضل والامتنان يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة وحققني على إنجاز دراستي، وأخص شكري الكبير للدكتور جهاد شعبان البطش، الذي تكرّم بالإشراف على هذه الدراسة، وأنار لي الطريق بما أسداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وأحاطني بلطفه وكرم أخلاقه ومنحني الكثير من الوقت والجهد لإخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر كذلك إلى الدكتور أحمد جواد الوادية والدكتور خالد رجب شعبان اللذان شرفاني بقبولهما مناقشة دراستي.

كما أعبر عن شكري وتقديري العميق للدكتور محمود العجومي، والدكتور ناجي شراب والدكتور إبراهيم حبيب على الدعم والتشجيع المتواصل طوال سنوات الدراسة، والشكر موصول إلى الدكتور خليل حماد الذي دقّق الرسالة لغةً وأسلوباً وإملاءً.

والله ولي التوفيق

الباحث

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان لمنظمة التحرير الفلسطينية تمثيلاً دبلوماسياً في العديد من دول العالم العربية والأجنبية، وكان لفلسطين تمثيل دبلوماسي في الأمم المتحدة بصفة "مراقب"، وبتاريخ 29 نوفمبر 2012 أصبح تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة تحت مسمى دولة غير كاملة العضوية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وبيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وكيفية تطوره، والجهة المختصة به، بالإضافة إلى معرفة مدى توافق الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية، ومعرفة مدى تأثير قبول فلسطين دولة غير عضو على التمثيل الدبلوماسي، وبيان أثر الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية منذ عام 2007 على ذلك.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها، إضافة إلى منهج تحليل النظم، كما استخدم أداة المقابلة مع مختصين وباحثين وأكاديميين. تتكون الدراسة من خمسة فصول؛ تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة (المقدمة ومشكلة الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها وحدودها، إضافة إلى استعراض للدراسات السابقة، وتعريف بأهم المصطلحات المستخدمة).

بحث الفصل الثاني في الإطار النظري لموضوع الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، إذ استعرض الباحث مفهوم الدبلوماسية ومراحل تطورها وأنواعها وأدواتها، واستعرض التمثيل الدبلوماسي وشروطه وأنواع البعثات الدبلوماسية، ودور حركات التحرر في العمل الدبلوماسي. يتناول الفصل الثالث تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، في مرحلة ما قبل تأسيس منظمة التحرير، ثم مرحلة تأسيس المنظمة، وبيان الدور الذي لعبته الدبلوماسية الفلسطينية في اكتساب الشرعية السياسية لمنظمة التحرير.

الفصل الرابع بحث في دور الدبلوماسية الفلسطينية على القضية الفلسطينية (1993-2007)، وتناول فيه الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، والجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي، وتداعيات الانقسام السياسي على الدبلوماسية الفلسطينية والمشروع الوطني. في الفصل الخامس تناول الباحث موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومستقبل منظمة التحرير.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن فلسطين تعدُّ شخصاً من أشخاص القانون الدبلوماسي الدولي، والذي يعتبر أحد فروع القانون الدولي العام، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الاعتراف بحركات التحرر كشخص من أشخاص القانون الدولي العام، وأن الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين هي منظمة التحرير الفلسطينية، كما أضر الانقسام السياسي بالمشروع الوطني الفلسطيني وبالديبلوماسية الفلسطينية، وأظهر الشعب الفلسطيني مقسماً ومفرقاً وغير متحد على أهدافه ومبادئه، وأن نجاح الديبلوماسية الفلسطينية في الحصول على قرار من الجمعية العامة، وبأغلبية تزيد عن الثلثين بالاعتراف بها كدولة غير عضو وذلك في 29 نوفمبر 2012، والوقوف عليه يجعل مصير القرار كمصير عشرات القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة التي بقيت حبراً على ورق. وقد قدمت الدراسة عدة توصيات، منها: إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار الجامع، وأن تكون الدائرة السياسية فيها هي الجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، شريطة أن يتم إعادة بنائها ودمقرطتها على أسس وطنية. والاستفادة من المصالحة الفلسطينية، في إظهار الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي أمام المجتمع الدولي، موحداً ومتفقاً على أهدافه ومبادئه، والعمل على تعزيز الإنجازات السياسية والديبلوماسية على كافة المستويات، ومنع الاحتلال من استخدام ورقة الانقسام لإضعاف الموقف السياسي والتفاوضي والديبلوماسي الفلسطيني، وتكثيف الجهد الدبلوماسي لدفع الدول التي صوتت على قرار الاعتراف بفلسطين كدولة، إلى تحويل الممثلات الفلسطينية إلى سفارات، وتجسيد هذا الاعتراف إلى واقع على الأرض، ومواصلة المعركة الدبلوماسية في الأمم المتحدة، بالتوجه لمجلس الأمن لانتزاع قرار بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية. وضرورة استغلال الوضع الجديد كعضو مراقب في الأمم المتحدة، لتقديم الشكاوى على جرائم الحرب الصهيونية وعلى انتهاكاتهم للحقوق الفلسطينية، وأن يكون ذلك وفق دراسات قانونية وسياسية استراتيجية.

Abstract

The Future of Palestinian Diplomatic Representation in the light of the State and Palestinian Liberation Organization Dilemma

The purpose of this research is to study the Palestinian diplomatic representation in the light of conflict of Palestinian state recognition and Palestinian Liberation Organization. The Palestinian Liberation Organization (PLO), had diplomatic representation in a number of Arab and foreign countries, as well as at the United Nations (UN) as a permanent observer, and since November 29, 2012, the representation of Palestine was given a new title as a non-member observer state.

The study explores the future of the Palestinian diplomatic representation, the origin of this representation, its evolution and development, and the way this representation has been in accordance with diplomatic laws and traditions. It also studies the impact of accepting Palestine as a non-member observer state on the country's diplomatic representation and the impact of the Palestinian division on such representation.

The author had adopted the descriptive analysis and institutional descriptive analysis method which relies on collecting data, analyzing and explaining it. Furthermore, the study includes interviews conducted with experts, researchers and academics in this field.

The study is consisted of five chapters in which the first one represents the general background of the research including: (the introduction, problem statements, the questions, the significance, the objectives and the limits. Moreover, the previous studies and the main important concepts had been entailed.

The second chapter which represented in the theatrical framework had encountered the diplomacy and the diplomatic representation. Here, the researcher provokes the development phases of diplomacy figured in its types and instruments in addition to entailing diplomacy by its conditions, diplomatic delegations and the liberal movements roles in the diplomatic action.

The third chapter had encountered the development had encountered the development of Palestinian diplomatic representation throughout the pre-establishing of PLO and the phase of establishment. Furthermore, this chapter had clarified the acted role of Palestinian diplomacy in covering out the political legacy of PLO.

In the following chapter, the researcher had studied the Palestinian diplomatic role of Palestinian issue (1993-2007). In this fold, this study had explored the diplomatic role of Palestinian Authority, the specialist affiliation of diplomatic representation and the reaction of political rift on the Palestinian diplomacy and the national project.

In the final chapter, the study had represented Palestinian state recognition and the future of PLO.

The study has resulted in a number of findings which include the following:

Palestine is considered a member of the international diplomatic law, which is considered a branch of the general international law represented by PLO which based on the recognition of liberation movements as a member of the general or broad international law. Palestinian division has had a negative impact on the broader Palestinian national cause in general and on the Palestinian diplomacy, in particular. The division represented the Palestinian people as ones with divided goals and principles. The success of Palestinian diplomacy in gaining a two-third majority decision from the United Nations General Assembly (UNGA), recognizing Palestine

as a non-member state on November 29, 2012, and standing by it, makes the future of this decision seem the same as those other tens that remained non-binding and ineffectual.

Based on these findings, the author recommends the following:

Recognizing the PLO as the collective institution that represents all sectors of the Palestinian society, and affirming that the Political office within the PLO is in sole charge of representing the Palestinian people abroad, based on the condition that the organization itself be democratized and reconstructed based on national principles. Utilizing the recent Palestinian reconciliation in demonstrating that the Palestinian people and their political system and institutions are in fact united on principles and goals. Furthermore, it is recommended to work on enforcing all political and diplomatic achievements on all levels, in order to limit the occupation's success in using the Palestinian division to weaken the Palestinians' position politically, diplomatically and also on the negotiations table. So to Increasing the diplomatic efforts exerted with those various states that voted in favor of recognizing Palestine as a state in order to upgrade the Palestinian diplomatic representation in their respective countries to embassies, and ensuring that their recognition takes a more practical dimension. Furthermore, the diplomatic struggle within the UN should continue further by attempting to obtain full membership from the United Nations Security Council (UNSC). Using Palestine's new designated status within the international community to pursue justice against the Zionist war crimes and human rights violations committed against the Palestinian people, in accordance with legal and strategic policies.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	القرآن الكريم
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	ملخص الدراسة باللغة العربية
ح	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
د	فهرس المحتويات
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	منهجية الدراسة
6	أدوات الدراسة
6	حدود الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
8	الدراسات السابقة
18	الفصل الثاني: الإطار النظري
19	المبحث الأول: الدبلوماسية
19	أولاً: مفهوم الدبلوماسية
20	ثانياً: مراحل التطور التاريخي للدبلوماسية
22	ثالثاً: أنواع الدبلوماسية
26	رابعاً: أدوات الدبلوماسية
29	المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي
29	أولاً: مفهوم التمثيل الدبلوماسي

29	ثانياً: شروط التمثيل الدبلوماسي
30	ثالثاً: أنواع البعثات الدبلوماسية
33	رابعاً: مهام البعثة الدبلوماسية وانتهائها
38	المبحث الثالث: الدبلوماسية وحركات التحرر الوطني
38	أولاً: مفهوم حركات التحرر الوطني
40	ثانياً: عمل حركات التحرر الوطني
40	ثالثاً: دبلوماسية حركات التحرر الوطني
41	رابعاً: مظاهر دبلوماسية حركات التحرر
42	خامساً: تجربة حركات التحرر في دبلوماسية المؤتمرات
44	الفصل الثالث: تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني
45	المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية (لمحة تاريخية)
45	أولاً: مرحلة ما قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية
48	ثانياً: مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية
52	ثالثاً: دور الدبلوماسية في اكتساب الشرعية السياسية لمنظمة التحرير
58	المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية منذ الاتصالات السرية مع "إسرائيل" وحتى عام 1988
58	أولاً: الدبلوماسية الفلسطينية والاتصالات السرية مع "إسرائيل"
60	ثانياً: الدبلوماسية الفلسطينية حتى إعلان الاستقلال 1988
65	المبحث الثالث: الدبلوماسية الفلسطينية في إطار الاتصالات والمفاوضات بين المنظمة وإسرائيل
66	أولاً: مؤتمر مدريد للسلام
69	ثانياً: الدبلوماسية أثناء مفاوضات اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وتوابعها
73	ثالثاً: الدبلوماسية الفلسطينية في اتفاق إعلان المبادئ
77	رابعاً: الموقف المحلي والدولي تجاه الاتفاق وأداء الدبلوماسية الفلسطينية
81	الفصل الرابع: دور الدبلوماسية الفلسطينية على القضية الفلسطينية (1993-2007)
82	المبحث الأول: الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية
82	أولاً: نشأة السلطة الفلسطينية

84	ثانياً: دور السلطة الفلسطينية في دعم الدبلوماسية الفلسطينية
89	المبحث الثاني: الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي
90	أولاً: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية
91	ثانياً: المرجعية والتمثيل
96	المبحث الثالث: تداعيات الانقسام السياسي على الدبلوماسية الفلسطينية
96	أولاً: جذور ومسببات الانقسام
99	ثانياً: الانقسام السياسي وأثره على المشروع الوطني
101	ثالثاً: التمثيل الدبلوماسي بين حركتي فتح وحماس
104	الفصل الخامس: الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومستقبل منظمة التحرير
105	المبحث الأول: الاعتراف بالدولة الفلسطينية
105	أولاً: المقصود بالدولة الفلسطينية ونشأتها
106	ثانياً: لمحة تاريخية عن أركان دولة فلسطين
109	المبحث الثاني: الاعتراف الدولي بدولة فلسطين
109	أولاً: المقصود بالاعتراف الدولي
109	ثانياً: شكل الاعتراف بالدولة
111	المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الفلسطينية في قبول فلسطين دولة غير كاملة العضوية (مراقب) ومستقبل منظمة التحرير
111	أولاً: هيئة الأمم المتحدة والدبلوماسية الفلسطينية
115	ثانياً: فلسطين دولة مراقب غير عضو
127	ثالثاً: تأثير قبول فلسطين دولة مراقب على مستقبل عضوية منظمة التحرير والتمثيل الدبلوماسي
131	النتائج
133	التوصيات
135	المصادر والمراجع
153	الملاحق

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- أدوات الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة

مقدمة:

تمثل العلاقات الاجتماعية ميزة المجتمع البشري منذ القدم، وهي جوهر التواصل الحضاري بين الشعوب والمجتمعات. وقد امتد هذا التواصل إلى عصرنا الحاضر بعد نشأة الدولة التي أصبحت تمارس مختلف أوجه النشاط الدولي: الاقتصادي، العسكري، التبادل الثقافي وغيره، وهذا ما جعلها ترتبط مع غيرها من الدول - وإلى وقت قريب مع المنظمات الدولية - عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية تجمع مجمل تلك النشاطات.

لقد عرفت المجتمعات منذ القدم مبدأ تبادل الرسل والمبعوثين، وأقرت لهم حصانات وامتيازات شكلت القواعد الأولى لظهور الممارسة الدبلوماسية والتعامل بين الدول (الشامي، 2007: 383)

لقد أصبح التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مظهراً من مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة وممارسة تدل على رغبة الدول في العيش في سلام وانعدامها أو قطعها يعكس تدهور العلاقات بين الدول المعنية، وقد يصل إلى إعلان الحرب (دهيش، 2007: 79).

إن ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة تمارسه الدول المستقلة المعترف بها، أي باعتبارها نشاطاً مؤسسياً يمارس بعد قيام الدولة، والدبلوماسية في حالتنا الفلسطينية استثناء للقاعدة. فقد نشأت وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث إنها نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة. كذلك لم تعمل من داخل الأراضي الفلسطينية وإنما من داخل أراضي الآخرين (أبو عباه، 2009: 5).

كانت الدولة الشخص القانوني الوحيد في القانون الدولي، غير أن تطور العلاقات الدولية، أوجب أن تظهر أشخاص قانونية دولية أخرى إلى جانب الدولة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هذه الأشخاص، حركات التحرر الوطني والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والفاتيكان، وبذلك لم تعد الدولة الشخص القانوني الوحيد في القانون الدولي (الفتلاوي، 2010: 265).

لقد استخدم الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحتى الوقت الراهن كافة أشكال النضال وأساليبه، العسكرية منها والسلمية المتمثلة في المظاهرات الشعبية والإضرابات والمقاطعة الشعبية والانتفاضات السلمية، والمفاوضات والمساومات السياسية من أجل نيل الحرية والاستقلال الوطني (عثمان، 2007: 1).

ارتبطت مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بمنشأ وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ليس بفصائلها وقواها السياسية المختلفة فقط، بل كذلك بالأطر الاجتماعية والمهنية التي تشكلت في سياق تكوين

منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تم إعادة هيكلتها على أساس البعد الفلسطيني بعد سيطرة حركة فتح ومشاركة القوى السياسية الأخرى ذات الجذور القومية والتقدمية في بنيتها وتركيبتها (أبو رمضان، 2010: 17)

لقد حدث التحول النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني على ضوء قمة الرباط عام 1974، وبعد إقرار الأمم المتحدة عضوية المنظمة كمراقب في العام ذاته، حيث أضحت المنظمة هي البيت للشعب الفلسطيني والإطار المعنوي المعبر عن حقوقه بالعودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة على قاعدة البرنامج المرحلي الذي أقرته الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني. (أبو رمضان، 2010: 18)، إلا أن هذا السقف لا يعبر عن كامل الحقوق الوطنية التي يجب على الدبلوماسية الفلسطينية أن تحققه، وإنما يمثل الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي يجب على الدبلوماسية الفلسطينية العمل على تحرير كل فلسطين.

وفي 29 نوفمبر 2012 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 19/67 بأغلبية (138) صوتاً ضد (9) أصوات وامتناع (41) دولة عن التصويت، وقضت بموجبه بترقية مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة "دولة غير عضو" (عبد الحي، 2012: 2)

ونظراً لأهمية هذا الاعتراف على مستقبل القضية الفلسطينية، تأتي هذه الدراسة لتبحث في ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، والوقوف على المحطات التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية داخل أروقة الأمم المتحدة، ومدى تأثير القرار رقم 19/67 على مكانة منظمة التحرير، ومستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وهل نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني؟ وهل ما زالت قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة؟

مشكلة الدراسة:

من المعلوم أن الجهاز الدبلوماسي ينشأ في ظل الدول المستقلة ذات السيادة، وهو أدواتها للتعامل مع العالم الخارجي، أما في فلسطين فإن منظمة التحرير هي الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي، وبتاريخ 29 نوفمبر 2012 تم الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو، ونظراً لأهمية هذا الاعتراف على الدبلوماسية الفلسطينية وعلى مكانة منظمة التحرير، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، دراسة الدبلوماسية الفلسطينية، والوقوف على المحطات التي مرت بها داخل أروقة الأمم المتحدة، ومدى تأثير الاعتراف على مكانة منظمة التحرير، ومستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني.

أسئلة الدراسة:

من هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني ؟
- 2- ما تأثير الانقسام على الدبلوماسية الفلسطينية ؟
- 3- ما واقع العمل الدبلوماسي الفلسطيني ؟
- 4- هل الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية تتفق مع القوانين والأعراف الدولية ؟
- 5- ما تأثير قبول دولة فلسطين بوضع مراقب على التمثيل الدبلوماسي ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدد من النقاط أهمها:

- 1- كونها تناقش قضية حيوية تتعلق بمستقبل النظام الدبلوماسي الفلسطيني.
- 2- حداثة موضوع الدراسة، وارتباطه في الواقع السياسي المعاش في فلسطين، وأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التمثيل الدبلوماسي في دعم الحقوق الفلسطينية.
- 3- تقديم تصور للعاملين في الحقل الدبلوماسي الفلسطيني، حول مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية، وكيفية استثمارها لدعم الحقوق الفلسطينية.
- 4- خصوصية الحالة الفلسطينية والتي تتطلب الدعم الخارجي.
- 5- غياب استراتيجية فلسطينية واضحة للعمل الدبلوماسي.
- 6- في حدود علم الباحث، تعدّ هذه الدراسة من الدراسات القلائل النادرة التي تدرس مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني بعد الاعتراف بدولة فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- 1- معرفة مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة.
- 2- بيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني.
- 3- معرفة كيف تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني.
- 4- معرفة مدى توافق الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية .
- 5- معرفة مدى تأثير قبول دولة فلسطين بوضعية مراقب على التمثيل الدبلوماسي.
- 6- بيان أثر الانقسام على العمل الدبلوماسي الفلسطيني .
- 7- الوقوف على الآفاق المستقبلية للدبلوماسية الفلسطينية .

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يستند إلى تحليل الوثائق؛ إذ يعد المنهج الوصفي أكثر أشكال المناهج العلمية استخداماً في العلوم الاجتماعية، وتعتمد الأبحاث الوصفية على جمع المعلومات حول مشكلة معينة بغية معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها، ويقوم المنهج الوصفي على دراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، أو بشكل كيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، ويمكن تعريفه بأنه: "المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها" (الأغا والأستاذ، 2003: 83)، وهذا ما استخدمته الدراسة في جمع الوثائق والبيانات عن الدبلوماسية الفلسطينية ومن ثم معالجتها بتوصيفها من جميع جوانبها وأبعادها وتحليلها وفهم ارتباطها مع الظرف الموضوعي للحالة السياسية، حتى تستطيع الخروج بنتائج أقرب للواقع، إضافة إلى منهج تحليل النظم الذي يساعدنا في تفسير سياسة الحكومات والدول في تعاملها مع الدبلوماسية الفلسطينية، وكذلك يساعدنا في تفسير سياسة الدبلوماسية الفلسطينية التي مارستها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

أدوات الدراسة:

استندت هذه الدراسة على مصادر جمع المعلومات والبيانات، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع والكتب المتوفرة في المكتبات المحلية، إضافة إلى اعتماد أدوات أخرى مثل المقابلة الشخصية.

حدود الدراسة:

الحد الزمني: غطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1964م وحتى عام 2013م .
الحد الموضوعي: اقتصر على دراسة مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

مصطلحات الدراسة:

الدبلوماسية: فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي الدول الأجنبية؛ وبالتالي فهي تنير فكرة إدارة الشؤون الدولية، ومتابعة المفاوضات السياسية، والعلاقات الخارجية، ورعاية المصالح الوطنية للشعوب والحكومات في علاقاتها المتبادلة في حالتي السلم والحرب، أي أنها وسيلة تطبيق القانون الدولي (العبيكان، 2007: 84).

ولمباشرة التمثيل الدبلوماسي وجهين: وجه إيجابي يتحدد في القدرة على إيفاد مبعوثين يمثلون الدولة لدى الدول الأخرى، ووجه سلبي يتحدد في قدرة الدول على قبول مبعوثي دول أخرى لديها، ومنحهم الامتيازات والحصانات الدبلوماسية. (الشامي، 2007: 204).

ويمكن تعريفها بأنها: " إدارة العلاقات الدولية عبر مؤسسات خاصة يطلق عليها بالبعثات الخاصة ". (الفتلاوي، 2010: 23).

ويعرفها العجرمي بأنها: " أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض " (العجرمي، 2011: 11).

التعريف الإجرائي: ويمكن القول أن مفهوم الدبلوماسية، هو علم وفن تمثيل الدول، والتفاوض، وعقد الاتفاقيات، وجمع المعلومات، ورعاية مصالح الدولة ورعاياها لدى الدول وتطويرها.

الدولة: "ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسي" (أبو عامر، 2004: 30).

وتعرف الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد يقيمون على إقليم معين ويخضعون لسلطة" (الفتلاوي، 2010: 212).

وتعرف الدولة أيضاً بأنها: "جمع من الناس يقيمون على سبيل الاستقرار في إقليم معين، ويخضعون لسلطة عليا حاكمة ذات سيادة". (المدهون، 2011: 62)

وأيضاً هي: " مجموعة من الأفراد (الشعب)، يعيشون على إقليم محدد (الأرض)، ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة (الحكومة)، وتتمتع بالاعتراف الدولي كشرط للتمتع بالصفة الدولية". (عبد الرزاق، وعبد الغني، 2012: 3)

التعريف الإجرائي: تعني الدولة مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة على إقليم معين، ويدينون بولائهم لسلطة سياسية حاكمة لها سيادتها على الإقليم والأفراد الذين يقيمون عليه.

منظمة التحرير الفلسطينية: منظمة فلسطينية، أنشأت بتوصية من جامعة الدول العربية عام 1964م، بهدف إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره، واعترف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974م (عبد الرحمن، 1987: 67).

التعريف الإجرائي: منظمة التحرير الفلسطينية، هي منظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، وقد تأسست عام 1964م، وهي تضم معظم الفصائل الفلسطينية تحت لوائها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي بحثت موضوع الدبلوماسية الفلسطينية، حيث حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين والمختصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات العربية والأجنبية، حصل الباحث على عدد من الدراسات السابقة، اختار منها مجموعة من الدراسات، وقد قسمها إلى دراسات فلسطينية، وعربية، وأجنبية.

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة توام (2013) :

بعنوان: "دبلوماسية التحرر الوطني - التجربة الفلسطينية"

يقدم الكاتب في دراسته عرضاً تاريخياً (1964 - 1994)، وقانونياً للدبلوماسية والعلاقات الدولية الفلسطينية، ويظهر من خلالها ولادة التجربة الفلسطينية وخصوصيتها، ويبين بموضوعية من أي "رحم مستحيل" جاءت المواقف والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ووضعاً أمام القارئ التجربة بأبعادها القانونية الدولية، السياسية، والدبلوماسية بكل ما حملت من سلب وإيجاب، وموضحاً تأثير هذه المسيرة في القرارات والقانون الدولي المتعلق بحركات التحرر الوطني عموماً ومنظمة التحرير خصوصاً، وتأثير الأخيرة من الانضمام لهذا "النادي" الدولي، ومحدداته القانونية والدبلوماسية، وتناقش الدراسة ثلاث قضايا مدفوعة عبر مراحل النضال الوطني، وهي: وحدة حركة التحرر الوطني، المقاومة المسلحة، والاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى الاعتراف بالدولة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني قد أثر في العلاقات الدولية، وفي المقابل أثر انفتاحها وتعاطيتها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها الأساسية، دافعة بها إلى تبني أساليب أقل راديكالية .
- 2- فيما يتعلق بالقانون الدولي، فقد كان أكثر تأثيراً بمسارات حركات التحرر الوطني أكثر مما أثرت هي فيه.
- 3- أكدت الدراسة كذلك ثنائية المقاومة المسلحة والعمل السياسي والدبلوماسي ومشروعيتها في القانون الدولي.
- 4- أن منظمة التحرير الفلسطينية حظيت بالمركز الأول في الاعتراف الدولي بين حركات التحرر الوطني ، والمركز الأخير في تحقيق تقرير المصير.

فيما أوصت بـ:

- 1- على الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير المواءمة والتناوب بين الأساليب العنيفة وغير العنيفة في النضال، والتخطيط الاستراتيجي للمقاومة السلمية بوصفها خياراً يستحق التجربة والبناء عليه.
- 2- اللجوء إلى القضاء الدولي كأحد أشكال المقاومة السلمية.
- 3- دراسة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية، بغرض تقييم مسارات التجربة الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة الانتقالية.

2- دراسة الرملاوي(2012):

بعنوان: "استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم 67 / 19 "

يهدف الباحث من دراسته الوقوف على استحقاقات وتبعات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67 / 19 بتاريخ 29 نوفمبر 2012م، والذي اعتمد فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة ، ويرى أن القرار يستحدث استحقاقات ينبغي على الدولة الناشئة أن تنهض بها على الرغم من الظروف الصعبة التي تعترضها؛ بسبب وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاستحقاقات التي ينبغي على الدولة أن تنهض بها هي :

أولاً: الاستحقاقات الوطنية

- 1- العمل الجاد لإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة الوطنية للشعب والوطن.
- 2- العمل على تشكيل حكومة الدولة، وليس سلطة الحكم الذاتي.
- 3- العمل على إنجاز وثيقة الدستور بأسرع وقت ممكن .
- 4- تفعيل مؤسسات منظمة التحرير باعتبار أن أهداف الشعب الفلسطيني لم تتحقق بتحرير أرض دولته .
- 5- ضرورة النظر في وضع ميثاق جديد للمنظمة يتلاءم مع طبيعة المرحلة.

ثانياً: الاستحقاقات على المستوى الخارجي

يرى الباحث أن على الدولة أن تعزز مكانتها الدولية، وذلك من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والوكالات المتخصصة، وهذا من شأنه أن يعزز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي ويكسبها مكانة الدولة الفاعلة .

فيما أوصت بـ:

- 1- على الدولة الفلسطينية أن تتصرف بما يؤكد شخصيتها القانونية ، وقدرتها على التواصل مع دول العالم، وإقامة علاقات دبلوماسية معها بنجاح.
- 2- التوجه بفاعلية إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والالتزام إليها وبشكل خاص تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

3- دراسة أبو صوي(2011):

بعنوان: "الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي "

تبحث هذه الدراسة في الوضع القانوني لدولة فلسطين المحتلة في ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي، ممثلة بمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

وهدفنا الدراسة للتعرف إلى المركز القانوني للوضع الفلسطيني في ظل أحكام القانون الدبلوماسي الدولي والآثار المترتبة عليه، وأثر ولادة السلطة الفلسطينية على إدارة العملية الدبلوماسية الفلسطينية، والجهة المختصة بإدارة العملية الدبلوماسية الفلسطينية بموجب أحكام القانون الدولي. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة في جميع أجزائه، من خلال التركيز على المعاهدات الدولية والقوانين الوضعية ذات الصلة، بالإضافة إلى الكتابات والآراء الفقهية والدراسات المعدة بهذا الخصوص، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:

- 1- المقصود بالدبلوماسية هو أنها فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة والقوى الأجنبية، والعمل على احترام وعدم انتهاك أو الاستهانة بحقوق وهيبة الوطن بالخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة ومتابعتها.
 - 2- تُعدُّ فلسطين شخصاً من أشخاص القانون الدبلوماسي الدولي، والذي يعتبر أحد فروع القانون الدولي العام، ممثلة بمنظمة التحرير، على أساس الاعتراف بحركات التحرير كشخص من أشخاص القانون الدولي العام.
 - 3- إن الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين هي منظمة التحرير.
 - 4 - عدم قانونية الاتفاقات التي ترمي إلى نقل صلاحيات الدائرة السياسية بمنظمة التحرير إلى وزارة الخارجية الفلسطينية، لكون السلطة الفلسطينية - في حد ذاتها - لا تعدو أن تكون جهازاً من أجهزة منظمة التحرير، وهي غير قائمة على الصعيد الدولي.
- فيما أوصت بـ: العمل على إبقاء منظمة التحرير كصاحبة الحق في ممارسة وإدارة العملية الدبلوماسية ممثلة بدائرتها السياسية.

4- دراسة توام (2011):

بعنوان: " التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية - قراءة في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية".

في هذه الدراسة يعرض الباحث - بشكل أساسي - لتجربة منظمة التحرير في جنوحها لخيار تسوية صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي بالطرق السلمية، والمفاوضات أساساً، منذ العام 1974 الذي شهد إعلان البرنامج السياسي المرحلي، الذي تضمن هدف المنظمة في إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين .

وقد قسم الباحث الدراسة إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول في الإطار النظري، وعرض فيه ثلاثة موضوعات أساسية، خصص لكل منها فرعاً مستقلاً، أما الفرع الأول فعرض فيه لحق تقرير المصير، باعتباره مناط قيام حركات التحرر الوطني، وعملها، وتخيرها في ذلك بين الأساليب العنيفة والسلمية، التي تعتبر - في حد ذاتها- أدوات لتقرير المصير .أما الفرع الثاني فعرض فيه لحركات التحرر الوطني، الأشخاص الدوليين الجدد، وفي الفرع الثالث ناقش ندية حركات التحرر الوطني للدول القائمة بالاحتلال أو الاستعمار، بما يعني طرفيتها الندية في الصراعات الدولية، وفي القسم الثاني خصص ثلاثة فروع، الأول التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية في الفكر والممارسة تجاه العدو الإسرائيلي، أما الفرع الثاني فتعرض للسياسة الخارجية لمنظمة التحرير من حيث " السلوك"، والعوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى لمحة موجزة حول النشاط الدبلوماسي للمنظمة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، فيما تعرض في الفرع الثالث لمنظمة التحرير وجهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:

- 1- أن حركات التحرر الوطني، باعتبارها إحدى أنواع الأشخاص الدوليين، ولقيامها أساساً على فكرة الصراع من أجل تقرير المصير، كانت الأبعد نظرياً "عن التسوية السلمية للصراع.
- 2- أن التجربة الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير مارست الجانبين العسكري والسياسي وكان لذلك إيجابياته وسلبياته، أما الإيجابيات فتتمثل بالمحافظة على وحدة التمثيل للشعب الفلسطيني، واكتساب التأييد الشعبي والرسمي، والمزاوجة بين النشاط العسكري والدبلوماسي، وتوظيف كل منهما لدعم الآخر. وأما السلبيات فتتمثل بالحكم على قيادة المنظمة، ورئيس لجنتها التنفيذية تحديداً، بمساءلته سياسياً في العلاقات الدولية عن كل من النشاطات العسكرية بصفته القائد العام للثورة.
- 3- كانت المنظمة حريصة دائماً على تسوية الصراع سلماً مع الدول العربية التي دخلت معها في أزمات سياسية، ومواجهات عسكرية أحياناً، وقد دفعها إلى ذلك المصالح المشتركة، وتشتت رعاياها على جغرافيات هذه الدول.

4- على الرغم من بعد فكر حركات التحرر الوطني نظرياً عن مقاربات التسوية السلمية، نجد منظمة التحرير، في الممارسة- وأسوة بأغلب التجارب التحررية- قد جنحت إلى التسوية السلمية للصراع، إلا أن خصوصية القضية الفلسطينية التي تقاطعت عندها مختلف السياسات العالمية، وعلى الرغم من النجاحات المتحققة في المقدمات، جاءت بنتائج أقل نجاحاً مما تحقق لصالح تجارب تحررية أخرى.

5- دراسة عيروط (2011):

بعنوان: "الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية"

هدفت الدراسة للتعرف إلى حقيقة الدبلوماسية الفلسطينية، وكيفية إدارتها للمفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية"، ومدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية المتبعة في المفاوضات على إنهاء الاحتلال، وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:

1- أن الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" هو صراع ذو طبيعة وجودية لا يمكن حله بشكل نهائي، ولكن يمكن إدارته ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

2- أنه ذو بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح والتطورات الديمغرافية والسياسية والثقافية، إضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية. فيما أوصت ب:

ضرورة استغلال التغير الإقليمي على المستوى العربي وتعليق المفاوضات في إطار إستراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع "إسرائيل" أمام مسؤولياتها كدولة محتلة.

6- دراسة أبو رمضان (2010):

بعنوان: "الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها؟"

يرى الباحث في دراسته أن مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية ارتبطت بمنشأ وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ليس بفصائلها وقواها السياسية المختلفة فقط، بل كذلك بالأطر الاجتماعية والمهنية التي تشكلت في سياق تكوين منظمة التحرير، ويرى أن التحول النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية حدث بعد الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني على ضوء قمة الرباط عام 1974، وبعد إقرار الأمم المتحدة عضوية المنظمة كمرقب في العام ذاته، ويرى الباحث أنه يمكن التأريخ لبدء مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الرسمي بعد عام 74، ويرى أن التحول النوعي الآخر يكمن في تأسيس واستقبال البعثات الدبلوماسية للمنظمة بالإقرار بها كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني رسمياً بعد ما كانت العلاقات

مقتصرة على علاقات الفصائل بنظرائها من قوى التحرر الوطني والديمقراطي بالعالم، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:

- 1- أن تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 على إثر توقيع اتفاق أوسلو أدى إلى تحولات في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني برمته.
 - 2- تم تهميش هيئات ومؤسسات منظمة التحرير التي تم استخدامها لأهداف سياسية في مناسبات محددة، وإعطاء النقل الأكبر للسلطة، وهذا بدوره أدى إلى تراجع عمل السفارات والدبلوماسية الفلسطينية بالشتات، و إلى إضعاف السفارات والبعثات الدبلوماسية.
 - 3- ويرى الباحث أن الخلاف بين حماس وفتح من جهة وبين المنظمة والسلطة من جهة أخرى كان له دور أيضاً في إضعاف السفارات وترهلها وتراجعها، وعدم التواصل مع التجمعات الفلسطينية في تلك البلدان، والتماهي مع سياسات الدول والحكومات المستضيفة، والتوجه لاستغلال النفوذ باتجاه تحقيق المصالح الذاتية.
- فيما أوصت بـ:

- 1- إعادة هيكلة وبناء السفارات الفلسطينية لتصبح قائمة على المهنية في إطار وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وتعزيز العلاقة مع التجمعات الفلسطينية بالشتات.
- 2- صياغة استراتيجيات وسياسات قادرة على التأثير بمواقف برلمانات وحكومات البلدان المستضيفة.
- 3- تعزيز العلاقة مع قوى التحرر ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية لفضح إسرائيل على سياساتها الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني.
- 4- ضرورة إصلاح منظمة التحرير وإعادة بنائها وإجراء الانتخابات بها، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في إصلاح الدبلوماسية الفلسطينية.

7- سي علي (2010):

بعنوان " حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني ".

- تناولت الورقة طبيعة حركة التحرير الجزائرية وظروف نشأتها وعوامل انتصارها والوضع القانوني لهذه الحركة التحررية خلال أوقات النزاعات المسلحة عبر مختلف المراحل التي مرت بها في مواجهة السلطة الاستعمارية، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:
- 1- إن حركة التحرير الجزائرية لجأت إلى العمل العسكري ضد قوات جيش الاستعمار، لدفع السلطات الاستعمارية إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

2- إن اعتماد حركة التحرير الجزائرية على القوة لأجل تحقيق أهدافها، كان مقيداً بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، وجميع الأعراف الدولية السائدة في مجال النزاعات المسلحة التي كانت تشكل فكر الحركة الوطنية.

فيما أوصت بـ:

1- ضرورة اعتماد تعريف واضح المعالم لحركات التحرير يجعلها في مركز قانوني أكثر ملاءمة.

2- إضفاء الشرعية القانونية الدولية على عمل حركات التحرير، تجسيدا لحق الدفاع الشرعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

3- ضرورة إيجاد مركز قانوني موحد لحركات التحرير ضمن أشخاص القانون الدولي.

4- إقرار طبيعة الشخصية القانونية لحركات التحرير، باعتبارها ليس فقط شخصاً من أشخاص المسؤولية الدولية و إنما شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

8- دراسة أبو عياش (2009):

بعنوان: "الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية"

تناولت هذه الدراسة ظروف نشأة منظمة التحرير، وسلطت الضوء على الجانب القانوني لمدى توافر الشخصية القانونية لمنظمة التحرير، ثم تطور المركز القانوني لتلك المنظمة (كحركة من حركات التحرر الوطني) في ضوء القانون الدولي، خاصة بعد أن اعترفت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها:

1- إن وصف منظمة التحرير بأنها هيئة إقليمية، يضي عليها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي.

2- إن الشعوب المناضلة من أجل استقلالها هي شخص من أشخاص القانون الدولي، وأن شخصيتها هي شخصية (خاصة) إذا ما قورنت بشخصية الدول المستقلة، ولكنها لا تتمتع بوضع قانوني كامل كالدول المستقلة.

3- إن منظمة التحرير (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) لها شخصيتها القانونية الدولية، والتي تؤهلها للمشاركة في العلاقات القانونية الدولية.

4- إن المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير متباين، ويختلف باختلاف الجهات التي تتعامل معها هذه المنظمة، وهذا ناتج عن نظرة هذه الدول المختلفة إلى شخصية الشعوب المناضلة من أجل استقلالها.

فيما أوصت بـ:

1- التركيز على وضع المنظمة وعدم إهمالها.

2- العمل على تفعيلها وضرورة انضواء كافة الفصائل الفلسطينية دون استثناء تحت لوائها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة براون (Brown، 2008):

بعنوان: " Sunset for the Two-State Solution ? "

" زوال حل الدولتين ؟ "

وفيها يتناول براون عدة سيناريوهات لمدى إمكانية حل وحسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر تقديمه لعدة بدائل وتصورات منها ما تحدث عن حل الدولتين والذي اعتبره أكثر مقبولية وواقعية بالنسبة للعديد من الأطراف، بيد أنه تراجع ظروفه في الوقت الحالي نظراً لضعف العديد من المعطيات التي يجب أن تتوفر لقيام ونجاح مثل هذا الخيار، والسيناريو الآخر هو الدولة الواحدة مزدوجة القومية وفي نظره أن هذا الخيار يتأتى من السراب في ظل شدة حرارة النزاع التاريخي، فهو خيار غير واقعي، أما الخيار الثالث فهو الحل القائم على فكرة التعايش المؤقت، وهو يشبه بذلك الهدنة التي لا بد وأن تنفجر، والخيار الأخير يكمن في الانتصار العسكري الإسرائيلي وتقويض قوى حماس، وهذا أيضاً خياراً لا يتمتع بالنجاعة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- ليس هناك عملية دبلوماسية ذات معنى سوف تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين.

فيما أوصت بـ:

1- توقّف الإدارة الأمريكية عن وضع العقوبات بوجه مشاطرة السلطة بين الفلسطينيين.

2- دراسة أختار (Akhtar، 2008):

بعنوان " The Palestinian Nakba 1948-2008 , 60 Years of Catastrophe "

"النكبة الفلسطينية 1948 - 2008 (60 عاماً من النكبة)

تناولت الدراسة شرحاً عن قرار تقسيم فلسطين رقم (181) لعام 1947 م، والمذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عام 1948 م، وحق عودة اللاجئين، وميلاد الحركات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح ومنظمة التحرير، وأثر حرب عام 1967 م، وقرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، واجتياح إسرائيل للبنان وخروج قوات منظمة التحرير من لبنان التي أدت إلى تشتت الثورة الفلسطينية خارج فلسطين، ثم ركزت الدراسة على الانتفاضة الفلسطينية التي أدت إلى ظهور حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وانتهت بتوقيع منظمة التحرير لاتفاق أوسلو، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- الدولة الفلسطينية ستكون دولة غير قابلة للحياة بسبب الموانع والحواجز الإسرائيلية والجدار العازل.

2- الحل يكمن في حل الدولة الواحدة وعيش المواطنين الفلسطينية والإسرائيليين جنباً إلى جنب في سلام، في دولة ديمقراطية مع تطبيق المساواة في الحقوق.
فيما أوصت بـ:

1- ضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على الجانبين -على قدم المساواة وبحيادية مطلقة- من أجل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحقيق السلام في نهاية المطاف لجميع دول المنطقة.

التعليق على الدراسات السابقة:

إن دراسة الدراسات السابقة من حيث محتواها ونتائجها التي توصلت إليها يؤدي إلى:

أهم أوجه الاتفاق:

- 1- اتفقت معظم الدراسات في استخدام المنهج الوصفي.
- 2- إن مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية ارتبطت بمنشأ وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية.
- 3- إنشاء السلطة الفلسطينية أدى إلى إعطائها الثقل الأكبر وتم تهميش هيئات ومؤسسات منظمة التحرير، وهذا بدوره أدى إلى إضعاف السفارات والبعثات الدبلوماسية.
- 4- الدعوة إلى إعادة هيكلة وبناء السفارات والبعثات الدبلوماسية.

أهم أوجه الاختلاف:

تمثلت أوجه الاختلاف في أن بعض الدراسات، أوصت بضرورة الإبقاء على منظمة التحرير كصاحب الحق في ممارسة وإدارة العملية الدبلوماسية ممثلة بدائرتها السياسية، في حين أن بعض الدراسات أوصت باعتماد وزارة الشؤون الخارجية قناة رسمية وحيدة للعمل الدبلوماسي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:

- 1- اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي.
- 2- تعميق مشكلة بحثه مما سهل عليه تحديد أهداف دراسته بشكل دقيق.
- 3- استطاع الوقوف على النقاط المهمة التي بإمكانه تناولها والتركيز عليها في بحثه.
- 4- استطاع الوقوف على كيفية صياغة تساؤلات بحثه بشكل جيد، واختيار الإطار النظري المناسب لها.

5- مكنته من سهولة تحديد خطواته المنهجية العلمية المناسبة لموضوع الدراسة، وقدمت له معلومات قيّمة، أثرت موضوع البحث في كثير من الجوانب؛ حيث كان بعض تلك الدراسات مرجعاً مهماً في بعض جوانب وفصول هذا البحث.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات والاستفادة منها يمكن لنا التوقع بأن تتميز هذه الدراسة بـ:

1- الدراسات السابقة تناولت الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير والوضع القانوني لها، وآلية تمثيلها ودورها في دعم القضية الفلسطينية، في حين أن الدراسة الحالية تناولت مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني بعد الاعتراف بدولة فلسطين بوضعية مراقب.

2- في حدود علم الباحث تعد هذه الدراسة الأولى التي تدرس مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني بعد الاعتراف بدولة فلسطين بوضعية مراقب.

3- في حدود علم الباحث لم يأخذ مصطلح الدبلوماسية حقه في الدراسة والتحليل في الأدبيات السابقة.

4- خصوصية الحالة الفلسطينية والتي تتطلب حشد التأييد الدولي لها، من خلال العمل الدبلوماسي.

5- توفر الرغبة لدى الباحث للبحث في هذا الموضوع.

الفصل الثاني الإطار النظري

المبحث الأول: الدبلوماسية.

المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية وحركات التحرر الوطني.

المبحث الأول: الدبلوماسية

مع التطور المتسارع الذي شهده العالم، وتشابك المصالح الدولية، وعدم قدرة الدول على العيش بمفردها وبمعزل عن غيرها من دول العالم، اهتمت الأمم بالدبلوماسية والعلاقات الدولية من أجل تلبية احتياجاتها وتحقيق مصالحها، فكلما تقاربت الدول وتشابكت العلاقات، أصبحت الدول في أمس الحاجة إلى توثيق التعاون فيما بينها، ومن الواضح أن مجمل التغييرات التي مرّ بها المجتمع الدولي، رافقها تطورٌ في مفهوم الدبلوماسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم كلمة الدبلوماسية:

الدبلوماسية لفظة مشتقة من اليونانية "دبلوما" وهي تعني أي شيء يطوى أو يطبق، وبالذات المخططات أو الرسائل الصادرة من الملوك أو الأمراء، ومع مرور الوقت، بدأ استخدام هذا المصطلح بالانتساع بحيث تجاوز هذا المعنى اللغوي المحدود، وبالتالي أصبح مفهوم الدبلوماسية يشير -عموماً- إلى الأنشطة الخاصة بتنفيذ السياسات الخارجية للدول، وذلك من خلال الرؤساء أو السفراء أو المبعوثين أو غيرهم، مع ذلك فإن استخدام مفهوم الدبلوماسية لم يكن شائعاً في العصور القديمة والوسطى، وإنما ارتبط هذا الاستخدام ببدايات ظهور الدولة الحديثة في أوروبا، وما اشتمل عليه ذلك من ازدياد في كثافة العلاقات والتفاعلات بين الدول، وبالتالي ازدياد دور الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول. (فوق العادة، 1973: 1)

أما في عصرنا الحاضر فقد توسع هذا المعنى وتطور مفهومه ليشمل جميع أشكال العلاقات الخارجية بين الدول، حيث أصبحت الدبلوماسية وسيلة للاتصال والتفاهم والتفاوض بين مختلف الدول والحكومات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وقد عرّفها قاموس (أكسفورد) للغة الانجليزية بأنها "تصريف شئون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات". (الهاشمي، 2003: 101)

كما يرى الباحث (فوديرييه)، أن الدبلوماسية هي "فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية، والسهر على حقوق وطنه ومصالحه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج، كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية أو متابعتها، وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها". (fodere, 1899: 2)

أما الدبلوماسية الفرنسي ريفيه، فيعرف الدبلوماسية بأنها: علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات حيث يعتبر الدبلوماسية علم لأنها تقوم على أسس وقواعد تم تقنينها، و فن كونها تعتمد على قدرات الفرد وإمكانياته ومواهبه التي قد لا تتوفر في الآخرين. (خلف، 1997: 70-71)

أما سموحي فوق العادة فقد عرف الدبلوماسية في كتابه (الدبلوماسية الحديثة)، " بأنها مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية الهادفة إلى تنظيم العلاقات القائمة بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق والواجبات والتزامات وامتيازات هؤلاء الأشخاص، مع تبيان شروط عملهم ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات " .(فوق العادة، 1973: 3)

من خلال التعريفات السابقة، نستخلص أنه يمكن تحديد مفهوم الدبلوماسية بما تشتمل عليه من عناصر، فهي علم وفن تمثيل الدول والتفاوض وعقد الاتفاقيات وجمع المعلومات، ورعاية مصالح الدولة ورعاياها لدى الدول وتطويرها.

ثانياً - مراحل التطور التاريخي للدبلوماسية:

مرت الدبلوماسية بمراحل عدة عبر العصور التاريخية المختلفة، فالدبلوماسية التقليدية امتدت من عصر الإغريق إلى الحرب العالمية الأولى، والدبلوماسية المعاصرة امتدت من الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا، وارتبط تطور الدبلوماسية بشكل أو بآخر بتطور حاجات الجماعات الإنسانية المختلفة في سعيها لتنظيم العلاقات فيما بينها، وقد ساهمت التجمعات البشرية والمجتمعات والأمم في تطوير الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي، لضرورات الاتصال والعلاقة بين القبائل في العصور الأولى. والتي تطورت إلى علاقات تجارية وعقد تحالفات، فالقبائل البدائية كانت تتعايش في أجواء تسودها الصراعات والتناحر، خاصة تجاه الفئات الغريبة والدخيلة على مناطقها، حيث ساهمت بعض الحضارات أكثر من غيرها في هذا التطور، فالإغريق الذين عاشوا في مدن تربطها مصالح مشتركة، كانت حاجتهم للعمل الدبلوماسي ضرورة من أجل عقد المعاهدات، كمعاهدات الصداقة وحسن الجوار وإنهاء الحروب وغيرها، ويدل التاريخ على أن هذه الحضارة قد أورثت الحضارات التي جاءت بعدها أصول مفهوم وتنظيم الدبلوماسية (خلف، 1997: 30-32).

أما الرومان فقد كان لهم الفضل في تطور الدبلوماسية من الناحية النظرية، وأيضاً فقد قدموا تراثاً غنياً للتقدم الإنساني في مجال الثقافة والقانون وذلك من خلال إنشاء أمناء المحفوظات المدرسين لترتيب ودراسة الاتفاقات الدولية، وعلى قدر ما نجح الرومان في خلق تراث ثقافي وقانوني وعسكري، فقد أخفقوا نوعاً ما في ترك الأثر نفسه في تكوين الفن الدبلوماسي (فودة، 1961: 101-102).

أما العرب فكانوا من بين الأقاليم التي مارست مظاهر الدبلوماسية منذ القدم، فقد اهتم العرب بتكوين السفارات إلى الأقاليم المجاورة، وكانوا أهل الرسالة والسفارة. وللإسلام دور مهم في تطور الدبلوماسية من خلال ما قدمه المسلمون منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، ثم الخلفاء الراشدين، وكانت السفارات عند العرب تقوم في العادة بمهمة التهنئة أو المفاوضة (بركات، 1985: 40). وقد تميزت الدبلوماسية الإسلامية بأنها دبلوماسية ملتزمة، ورسالتها جزء من رسالة الإسلام، وهذه حقيقة قائمة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين (التميمي، 2000: 52-53).

لقد شهدت الدبلوماسية منذ عصر النهضة تطوراً كبيراً في مجال إرساء التقاليد والأعراف، وأصبحت الدبلوماسية دائمة ومستقرة، إذ كانت الدبلوماسية وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية يرتبط بالحاكم ومساعديه خلال فترة القرون الوسطى. (شترابير، 1982: 78)

وكان للدبلوماسية الإيطالية دوراً، انعكس على تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي ماهية العلاقات التي نشأت بين الدويلات الإيطالية التي قامت على أساس المساواة في السيادة والاستقلال (الزقزوقي، 1972: 74).

وبعد ذلك ازدهرت دبلوماسية البندقية حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث وصف سفراء البندقية بأنهم أكثر السفراء حنكة، ورؤية وإحاطة بالمعلومات والأحداث (نيكلسون، 1973: 73).

أنشأت البندقية جهازاً دبلوماسياً دقيقاً يتميز بحسن التنظيم والدقة في جمع المعلومات، وحفظ الوثائق وتصنيفها، وحسن إعداد التقارير والرسائل، ووضعت اللوائح والضوابط التي تحكم تعيين السفراء، ومراقبة تصرفاتهم، ومدة خدمتهم (صادق، 1996: 14).

أما الدبلوماسية الفرنسية فقد كان لها تأثير على صعيد النظرية والممارسة، حيث قامت بتأسيس أول جهاز مركزي دائم لرسم السياسة الخارجية، بهدف تتبع سير المفاوضات والإشراف على إقامة علاقات مستقرة مع الدول الأخرى، ويمكن القول: إن النموذج الفرنسي ترك بصمات مهمة على الدبلوماسية، ومن أهمها التعليمات المكتوبة التي كان يزود بها السفير قبل سفره والتي يجب عليه اتباعها، والتي اتسمت بالشمول والإحاطة بجميع نواحي الحياة السياسية في الدولة الموفدة إليها (الشامي، 2007: 114).

ولكن التطور الأبرز في تاريخ الدبلوماسية كان مع ظهور الدولة القومية في أوروبا، حيث بدأت الدبلوماسية تتطور إلى شكل أكثر تكاملاً، مثل: بدء تطبيق نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم، ودبلوماسية المؤتمرات، ودبلوماسية المنظمات الدولية، ومع التطور المتسارع الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، ظهرت المنظمات الدولية التي تتشكل من مجموعة من البعثات الدائمة للدول التي تمثلها وتدافع عن مصالحها (ال شاوي، 1966: 1).

كما ترافق ذلك كله مع عملية تنظيم العلاقات الدولية وتقنينها، والتي بلغت ذروتها بعد مؤتمر فيينا، و ما نصت عليه المادة 47 من اتفاقية فيينا لعام 1961 والمتعلقة بالعمل الدبلوماسي، مثل: الحصانات والامتيازات، وأيضاً إقامة علاقات دبلوماسية، وتبادل البعثات بين الدول، وتغيير مستوى التمثيل الدبلوماسي من مفوضية أو مستوى قائم بالأعمال إلى مستوى سفارة، وفقاً للمصالح المشتركة التي تستفيد منها جميع الدول، وتعمل على توثيق العلاقات، وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية (فوق العادة، 1973: 27).

وباستقراء التاريخ الدبلوماسي، نجد أن المجتمعات السياسية تبادلت فيما بينها البعثات الدبلوماسية منذ أقدم العصور، ولكن التطور الأبرز في تاريخ الدبلوماسية كان مع ظهور الدولة القومية في أوروبا، ومنذ عصر النهضة وحتى الآن، والدبلوماسية تتطور ضمن دائرة العلاقات الدولية، تتأثر بها وتؤثر فيها.

ثالثاً - أنواع الدبلوماسية:

مع بداية القرن العشرين تأثرت الدبلوماسية بعوامل عديدة، منها: (نمو روح المصالح بين الأمم)، وازدهار وسائل الاتصال والمواصلات، مما زاد من حركة التواصل بين الدول، كما أن بروز ظاهرة الرأي العام بفضل تطور الطباعة، ومن ثم الصحافة ساهم في تشكيل السياسة

الداخلية والخارجية للديمقراطية الأوروبية، مما أتاح مزيداً من العلنية والشعبية في الأداء الدبلوماسي، حيث اتخذت الدبلوماسية الحديثة العديد من الأشكال يكمن إجمالها كما يلي:

1- الدبلوماسية الثنائية (التقليدية): تعد أقدم أنواع الدبلوماسية وأكثرها شيوعاً وانتشاراً على الساحة الدولية، وتتمثل في ممارسة الدبلوماسية على أساس التمثيل الثنائي بين دولتين من أجل تقوية العلاقات أو تسوية المنازعات القائمة بينهما، وهناك العديد من أشكال الدبلوماسية الثنائية، مثل: التمثيل النسبي الدائم أو المؤقت، ودبلوماسية القمة بين رئيسي دولتين، والاجتماعات الثنائية الوزارية، حيث تعتبر ممارسة الدبلوماسية الثنائية واحدة من أبرز مظاهر السيادة للدول الحديثة، فبمجرد حصول أي دولة على استقلالها، فإنها تسعى إلى الحصول على الاعتراف الخارجي، وتتوسع في بناء العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع الدول الأخرى، وذلك من خلال إرسال وقبول المبعوثين وفق وقواعد القانون الدولي. (محمود، 2000: 66)

2- الدبلوماسية العامة: يعد مفهوم الدبلوماسية العامة من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بصفة خاصة. ويستخدم مفهوم الدبلوماسية العامة في العلاقات الدولية منذ عام 1960 وذلك للتعبير عن مظاهر الدبلوماسية الدولية غير تلك التفاعلات الموجودة بين الحكومات، والدبلوماسية العامة من وجهة نظر هانز توش تعني عملية حكومية للاتصال بالعامة من الدول الأجنبية، في محاولة لإيجاد فهم واضح لأفكار ومعتقدات ومؤسسات وثقافة، بل والأهداف الوطنية والسياسات الحالية، وهي عملية منفتحة تهدف الوصول للجماهير. (عبد الفتاح، رشدي، القويضي، 2006: 6-4)

وعليه فإن الدبلوماسية الفلسطينية بحاجة ماسة لهذا النوع من الدبلوماسية لتوعية الشعب الفلسطيني بقضيته وحقوقه، وللتعريف بقضيته والترويج لها داخل المجتمعات الأخرى عبر المؤسسات والهيئات والأحزاب، مع مثيلاتها في دول العالم لكسب وحشد التأييد الدولي .

3- الدبلوماسية البرلمانية: هي نوع جديد من أعمال الدبلوماسية العلنية عرفت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد الابتعاد عن الدبلوماسية التقليدية بسبب مساوئها وتميزها بالسرية، وقد طبقت الدبلوماسية البرلمانية في ظل عصابة الأمم المتحدة عند طرح المشاكل الدولية لمناقشتها ومشاركة جميع أعضاء الدول في إبداء آرائهم، وتقديم أفضل الوسائل لحلها. كما توسعت الأمم

المتحدة بمختلف أجهزتها وفروعها في تطبيق هذه الدبلوماسية، حتى أصبحت النمط الغالب والمتعارف عليه دولياً حتى هذا اليوم. (أبو عفيفة، 1998: 30)

لقد أصبح للبرلمانات دورٌ مباشرٌ في السياسة الخارجية يتعدى مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك عبر تبادل الوفود والزيارات البرلمانية، وعبر إنشاء هيئات دولية ذات طابع برلماني على مستوى دولي وإقليمي، مثل: البرلمان الدولي والبرلمان الأوروبي والبرلمان العربي (مقلد، 1991: 393)

إن ما تتميز به الدبلوماسية الجماعية أو البرلمانية، هو ربط التعاون بين البرلمانات الوطنية لحل بعض القضايا الدولية، والمساهمة في حل النزاعات الدولية عبر تشكيل لجان للوساطة، وتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة، وأنها تضع حلولاً عامة لجميع الدول، وهي تحد من إرادة الدول لمصلحة المجموع، وإن مهمتها الأولى هي الدفاع عن مصالح الشعوب وخاصة التي تتنازل من أجل تقرير مصيرها، ولولا قيام منظمة التحرير الفلسطينية بطرح القضية الفلسطينية على اجتماعات الجمعية العامة عام 1974، ومطالبتها بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيام دولته المستقلة، لما تفهم عدد كبير من دول العالم عدالة القضية الفلسطينية.

4- الدبلوماسية الشمولية: هي دبلوماسية تستعملها الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية، من أجل بسط نفوذها، وتوسيع دائرة سيطرتها بكافة الأساليب العسكرية والدعائية والسياسية، وهي تختلف بصورة جذرية من ناحية أهدافها وطبيعتها الأسلوب الذي تقوم عليه الدبلوماسية البرلمانية. (أبو عفيفة، 1998: 31)

ويمكن القول أن الدبلوماسية الشمولية، هي دبلوماسية سلبية ومتناقضة مع الأهداف التي وضعت لأجلها الدبلوماسية، فهي تعتمد على الخداع والتجسس، والتهديد والإكراه، وتقديم المصلحة الخاصة للدولة الدكتاتورية على المصلحة الدولية العامة، مخالفة بذلك الأعراف والقوانين الدولية.

5- دبلوماسية القمة: "هي ذلك النوع من الدبلوماسية التي يمارسها رؤساء الدول بأنفسهم، من خلال المؤتمرات التي يعقدونها فيما بينهم، باعتبارهم أصحاب القرار السياسي، ومخططي السياسة الخارجية لدولهم. ومن خلال مؤتمرات القمة يتخذون القرارات السياسية المهمة التي تلائم مصالحهم المشتركة ومصالحهم الوطنية أيضاً" (السامرائي، 2011: 230)

هذا النمط من التعامل الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول، واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي، لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات مهمة بين الدول، حيث إن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة، سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات مهمة. (أبو عبا، 2009: 56)

ومن أبرز لقاءات القمة التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، هو لقاء القمة الذي عقد بين الرئيس ياسر عرفات والرئيس الأمريكي بل كلنتون عام 1996، والرئيس الفرنسي شيراك عام 1997.

6- دبلوماسية الأزمات: ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة، وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى، سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو من حيث السمات التي تتميز بها. ولقد جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب، وكمخرج للتوتر بين الدول. وجزت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية، وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعينة. وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات، فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن أنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية، والدليل على ذلك قضايا فلسطين والعراق وأفغانستان. (أبو عبا، 2009: 57)

7- دبلوماسية الاعتدال والممانعة: " ظهر هذا المصطلح في الآونة الأخيرة، ويقصد بدبلوماسية الاعتدال، عدم استخدام القوة ضد الطرف الآخر، بينما تعني دبلوماسية الممانعة التصدي وعدم الخضوع، وقد ظهر هذا التمييز بين الدول العربية في تحديد موقفها من "إسرائيل". (الفتلاوي، 2010: 40)

8- الدبلوماسية الشعبية: تقع أساليب الدبلوماسية الشعبية بين أساليب الاتصال الدولي، ذلك أن الاتصال الدولي يشمل المفاوضات التي يقوم بها الدبلوماسيون، ويعرف البعض الدبلوماسية الشعبية بأنها الطرق التي تستطيع بها الحكومات أو الأفراد والجماعات أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الاتجاهات والآراء العامة، بحيث يكون لهذا التأثير ثقل ووزن على القرارات التي تتخذها الدولة في المجال الخارجي، فالدبلوماسية الشعبية تركز على مختلف أشكال الاتصال واللقاءات، أي التقاء جماعة بجماعة أو فرد من دولة معينة بفرد من دولة أخرى أو

صحافة بصحافة أو برامج إذاعية مشتركة، ويمكن أن تكون جزءاً من العلاقات الاجتماعية بين الشعوب والدول، وتدخل ضمن البرامج الثقافية والإعلامية، وهي أسلوب جديد للعمل السياسي. (Hoffman , 2002 : 85)

وتمارس الدبلوماسية الشعبية على مستويات التكوينات والتنظيمات والاتحادات الشعبية، مثل: اتحاد الكتاب والفنانين والصحفيين والفرق الفنية والرياضية ووفود الشباب والعمال والمزارعين، ومختلف المنظمات والاتحادات والروابط المهنية والشعبية. (شليبي، 1988: 10)

رابعاً: الأدوات الدبلوماسية:

تستخدم الدبلوماسية العديد من الأدوات لتحقيق أهدافها، وذلك على النحو التالي:

1- الأدوات الاقتصادية: تعد الأدوات الاقتصادية أدوات مهمة في التعامل السياسي الدولي، وتتعدد هذه الأدوات في تأثيرها على شكل روابط التبادل التجاري بين الدول وما يحكمها من سياسات تتعلق بالرسوم والضرائب الجمركية إما كإجراءات وقائية مانعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، كما تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية التي تعني التمييز في المعاملة الضريبية لمصلحة بعض الدول نظراً لوجود روابط مصلحة أو سياسية خاصة معها. بالإضافة إلى التعديل في الشروط التي تحكم انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج، سواء بالنقد أم بالإطلاق، مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وذلك من خلال استخدام المساعدات بأنواعها المختلفة المالية والتنمية والعسكرية والفنية. (أبو عفيفة، 1998: 37-38)

من الأمثلة على ذلك، الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير ومؤسسة صامد مع دول: أنغولا، وموزمبيق، وأثيوبيا، والكونغو برازفيل، وغينيا بيساو، والسنغال للتعاون الاقتصادي عام 1981، والاتفاقية المبرمة مع تشيكو سلوفاكيا عام 1981، كما عقدت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عدة اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والأجنبية. (أبو عفيفة، 1998: 39)

ويمكن القول، أن ما تقوم به "إسرائيل" من حصار للشعب الفلسطيني وخاصة الحصار الذي فرضته على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، هو من قبيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدمها ضد الشعب الفلسطيني، لإرغامه على قبول تسويات هزيلة.

وعليه فإن الدبلوماسية الفلسطينية مطالبة بمواجهة "إسرائيل" بالأسلوب نفسه، وذلك من خلال استعمال الدبلوماسية الاقتصادية، وممارسة مقاطعة "إسرائيل" على مستوى العالم، ومطالبة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعربية والدولية بسحب الاستثمارات من "إسرائيل"

2- الأدوات الثقافية: تعد هذه الأدوات نمطاً جديداً وسمة حديثة من أنماط الدبلوماسية الدولية، ساعد على بروزها وتأكيد أهميتها في العلاقات الدولية المعاصرة عدة عوامل رئيسية، مثل: الثورة التكنولوجية الضخمة في الاتصال وطرق المواصلات بكل ما ترتب عليها من انهيار الفواصل المذهبية والجغرافية التي باعدت في الماضي بين الدول والشعوب، وتبلور مستويات جديدة من الإدراك الدولي المتبادل، وتستخدم هذه الأدوات في إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفنية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تصميم إطار عام لسياسات ثقافية جديدة، يمكنها من التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية، ومن أمثلة هذه القيم، الإيمان بحقوق الإنسان، ونبذ العدوان، وقد قامت منظمة التحرير بعقد كثير من الاتفاقات الثقافية مع كثير من الدول العربية والأجنبية لتعميق أواصر التعاون الدبلوماسي الثقافي بينها وبين هذه الدول، ومن هذه الاتفاقات، الاتفاقية المبرمة بين المنظمة وتشيكوسلوفاكيا عام 1981 للتعاون الثقافي. (أبو عفيفة، 1998: 37-38)

3- أدوات الأزمات الدبلوماسية: يعد هذا النمط أو الشكل الآخر من الأدوات الدبلوماسية هو "دبلوماسية الأزمات"، ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية الأداة أو النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة مهمة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول، ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات. لذا جاءت أدوات الأزمات الدبلوماسية كبديل للحرب، وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية. (حسن، 1999: 346)

وقد استخدمت المنظمة هذه الدبلوماسية في كثير من الأزمات التي وقعت بها أثناء خلافاتها مع بعض الدول العربية، وخاصة مع الأردن عدة مرات منذ عام 1982، وسوريا بعد الخروج من طرابلس عام 1983، والعراق بعد عام 1978، ومصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. (أبو عفيفة، 1998: 37)

4- أدوات المحالفات الدبلوماسية : وهي أداة مهمة في النشاط الدبلوماسي الذي يكرّس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية. ولقد ظهر هذا النمط من الأدوات الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات.

لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية. كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها، فقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى. (حسن، 1999: 346)

5- الأدوات العسكرية واستعراض القوة : تعتبر القوات المسلحة إحدى الأدوات الدبلوماسية الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية. ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية إضافة، إلى كونها غير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي، ذلك أن الأداة العسكرية تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية، وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية، أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها". والقوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد. فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي؛ أي الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع، وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى، وتحقيق المصالح القومية". (حسن، 1999: 346)

المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي

أولاً- مفهوم التمثيل الدبلوماسي:

يقصد بالتمثيل الدبلوماسي اتفاق دولتين، أو اثنتين من أشخاص القانون الدولي، على إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بينهما، بإرسال كل طرف بعثة دبلوماسية إلى الآخر. ويحدد الاتفاق مستوى التمثيل المطلوب (سفارة، أم ممثلية أو مفوضية، أم شعبة رعاية مصالح، أم مكتب إعلامي لا أكثر)، وعدد أفراد البعثة الدبلوماسية، المعايير التي ترتبط جلها بمدى وشكل العلاقة المنشودة بين الطرفين. ولمباشرة التمثيل الدبلوماسي وجهين: الأول إيجابي، ويتمثل بقدرة كل طرف على إرسال بعثته الدبلوماسية، أما الثاني فسلبي، ويتمثل بالمقدرة على استقبال البعثة الدبلوماسية الموفدة من الطرف الآخر. (أبو هيف، 1970: 95).

ثانياً- شروط التمثيل الدبلوماسي:

1- التمتع بالشخصية القانونية الدولية

يشترط لإقامة العلاقات الدبلوماسية، أن يكون للدولة حق إقامة علاقات دبلوماسية؛ أي أن تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وقد حدد القانون الدولي الجهات التي يحق لها إقامة علاقات دبلوماسية، وهي: (الفتلاوي، 2009: 138)

1- الدول: (الدولة تامة السيادة، والدولة الحامية، والدولة المنتدبة، والدولة المركبة).

2- الفاتيكان.

3- المنظمات الدولية.

2- الاعتراف المتبادل بين الدولتين:

يتطلب التمثيل الدبلوماسي بداية حصول الاعتراف المتبادل بين الطرفين، والاعتراف المقصود هنا يتوجب أن يكون " قانونياً" وصريحاً، ولا يكفي بالاعتراف الواقعي والضمني. أما البعثات المتبادلة في غياب الاعتراف القانوني، فتكون فقط لرعاية مصالح كل طرف لدى الطرف الآخر، وهو أشبه بالتمثيل القنصلي، وبالتالي يمكن القول: إن الاعتراف القانوني الصريح، هو مدخل لإقامة العلاقات، وإنشاء البعثات الدبلوماسية. (الشامي، 2007: 213)

"إن العلاقات التي توصل أو تستمر دون اعتراف صحيح لا تعتبر من قبيل العلاقات الدبلوماسية النظامية، ولا يدخل الأشخاص الذين يعهد إليهم بها في نطاق المبعوثين الدبلوماسيين، وإنما يعتبرون مجرد وكلاء عن الدولة لرعاية مصالحها لدى الدول الأخرى. (أبو هيف، 1970: 97)

ويشترط لبقاء العلاقات الدبلوماسية استمرار الاعتراف بين الطرفين، فإذا سحب الاعتراف من قبل أحد الطرفين، فإن العلاقات الدبلوماسية تنتهي ولا يعود لها أي وجود. (الجمال، 1963: 213)

3- الاتفاق على إقامة التمثيل الدبلوماسي (الرضا المتبادل):

إن التمتع بالشخصية القانونية الدولية، والاعتراف المتبادل بين الدول لا يكفيان في حد ذاتهما لحصول التبادل الدبلوماسي. فلكي يحصل هذا الأخير، ولكي تقام العلاقات الدبلوماسية لا بد في هذه الحالة من اتفاق الدول كشرط يعبر عن إرادتها ورغبتها لإقامة هذا التبادل الدبلوماسي، ولا يتحصل هذا الاتفاق إلا بالرضا المتبادل بين الدول المعنية. (الفتلاوي، 2009: 141)

وقد أوضحت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في 18 (أبريل) 1961م، في مادتها الثانية ما يلي: (يتم إنشاء العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل) (اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961).

ثالثاً - أنواع البعثات الدبلوماسية:

هناك نوعان من البعثات الدبلوماسية تعتمدهما الدول في تبادلها الدبلوماسي الدائم، وكل نوع يعكس درجة معينة من مستوى التمثيل الدبلوماسي وأهميته بين الدول. وهذان النوعان هما: (الشامي، 2007: 236)

1- السفارات.

2- المفوضيات.

السفارات:

تعدُّ أرقى وأرفع نوع من أنواع التمثيل الدبلوماسي، عندما يكون رئيسها برتبة سفير يعتمده رئيس دولة لدى أخرى. كما يجوز أن يرأسها قائم بالأعمال أصيل أو بالنيابة. وأسباب مثل هذا

التعيين مرتبطة بظروف كل دولة من الدول، وكلما تدنى مستوى التمثيل في السفارة تدنى تمثيلها من ناحية الأسبقية (والبوتوكول)، إذ يأتي السفير في المرتبة الأولى، ثم الوزير المفوض في المرتبة الثانية، وكلاهما معتمد لدى رئيس الدولة، ثم يأتي القائم بالأعمال الأصيل أو بالنيابة المعتمد لدى وزير الخارجية. (السامرائي، 2011: 155)

المفوضية:

"وهي بعثة دبلوماسية من الدرجة الثانية يرأسها عادة مفوض معتمد من رئيس دولة لدى رئيس أخرى، ولكنه أقل رتبة من السفير لجهة الأسبقية، على الرغم من أنه يتمتع بجميع صلاحيات السفير. وهذا ما أكدته المادة (14)، الفقرة (2) من اتفاقية فيينا لعام 1961م، والتي نصت: (لا يجوز التمييز بين رؤساء البعثات، بسبب فئاتهم إلا فيما يتعلق بحق التقدم والمراسم)". (الشامي، 2007: 236)

"وقد قسمت المادة المذكورة هذه الفئات إلى ثلاث، هي: (السامرائي، 2011: 161)

- السفراء والقاصدون الرسوليون.
- المندوبون والوزراء المفوضون والقاصدون الرسوليون والوكلاء.
- القائمون بالأعمال".

كما أن هناك البعثات الدبلوماسية باسم الوفود الدائمين لدى منظمة الأمم المتحدة التي يرأسها موظف بدرجة سفير، أو وزير مفوض معتمد من رئيس دولته لدى الأمين العام للمنظمة، ويقدم كتاب اعتماده إليه. (الشامي، 2007: 237)

وعليه فإن تحديد درجة وفئة البعثة الدبلوماسية يبقى مرهوناً بإرادة الدول واتفاقها، وبمبدأ المعاملة بالمثل، غير أنه قد يُنقّق بين الدول على تفاوت درجات التمثيل.

المكاتب الفنية الملحقة بالسفارة:

ترتبط كل دولة بعلاقات خاصة مع الدول الأخرى، فقد يغلب على تلك العلاقات الجانب العسكري أو الثقافي أو الاقتصادي والتجاري إلى غير ذلك. وبقدر نوعية الحاجة إلى تلك العلاقات، تقوم الدولة بتعيين عضو فني بالسفارة ليتولى الإشراف على شؤونها، ويشرف السفير على أعمال كافة هؤلاء الفنيين بوصفه المسؤول في السفارة ومن فيها. (إبراهيم، 1986: 42)

وأهم المكاتب الملحقة بالسفارة هي: (الشامي، 2007: 252-254)

- 1- الملحق الاقتصادي أو التجاري: يهتم بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- 2- الملحق الثقافي: وتكون مهمته الأساسية كيفية نشر ثقافة بلده والتعريف بها بشكل جيد في الدولة المعتمد لديها.
- 3- الملحق الصحافي: تكمن مهمته في متابعة الصحف والمجلات المحلية والخارجية لا سيما صحف الدولة المعتمدة، ورفع تقارير عن تحليلاتها تعكس المواقف السياسية لا سيما السياسة الخارجية للدولة المعتمدة أثناء الأزمات، وكذلك سياسة مختلف الأحزاب السياسية، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- الملحق العسكري: وتكمن مهمته في تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، وتبادل المعلومات والتعاون مع السلطات المحلية.

أما الدرجات الدبلوماسية للبعثات، فهي:

(السفير، الوزير المفوض، السكرتير أول وثاني وثالث، والملحق الدبلوماسي). (السامرائي،

2011: 166)

وتكون المراتب الدبلوماسية في ضوء قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني على النحو التالي:

(سفير، مستشار، مستشار أول، سكرتير أول وثان وثالث، ملحق). (المدهون، 2011: 200)

ويمكن القول هنا، بأنه ليس بالضرورة أن تلتزم كل الدول أو التكتلات بهذه المراتب.

رابعاً- مهام البعثة الدبلوماسية وانتهائها:

أولاً- مهام البعثة الدبلوماسية:

تنولى البعثات الدبلوماسية العديد من المهام الدبلوماسية، وهي:

1- تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها:

يعتبر التمثيل من الوظائف التقليدية للدبلوماسية، فعليه أن يسعى بكل ما أوتي من نشاط وحيوية ومرونة إلى تبليغ حكومته بالمعلومات ووجهات النظر والمواقف الرسمية المعلنة لتلك الدولة المعتمد لديها، وأن يقوم بتمثيل دولته لدى الدولة المعتمد لديها والتواصل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة المعتمد لديها، على نحو يحقق صالح دولته(راتب، 1963: 99).

2- التفاوض:

ويقصد به التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها، بهدف الوصول من خلاله إلى اتفاق متبادل يرمي إلى تحقيق المصالح المشتركة للدولتين، مع الأخذ في الاعتبار أن التفاوض في كثير من الأحيان قد لا يجدي نفعاً في تحقيق ما يراد منه.(حسن، 1986: 112)

3- الإحاطة بكل الوسائل المشروعة بأحوال الدولة المعتمد لديها وبتطور الأحداث فيها (جمع المعلومات):

يقوم الدبلوماسي بمتابعة ما يحدث في الدولة التي يطلع فيها بمهمته، وإبلاغ دولته عن كل ما يهملها كي تكون عالمة به، شريطة أن يكون ذلك في حدود ما هو مشروع ومعترف به بعيداً عما يخل بطبيعة وظيفته، ولذلك على الدبلوماسي عند إعداد التقارير أن يتبع الوسائل المشروعة في جمع المعلومات وتقصيها، بما في ذلك الإحجام عن إتباع أسلوب التجسس والحصول على الرشوة، حتى لا يفضي ذلك إلى إدانة المبعوث الدبلوماسي فيما قام به، أو يتسبب في تصدع جدار العلاقات بين الدولتين المرسل والمرسل والمستقبل(عبيدان، 1994: 83).

4- الحماية:

تقوم البعثة الدبلوماسية بحماية مصالح الدولة المعتمدة، وحماية رعاياها المقيمين في الدولة المعتمد لديها من أي اعتداء قد يقع عليهم أو على أموالهم، على أن يتم ذلك في الحدود التي يقرها القانون الدولي، مع التأكد من أن من يدعي وقوع الضرر عليه قد استنفذ كل الوسائل الداخلية المتاحة، للحصول على حقه دون أن يتحقق له ذلك(المدهون، 2011: 184).

ثانياً- انتهاء المهمة الدبلوماسية:

هناك أسباب عديدة لانتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

1- الأسباب المتعلقة بشخص المبعوث الدبلوماسي:

"وهي أسباب تتعلق بحالات الوفاة، والمرض، والاستقالة الطوعية والاستيداع والوضع خارج الملاك والتقاعد، وهذه الأسباب ينظم أحكامها نظام الموظفين العموميين ونظام وزارة الخارجية المتعلق بكل دولة من الدول. وعند حصول مثل هذه الأمور، تعتبر مهمة الموظف الدبلوماسي منتهية، وبالتالي يجب تعيين غيره. وفي حال كان رئيس بعثة وحتى لا يبقى منصبه شاغراً، نصت اتفاقية فيينا لعام 1961 على أن "تسند رئاسة البعثة مؤقتاً إلى قائم بالأعمال بالنيابة" (الشامي، 2007: 339).

2- الأسباب المتعلقة بالدولة المعتمدة:

تعمل دولة المبعوث الدبلوماسي على استدعائه أو استدعاء رئيس البعثة، وذلك بسبب امتعاض الدولة الموفدة من موقف الحكومة المستقبلية، بسبب بعض المواقف السياسية. (فوق العادة، 1973: 226)، وقد يكون لأسباب تتعلق بفقدان الثقة نتيجة سوء تنفيذ سياسة الحكومة، أو نتيجة سوء تصرف أو سلوك في الدولة المعتمد لديها، أو للتعبير عن استيائها من سياسة الدولة المعتمد لديها، أو بسبب نقله إلى مركز أو منصب آخر جديد (الشامي، 2007: 340).

وهناك بعض الدول تعيد النظر في سفارتها في الخارج، فتقوم بإغلاق بعض سفاراتها لأسباب مالية، فتجعل لها سفيراً غير مقيم، وقد تكتفي بتخفيض عدد من الدبلوماسيين والإبقاء على قائم بالأعمال بالنيابة من درجة سكرتير أو ملحق. وفي هذه الحالة تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي وإعادته إلى وطنه (فوق العادة، 1973: 226).

وقد تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي، بسبب تغيير نظام الحكم نتيجة قيام انقلاب أو ثورة في دولة الممثل الدبلوماسي، وفي هذه الحالة تعتبر مهمة الممثل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية منتهية قانوناً بقيام نظام الحكم الجديد، لحين صدور الاعتراف به، وتقديم أوراق اعتماد جديدة من قبل المبعوثين الدبلوماسيين وفقاً للأوضاع الجديدة. (أبو هيف، 1977: 210)

3- الأسباب المتعلقة بالدولة المعتمد لديها:

تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي باعتبار الدولة المعتمد لديها أن المبعوث الدبلوماسي شخص غير مرغوب فيه، وذلك لتجاوزه حدود اختصاصه، أو تدخله في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها، أو لعدم رعاية القوانين الداخلية، وفي مثل هذه الحالات تبلغ الدولة المعتمد لديها عن طريق بعثتها لدى الحكومة الموافقة لاستدعاء ممثلها الدبلوماسي، أو نقله لمكان آخر، أو إنهاء خدماته حسب ظروف كل حالة، حفاظاً على العلاقات بين البلدين (فوق العادة، 1973: 226).

وقد تقوم الدولة المستقبلية بالطلب إلى الممثل الدبلوماسي بمغادرة الإقليم خطأ جسيم وقع منه، وتحدد له أجلاً معيناً لمغادرته دون انتظار استدعائه من جانب دولته. (أبو هيف، 1977: 209). وكثيراً ما يؤدي طرد الممثل الدبلوماسي إلى توتر العلاقات بين الدولتين، إذ تلجأ الدولة الموافقة إلى المعاملة بالممثل (السامرائي، 2011: 216)

وعليه فإن مبدأ المعاملة بالممثل في العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الحالي، لا يحقق العدالة بين الأمم والشعوب بل هو مدخل لسيطرة الأقوى.

كما أنه من الأسباب التي تؤدي إلى انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي، هو طرده من قبل الدولة المعتمد لديها إذا قبض عليه بالجرم المشهود في حالة التجسس، أو ثبت علاقته بجواسيس يعملون لحساب دولته. (فوق العادة، 1973: 329)، أو عند حصول تغيير في نظام الحكم في البلد المعتمد فيه الممثل الدبلوماسي، يؤدي إلى تغيير رئيس الدولة أو عزله أو تنازله عن الحكم، فعند ذلك يتطلب الأمر الاعتراف بنظام الدولة الجديدة. (السامرائي، 2011: 217)

ويمكن القول: أن الطرد هو إجراء غير ودي يعبر عن استياء الدولة المعتمد لديها من سلوك وتصرف المبعوث الدبلوماسي، كما أنه يمكن أن يكون إجراءً يعبر عن رد فعل من قبل الدولة المعتمد لديها، تلجأ إليه انتقاماً على طرد قامت به الدولة المعتمدة.

4- الأسباب المشتركة:

توجد هناك أسباب أخرى لإنهاء مهمة البعثة الدبلوماسية، تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أو قيام الحرب بينهما، أو فناء إحدى الدولتين، وذلك على النحو التالي: (السامرائي، 2011: 217)

1- قطع العلاقات الدبلوماسية:

يقصد بقطع العلاقات الدبلوماسية، الإعلان الذي تصدره الدولة، والذي تتخذ فيه قراراً بإنهاء التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دولة أخرى عن طريق سحب البعثات الدبلوماسية بينهما، وعودة المبعوثين الدبلوماسيين إلى دولهم. وفي هذه الحالة يعهد بتمثيل المصالح لدولة أخرى تتولى بعثتها حماية مصالحها، وقد يترك عدد من الدبلوماسيين في البعثة السابقة تحت علم الدولة التي تحمي مصالحها، وتتحول البعثة إلى شعبة لرعاية المصالح. (الفتلاوي، 2009: 151-152)

إن قطع العلاقات الدبلوماسية يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الدولية، لأنها تقضي على وسيلة التفاهم بين الطرفين.

2- قيام حالة الحرب بين الدولتين:

"التبادل الدبلوماسي لا يكون إلا في حالة السلم وفقاً لقواعد القانون الدولي، ويجب على الدولة الموفد إليها، فتح تسهيلات تمكن المبعوثين الدبلوماسيين من مغادرة البلاد على وجه السرعة". (المدهون، 2011: 191)

وقد كان مجرد نشوب الحرب يؤدي إلى غلق البعثات الدبلوماسية بين الدولتين المتحاربتين، وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وفي الوقت الحاضر تبقى البعثات قائمة، غير أن العلاقات الدبلوماسية بينهما تتوقف (الفتلاوي، 2009: 152)

3- زوال الشخصية القانونية الدولية:

ينتهي نشاط البعثة الدبلوماسية بزوال الشخصية القانونية لإحدى الدولتين وذلك بسبب الاندماج، أو الوحدة، في اتحادية أو تعاهدية، أو الضم، أو بسبب التجزئة، أو بسبب السيطرة والخضوع لدولة أخرى، أو بسبب الانتداب والحماية أو الوصاية. حينها تفقد تمثيلها الدبلوماسي، لأنه ينشأ بفعل هذه العوامل شخصية قانونية جديدة تستطيع إرسال وتبادل بعثات دبلوماسية جديدة بناءً على رضاً متبادلاً. (البكري، 1985: 83)

وخلص القول، إن شروط قيام علاقات دبلوماسية بين شخصين دوليين لا تخضع لقواعد قانونية، بقدر ما تخضع لمبادئ سياسية، مثل: الاعتراف أولاً، تتبعه الإرادة الحسنة المعبر عنها برضا الطرفين، ومن ثم مبدأ المعاملة بالمثل.

وبالتالي فإن هناك ضرورة لصياغة قوانين جديدة، لتطوير الاتفاقيات المنظمة للعلاقات الدبلوماسية بين أشخاص المجتمع الدولي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية وحركات التحرر الوطني:

لقد كانت الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وهي القادرة على العمل الخارجي، وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، إلا أن توسع دور الدولة في المجال الخارجي أدى بها إلى الاستعانة بوحدة أخرى جديدة تسهم في العمل الخارجي، تدخل ضمنها المنظمات غير الحكومية وكل الوحدات غير الرسمية.

هذا التطور أخذ في التوسع واستحوذ على وحدات جديدة تسهم في تنفيذ السياسة الخارجية وفي مجال العلاقات الدولية، وأصبح لها تأثير كبير في مجريات السلوك الدولي، وفي النسق الدولي بحيث يعبر عنها "باللا دول" والتي من بينها حركات التحرر، والتي أصبحت تسهم في تنفيذ السياسات الخارجية، ضمن أشكال متعددة، منها: الاتصالات الدبلوماسية، والمؤتمرات الدولية، والتعاون بين الدول (منيرة، 2008: 106)

إن الحديث عن دبلوماسية حركات التحرر الوطني، يقتضي بداية تحديد مفهوم حركات التحرر الوطني، ومن ثم وسائل وأدوات حركات التحرر الوطني الدبلوماسية، من خلال علاقاتها الرسمية مع الدول والمنظمات الدولية في إطار سعيها لتحقيق تقرير المصير والاستقلال.

أولاً- مفهوم حركات التحرر الوطني:

إن حركات التحرر الوطني، عبارة عن جماعات من الأشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحاً مسلحاً من أجل تأسيس دولة مستقلة، والتي يجب أن يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة. (أبو عامر، 2004: 37)، أو هي عبارة عن تنظيمات وتجمعات سياسية تمثل شعباً خاضعاً لسيطرة استعمارية أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني. وساعد على بروز حركات التحرر الوطني، ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعم ويشجع للشعوب الحق في تقرير المصير، فجاءت حركات التحرر ككيانات منبثقة عن تلك الشعوب، فيما يعد الخطوة الأولى للمطالبة بهذا الحق، بإنشاء المنظمة السياسية أو الممثل الذي سيعبر عن رغبة الشعب بتقرير المصير (عكاوي، 2002: 143).

وبذلك فإن حركات التحرر الوطني، هي عبارة عن "كيانات منظمة تكافح من أجل تقرير مصير الشعب الذي تمثله والذي يعيش على ترابه ويطالب بسيادته عليه (مزبودات، 1989: 11)، وهي بذلك تستمد كينونتها " من تأييد الجماهير، وتتخذ عادة من إقليمها أو البلاد المحيطة

حراً لها، تستمد منه تموينها، وتقوم عليه بتدريب قواتها"، ويعتبر بالتالي المجال الحيوي لها، وترتكز جهودها "على تحدي إدارة الاحتلال وليس على هزيمة جيوش الاحتلال في حرب منظمة". (الغنيمي، 1993: 124-125)، وقد استعملت هذه التسمية تمييزاً لهذه الحركات عن الجماعات الإرهابية وحركات التمرد والمجموعات الانفصالية التي تطالب بالانفصال عن الدولة أو الوطن الأم (المجنوب، 2004: 212-213)

وعليه فإن حركات التحرر الوطني، هي عبارة عن تنظيمات جماهيرية تضم تيارات فكرية وسياسية وعسكرية واجتماعية، تمارس الكفاح السياسي والعسكري، بهدف تحرير الأراضي الوطنية المحتلة، وإعادة السيادة والاستقلال، وبناء الدولة بعد التحرير.

إن أغلب من كتبوا حول حركات التحرر من غير المناهضين لفكر التحرر الوطني، يقولون بأنها بمثابة "المؤسسة ما قبل الدولة"، (الطائي، 2009: 318)، (نمر، 1985: 10)، (عكاوي، 1997: 34)، وأنها تأتي ككيان معنوي تنتقل بشعبها إلى الدولة ككيان منشود، ويطلق البعض على حركات التحرر توصيف كيانات "ضد الدول"، تسعى قيادتها لتضطلع بممارسة مهام الحكومة، (Bell : n.d , 514)، وذلك تمييزاً لها عن الكيانات "ضد المجتمع" التي لا تسعى للإطاحة بنظام الحكم القائم، وإنما التغيير في المجتمع دون المواجهة مع السلطة القائمة. (8-7 , Pavlova :2006)

ويرجع " آدمون جوف" تاريخ حركات التحرر الوطني إلى ولادة المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا (1912)، وإلى إنشاء الحزب الدستوري التونسي الجديد في عام 1934، وقد ذهب البعض باتجاه التمييز بين عدد من المصطلحات التي تعبر عن كفاح الشعب لتقرير مصيره، كـ " المقاومة" والكفاح المسلح، وحروب التحرير، فيما ذهب البعض الآخر إلى عدم التمييز بينها، فيرى في تلك المفاهيم مرادفات لمعنى واحد. (حافظ، 1992: 124-125)

وهنا يتفق الباحث مع الرأي القائل بالتمييز بين هذه المصطلحات، حيث يرى أن المقاومة تشمل كل أشكال المقاومة التي تتبعها الشعوب المحتلة: سياسية واقتصادية وعسكرية ضد المحتل، وهي وسيلة حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال، واستعادة السيادة، وتحرير أراضيها، وتحقيق تقرير مصيرها، بينما الكفاح المسلح يقتصر على مقاومة المحتل من خلال

العمل العسكري، وهو حق كفلته الأمم المتحدة في 14 (ديسمبر) 1974، واعتبرت أن أي محاولة لقمع الكفاح المسلح ضد السيطرة الأجنبية والاحتلال، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً - عمل حركات التحرر الوطني:

انتهجت حركات التحرر الوطني الكفاح المسلح تعبيراً وأداة للمطالبة بتقرير المصير، إلى جانب بعض التجارب التي انتهجت، أساليب سلمية ودبلوماسية ومثالها "المنهج الغاندي" في الهند باعتماد أشكال من "المقاومة المدنية"؛ كالعصيان المدني والمقاطعة الاقتصادية، وكذلك ما خبرته التجربة التحررية في جنوب أفريقيا، ويقصد بالمقاومة المدنية "أي نشاط غير مسلح أو غير عنيف، يقوم به الشعب أو جزء منه، يمثل في جوهره عصياناً للسلطة القائمة، و من الأشكال الأخرى للمقاومة المدنية: عدم التعاون"، والحكومة الموازية، ويخضع اختيار أي من الأسلوبين سواء العنف أم المقاومة السلمية، إلى طبيعة كل صراع على حدة، خاصة ناحية الثقافة الشعبية والظروف الجيوسياسية سواء المحلية أم المحيطة بالصراع.(جار، 2003: 603-600)

وإن تخير حركات التحرر الوطني لأسلوب النضال بين السلمية والعنيفة ليس خياراً "مبدئياً"، وإنما هو خيار "يتعلق بالتكتيك"، ولا يعني الانتقال من أسلوب إلى آخر، أو المزوجة بينهما، تنازلاً عن أي منهما.

ثالثاً - دبلوماسية حركات التحرر الوطني:

تقيم حركات التحرير الوطني علاقات دبلوماسية و رسمية مع الدول ومع المنظمات الدولية بصفتها أعضاء كاملة أو أعضاء مراقبة فيها، وتتجلى هذه العلاقات بما يلي:

1- إن العلاقات الودية بين حركات التحرر الوطني وبعض الدول تبرز من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء هذه الحركات لبعض الدول، خاصة التي تربطهم بها علاقات صداقة ومساعدات اقتصادية وعسكرية ومالية وإنسانية أو الدول التي تدعمها سياسياً وأدبياً، أو التي تتسق معها سياساتها، ومنها على سبيل المثال الزيارات المستمرة التي كان يقوم بها ياسر عرفات - رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - لغالبية عواصم العالم، واجتماعاته مع رؤسائها أو كبار مسؤوليها.

2- العلاقات الرسمية لحركات التحرر الوطنية مع الدول، والتي يعبر عنها بإقامة بعثات دبلوماسية دائمة أو مكاتب ارتباط وإعلام، وعلى سبيل المثال، يبرز الجهاز المكلف بالشؤون الخارجية لمنظمة التحرير والذي ما زال حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية يقوم بالعلاقات الخارجية. (خلف، 2010: 218-219)

وتختلف تسميات هذه البعثات ورؤسائها حسب علاقاتها بالأشخاص الدوليين الآخرين، وحسب درجة اعترافهم بها. وتنقسم هذه البعثات إلى: (خلف، 1989: 104-105)

- 1- سفارات: ولها كامل الحقوق والواجبات لسفارات الدول الأخرى المعتمدة لدى دولة من الدول.
- 2- بعثة دبلوماسية أو ممثلية وهي من الناحية النظرية أقل من مرتبة سفارة، ومتساوية معها في الحقوق والواجبات من الناحية العملية.
- 3- مكاتب إعلام وارتباط.
- 4- البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية البيروقراطية، التي هي عضو فيها سواء "عضو أصيل" أم "عضو مراقب".

رابعاً- مظاهر دبلوماسية حركات التحرر:

تتعدد مظاهر دبلوماسية حركات التحرر الوطني على النحو الآتي:

نظراً لمشاركة حركات التحرر الوطني في المنظمات الإقليمية، لا بد من التعرض لها على مستويين: الأول غير مباشر، ويتمثل بدعم تلك المنظمات لها على المستوى الدولي، وتشكيل قوة تصويبية مؤثرة من قبل الدول المنتمة إلى تلك المنظمات والتي شكلت داخل المحافل الدولية مجموعات مشتركة، أشبه بالكتل البرلمانية على المستوى المحلي، من قبيل المجموعة العربية والمجموعة الإسلامية ومجموعة عدم الانحياز، وبهذا الخصوص نقل عن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة صيف العام 1980 قوله: "إن منظمة التحرير الفلسطينية أقوى من الناحية البرلمانية في الأمم المتحدة من الولايات المتحدة. (أبو عفيفة، 1998: 228)

أما المستوى الثاني، فهو مباشر، ويتمثل بالدعم المادي الذي قدمته بعض تلك المنظمات لعدد من حركات التحرر الوطني، كدعم جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية. في الوقت الذي لم يشر فيه ميثاق الجامعة إلى أي مهام من هذا القبيل في دعم التحرر الوطني. وهو الأمر الذي تداركه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأخذ على عاتق المنظمة العمل على "القضاء على

جميع صور الاستعمار في قارة إفريقيا" وقد عرض في سبيل ذلك إلى جملة من الوسائل السلمية والقهرية (العنيفة). (هريدي، 2008: 256-257)

ويعتبر تضمين ميثاق جامعة الدول العربية بملحق خاص بتمثيل فلسطين في الجامعة، دعماً للتحرك الوطني، وبشكل خاص للقضية الفلسطينية، في ظل عدم نص الميثاق على "عضوية الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال" (عريقات، 2000: 60-61)

وبذلك يبرز على هذا المستوى، ظاهرة زهاب كثير من تلك المنظمات لمخالفة نصوص صريحة في مواثيقها التأسيسية - قصرت العضوية الكاملة على الدول - تكييفاً لإشراك تلك الحركات في عضويتها، أسوة ببقية الأعضاء من الدول - عقب فترة قصيرة تمتعت بها منظمة التحرير بوضع المراقب. (الأشعل، 1988: 113).

ومن ذلك الوضع الذي تمتعت به منظمة التحرير في كل من منظمة المؤتمر الإسلامي (1973-1974)، وحركة عدم الانحياز في (أغسطس) 1976، وجامعة الدول العربية (سبتمبر 1976)، ومنظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا. (عريقات، 1992: 61)

وقد كان لمنظمة التحرير على هذا الصعيد الإقليمي المشاركة في صنع السياسة الخارجية لتلك المنظمات - أبرز مثال على ذلك الحضور الفلسطيني في الحوار العربي الأوروبي - والإسهام في وضع القواعد القانونية، بل ومشاركة أفراد منها في تولي مناصب رسمية إدارية في مختلف أجهزتها الإدارية والمتخصصة. (عريقات، 1992: 95-103)

خامساً - تجربة حركات التحرر الوطني في دبلوماسية المؤتمرات:

في العام 1974 دعت منظمة التحرير، إضافة إلى (13) حركة تحرر وطني أخرى معترف بها لدى منظمة الوحدة الأفريقية، من قبل المجلس الاتحادي السويسري (بصفته حافظ اتفاقيات جنيف)، بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمشاركة في مؤتمر القانون الدولي الإنساني، المنعقد في ذلك العام، كأعضاء كاملي العضوية باستثناء حق التصويت. (نمر، 1985: 33)

وقد دعيت منظمة التحرير، من قبل الجمعية العامة في العام 1975، إلى " المشاركة في كل الجهود والمناقشات والمؤتمرات حول الشرق الأوسط، والتي تجري تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين. (الأشعل، 1988: 126)

وفي ذات العام دعيت، من قبل الجمعية العامة إلى المشاركة في مؤتمر فيينا، بخصوص اتفاقية تمثيل الدول في المنظمات الدولية. (الأشعل، 1988: 126-127)

وعليه يمكن القول، أن الشعوب المناضلة من أجل تحررها هي إلى جانب الدول، شخصيات معنوية في القانون الدولي، مما يسهل الطريق نحو الحرية للشعوب التي ما زالت تعاني من الاحتلال، وأن بروز حركات التحرر الوطني على الساحة الدولية، وتعاضم نضالها جاء كنتيجة منطقية للقهر والظلم الاحتلالي العنصري الممارس ضد الشعوب، الأمر الذي قوبل بتصعيد النضال ضد الاحتلال لتحقيق أهدافها في الاستقلال، والتحرر، وتأسيس حركات منظمة تضم مجموعات من الأشخاص يجمعهم هدف واحد في إقامة دولة مستقلة، ويرى كذلك أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني، قد أثر في نسق العلاقات الدولية التي باتت حركات التحرر من ضمن شخوصها المعبرين، وفي المقابل أثر انفتاحها وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها الأساسية، مما دفعها إلى تبني أساليب أقل راديكالية، وأكثر واقعية .

الفصل الثالث

تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية، (لمحة تاريخية).
المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية منذ الاتصالات السرية مع
"إسرائيل" وحتى إعلان الاستقلال عام 1988.
المبحث الثالث: تطور الدبلوماسية الفلسطينية في إطار مؤتمر مدريد
واتفاق أوسلو.

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية لمحة تاريخية

أولاً- مرحلة ما قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

خبر الفلسطينيون أشكالاً من العمل السياسي والإعلامي أشبه بـ "الدبلوماسية الشعبية"، يؤرخ لها البعض مبكراً منذ العام 1897، تزامناً مع عقد مؤتمر الصهيونية الأول، وذلك بالقيام بنشاطات من قبيل المشاركة في عدد من المؤتمرات العربية كمؤتمر باريس (1913)، والاضطلاع بالعمل الصحفي المناهض للهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ذلك فيما يرجع بعض آخر تاريخ النشاط الدبلوماسي إلى العام 1919-1920، تزامناً مع ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فيما يطلق عليه بـ "دبلوماسية الوفود والذكرات" (1919-1948). (فياض، 1999: 75)

لقد شهد العام 1946 محاولة لبث روح الحياة في اللجنة العربية العليا، وكان التنافس الحزبي الفلسطيني على من يمثل فلسطين في الجامعة العربية قد بلغ ذروته، فانقسمت القوى السياسية الفلسطينية إلى فريقين، فريق يمثل بقايا اللجنة العربية العليا التي حلها الانتداب البريطاني في (سبتمبر) 1937، وفريق آخر سمي بالجبهة العربية. وهنا دعا الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام كلا من الفريقين إلى بلودان، وبعد مشاورات عربية فلسطينية، تم التوافق على هيئة جديدة تكون مقاعدها مناصفة بين "اللجنة" و"الجبهة"، وبهذا تكونت الهيئة العربية العليا برئيسها المفتي الحاج أمين الحسيني. (توام، 2013: 24)

تبنّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في 29 (نوفمبر) 1947م مشروع تقسيم فلسطين، بأغلبية (33) صوتاً لصالح المشروع، وعارضه (13)، مع امتناع (10) دول عن التصويت، وقد تم ذلك نتيجة تدخل الرئيس الأمريكي ترومان وضغطه على بعض الدول المحتاجة للعون الأمريكي، ومن هذه الدول هايتي وليبيريا والفلبين وسيام، ولم تنجح محاولات الوفود العربية لرفض وإحباط مشروع التقسيم. (ياغي، وبركات، 1988 : 162-163).

بذلك تكون الولايات المتحدة قد شاركت بريطانيا في اغتصاب فلسطين ومنحها للصهاينة، وبتحملها وبريطانيا المسؤولية المباشرة عمّا حصل ويحصل للشعب الفلسطيني من ظلم واضطهاد.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن قرارات الجمعية العامة ليست قرارات ملزمة، حتى ضمن موثيق الأمم المتحدة نفسها. والقرار نفسه مخالف للأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة من حقوق الشعوب في الحرية وتقرير مصيرها بنفسها. ثم إن شعب فلسطين المعنيّ أساساً بالأمر لم تتم استشارته ولا استفتاؤه . هذا، فضلاً عن الظلم الفاضح الذي تضمنته تفصيلات القرار من إعطاء نحو 55 % من أرض فلسطين لأقلية يهودية دخيلة مهاجرة تمثل 31,7 % من السكان، ولا تملك أكثر من 6 % من الأرض. (صالح، 2012 : 60).

ثار الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وسارت المظاهرات العارمة وطالبت بإلغاء القرار، وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في القاهرة بمشاركة وفد فلسطيني، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية في فلسطين، وعلى أثر الاحتجاجات الفلسطينية والعربية أعلن مندوب الولايات المتحدة سحب حكومته تأييدها لقرار التقسيم، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة. (أبو عفيفة، 1998 : 106-107)، وعليه فإن تراجع الولايات المتحدة عن تأييدها لقرار التقسيم، واقترحها بأن تكون فلسطين تحت الوصاية، يعد نصراً للدبلوماسية الفلسطينية العربية المشتركة ضد القرار .

دخلت فلسطين في دوامة العنف بعد صدور قرار التقسيم، ودخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها ومنع التقسيم، وبعدها أعلنت الحركة الصهيونية في 15 (مايو) 1948 عن قيام دولة "إسرائيل"، دارت معارك بين الجيوش العربية مع القوات الصهيونية، وفشلت تلك الجيوش في منع قيام الدولة اليهودية، وكانت النتيجة وقوع ما سمي بنكبة فلسطين وقبول الهدنة مع الدولة الوليدة. وبعد الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل"، وعدم قدرة الجيوش على التصدي لها، حاول الفلسطينيون أخذ زمام المبادرة بأيديهم، ففي 23 (سبتمبر) 1948 تم تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. (الصمادي، 2008 : 25-26)

عملت الهيئة العربية العليا على قيام كيان يمثل الشعب الفلسطيني، فقامت في شهري (مارس وإبريل) والنصف الأول من (مايو) عام 1948 بإقناع الدول العربية لإنشاء حكومة فلسطين، وذلك مقابل سعي اليهود إلى تشكيل هيكل حكومة يهودية تعلن رسمياً بعد انتهاء الانتداب، وبالفعل أعلنت دولة "إسرائيل" في 15 (مايو) 1948 في مؤتمر في تل أبيب، مما دفع

الفلسطينيين إلى العمل بشكل كبير لقيام حكومة فلسطين، بعد إخفاق الهيئة العربية العليا وهزيمة حرب عام 1948. (البرغوتي، 2010: 50-53)

وافقت الحكومات العربية -باستثناء حكومة الأردن- على إنشاء حكومة عموم فلسطين، ودعت الهيئة العربية العليا إلى عقد مؤتمر في غزة في 1 (أكتوبر) 1948 وتم دعوة (150) شخصية فلسطينية ليتم تشكيل المجلس الوطني برئاسة الحاج أمين الحسيني، وانتخب المجلس الوطني حكومة أسماها حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. (الوحيد، 1996: 319-320)

إن قرار تشكيل حكومة عموم فلسطين كان مرتبطاً بالتطورات السياسية المصاحبة لانهاء الانتداب البريطاني، وتشكيل حكومة يهودية، وهزيمة حرب 1948. وتعد حكومة عموم فلسطين نجاحاً للدبلوماسية الفلسطينية، لأنها أكدت على ضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني بحكومة فلسطينية، تعبر عن الهوية الفلسطينية في الاجتماعات والقمم العربية.

لم تتل حكومة عموم فلسطين الاعتراف الدولي المطلوب، ولم تتجح في تكريس ذاتها كجزء من النظام السياسي الفلسطيني ولم تعمر طويلاً، وضاع اسمها مع تلاشي وتبخر معظم قواه، واندماج بعضها في أطر الحركة القومية العربية. (حمد، 2011: 21)

لم ترتق الحكومة المؤقتة إلى خلق كيان موحد وذو صبغة كيانية قابلة للاستمرار، ولم يتعد حضور أي من "الهيئة" أو "الحكومة" عن القيام بمهام إدارة مدنية وبشكل مؤقت ومحدود. (ياغي، ويركات، 1988: 220)

لقد بدأت مرحلة جديدة عنوانها "الوصاية العربية"، أخذ الفلسطينيون خلالها يلتحقون بالأحزاب العربية القومية والاشتراكية، إلى أن أيقنوا عبث الاحتواء العربي، وفشل القومية العربية في المحافظة على دولة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، فكانت المبادرة إلى تشكيل الفصائل الفدائية. (توام، 2013: 24-25).

سبق ذلك قيام بعض الطلبة الفلسطينيين في الخارج، بتأسيس روابط طلابية، أبرزها رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وقامت قيادة هاتين المؤسستين "الرابطة والاتحاد" بجهود دبلوماسية تدخل في باب الدبلوماسية الشعبية، وكان لتجمعات الطلبة

في الدول الأوروبية خصوصاً، دور مهم في دعم دبلوماسية المنظمة لاحقاً، والتأكيد على شرعيتها في تمثيل الفلسطينيين. (توام، 2013: 25)

إن تقييم الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، وما يليها حتى قيام منظمة التحرير، يغلب عليه المراوحة بين الإرباك والعجز والعشوائية والتوسلية، وغياب المشروع الموحد، نتيجة لضعف الأدوات، وعدم وحدة مرجعية القيادة السياسية، والمناكفات بينها، إضافة إلى التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني. (فياض، 1999: 78)

لم يكن هناك في تلك الفترة كيان سياسي حقيقي يمثل الفلسطينيين، وبالتالي لا يمكن الحديث عن علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ويمكن القول: إن التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية كان حول الإقرار بالحقوق المشروعة من عدمه، والسمة الغالبة هو التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها مشكلة لاجئين، وليس قضية حق تقرير مصير وتحرر وطني.

ثانياً - مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

لم تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ككيان فلسطيني من العدم، حيث سبق قيامها تطورات على الصعيدين الفلسطيني والعربي شملت أطرافاً ومجالات عدة، وعلى الرغم من اختلاف الأهداف عند كل طرف، وتباين التطورات المتعددة لطبيعة المنظمة وما ستكون عليه، حتى داخل كل فئة فلسطينياً وعربياً، فإن تأسيس المنظمة يعتبر بمثابة ولادة مرحلة جديدة من مراحل العمل الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، أثرت -وما زالت- على الأحداث في المنطقة.

سعى الفلسطينيون منذ مطلع القرن العشرين، وكنقطة لانطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية، لاعتراض المجتمع الدولي بحقهم في تقرير المصير، من خلال إقامة " دولتهم المنشودة، وقد زواج الفلسطينيون في نضالهم السياسي بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي، ومن أبرز السمات المميزة لخصوصية مفهوم الدولة في الحالة الفلسطينية - كما يشير يزيد صايغ - "أن دينامية بناء الدولة لا تبدأ بعد الاستقلال فقط، بل تظهر أن السعي إلى الدولة يحدد عملية صوغ الأهداف ووضع الاستراتيجيات، واختيار البنى التنظيمية، وكيفية إدارة السياسة الداخلية في أثناء بناء القسم الأعظم من النضال الذي يسبق إقامة الدولة". (صايغ، 2003: 3)

سهل الانتداب هجرة اليهود إلى الأرض الفلسطينية، وساهم في تنفيذ مخططات اليهود في فلسطين، وزادت المشكلة بعد ذلك من خلال هزيمة العرب في حرب 1948م واحتلال إسرائيل لأكثر من ثلاثة أرباع فلسطين، وزادت المشكلة بعد ذلك خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ليسفر عن احتلال إسرائيل لقطاع غزة ولصحراء سيناء. وبدأت بعد ذلك عدد من الدعوات لتشكيل شخصية وطنية مستقلة في الشتات، وبعد ذلك وافق مجلس جامعة الدول العربية بعد هزيمة عام 1948م على تشكيل إدارة مدنية لفلسطين تكون برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، حتى لا يقوم الملك عبد الله الأول بضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن، ولكن بعد مؤتمر أريحا عام 1948 برئاسة محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل، بايعوا الملك عبد الله ملكاً على الأراضي الفلسطينية. (برهم، 2007: 40-42)

"منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، كانت قد قررت الدول العربية المؤسسة لها أن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة، على الرغم من كون فلسطين تحت الانتداب البريطاني آنذاك. وقد ظلت فلسطين ممثلة في الجامعة العربية حتى بعد نكبة عام 1948، حيث تعاقب على تمثيلها في الجامعة موسى العلمي، وأحمد حلمي عبد الباقي، ثم أحمد الشقيري". (أبو جمعة، 2010: 13)

جاءت الدعوة العربية لإبراز كيان فلسطيني خلال انعقاد الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية عام 1963، حينما اتخذ قراراً يتعلق بالشعب الفلسطيني، تمت فيه الدعوة إلى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه موحدًا - لا مجرد لاجئين - يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم"، كما جاء في القرار كذلك "العمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة". (الشقيري، 1971: 56-60)

نتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية، لم يتخذ أي قرار جديد حتى عام 1963، حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة، في 15 (سبتمبر) في تعيين ممثل فلسطين خلفاً لأحمد حلمي الذي توفي في العام نفسه، ولقد اختارت الجامعة أحمد الشقيري لهذا المنصب، على الرغم من معارضة كل من الأردن والسعودية التي كان الشقيري يعمل مندوباً لها في الأمم المتحدة، واستغنت عنه في العام نفسه، (الشقيري، 1971: 13)

في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 13 (يناير) 1964، استجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر، كان قد مثل الشقيري فلسطين في هذا المؤتمر مكلفاً، وبعد مرور بضعة أسابيع على المؤتمر، قدم الشقيري لعبد الناصر مسودة مشروع لمنظمة فلسطينية، تتضمن ميثاقاً وطنياً، ونظماً داخلياً، وتوجيهات تتعلق بالنشاط السياسي والعسكري والمالي. ووفق مذكرات الشقيري وافق الرئيس المصري على الفكرة، ومنحه أن يزور حرس الحدود الفلسطيني في غزة. (الشقيري، 1971، ص 50)، ويبدو أن الشقيري قد تخطى ما حوله إياه مؤتمر القمة العربية، وذلك بفعل نشاطه الدبلوماسي.

تباينت ردود الفعل ما بين الترحيب والمعارضة لإقامة الكيان الفلسطيني، تمثل الترحيب في الأوساط الشعبية خاصة في قطاع غزة، وفي الأوساط الحزبية المتمثلة في الاتجاهات القومية والقريبة من الناصريين، لكن الجهات الراضة كانت حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية والحاج أمين الحسيني، على اعتبار أن تشكيل المنظمة من شأنه ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة. أما الدول العربية فكانت مترددة أثناء مداولاتها في مجلس وزراء الخارجية العرب عام 1963، في مناقشة هيئة قادرة على تمثيل الفلسطينيين، حيث تنوعت الرؤى العربية، فهناك من دعا إلى فكرة إنشاء حكومة فلسطينية، مثل: السعودية، وهناك من اقترح مشروعاً بإنشاء جبهة فلسطينية، مثل: الجزائر وتونس (صايغ، 2003: 155)

واصل الشقيري عمله رغم كل الاعتراضات التي كانت تنزعها حركة فتح، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والهيئة العربية العليا التي طالبت بإجراء انتخابات في التجمعات الفلسطينية لاختيار ممثلين عن كل تجمع. (الحوارني، 1980: 24)

خرج المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في مدينة القدس في 28 (مايو) 1964، بالعديد من القرارات أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نص القرار على التالي:

"إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه، وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال، وتعبئة طاقاته، وإمكانياته، وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لأمنية أصيلة من أمانى الأمة العربية، ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول، نعلن بعد الاتكال على الله باسم

المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر، وانتخاب السيد أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم (15) عضواً". (حميد، 1975: 59)

أصبح أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية منذ تلك اللحظة رئيساً لمنظمة التحرير، التي أسست لتكون قيادة ممثلة للشعب الفلسطيني، وتقوده لمعركة التحرير. وبموجب هذه المهمة، قام الشقيري بإنشاء وإعداد جيش التحرير الفلسطيني؛ كقاعدة ثورية وطلبة الشعب الفلسطيني.

أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير، في الجلسة الختامية للمؤتمر يوم 5 (يونيو) 1964، "ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه"، وعلق الشقيري على قيام المنظمة بقوله: "كان ذلك اليوم ميلاد الكيان الفلسطيني مؤذناً بانبثاق الشخصية الفلسطينية، يجسدها قيادة فلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني، وأجهزة إعلامية، وإدارية وتنظيمية، وهي الآن تولد من العدم وتبدأ من الصفر، وكل إمكاناتها عزم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه، وإيمان الأمة العربية بقضيتها المقدسة". (عبد الرحمن وآخرون، 1987: 75-76)

كان تأسيس منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري تتويجاً لجهود ومحاولات بلورة كيان فلسطيني يخلف حكومة عموم فلسطين، وبالتالي كانت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشخصية الفلسطينية لأكثر من نصف قرن، بداية من العام 1908 حين كتب نجيب نصار في جريدة الكرمل بهذا الخصوص لمواجهة التنظيم الصهيوني في فلسطين، وكذلك جهود راغب الدجاني من خلال تكتل وجهاء فلسطين وأعيانها لمواجهة النشاط الصهيوني. (أبو نحل، وشراب، وآخرون، 2012: 31-34)

ويمكن القول هنا أن تشكيل المنظمة لم يكن ناتجاً عن إرادة فلسطينية بحتة، إنما هو إرادة عربية من خلال الرغبة العربية بتشكيل حكومة عموم فلسطين، والدعوة في أكثر من قمة عربية لإيجاد كيان ممثل للفلسطينيين، والدعم الذي لاقته المنظمة في بدايتها من جمال عبد الناصر،

والدعم في مؤتمر القدس الذي أعطى الشرعية لأحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، والمصادقة على ميثاق المنظمة والصندوق القومي، وأن مصر كان لها دور بارز في الإسراع بإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بتكليف الشقيري أن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حينما وجد لبحث معهم قضية تنظيم هذا الكيان، وأن الهدف الأساسي للشقيري بإنشاء كيان فلسطيني، كان بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بتحرير كامل التراب الفلسطيني، رغم علمه التام أن هذا الكيان سوف يكون تحت إشراف الجامعة العربية، وأنه لن يكون ذا قرار وطني مستقل، نظراً لمصالح الدول العربية في احتواء هذا الكيان، ورغم ذلك فإن قيام منظمة التحرير عام 1964، كان إنجازاً كبيراً لصالح الحركة الوطنية الفلسطينية ولصالح الشعب الفلسطيني الذي شرد من أرضه عام 1948.

اهتمت منظمة التحرير، بالعمل الدبلوماسي منذ نشأتها، لكن احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية دفع إلى إحداث تغيرات فيها، كان أهمها: تبني الكفاح المسلح كخيار وحيد لدحر الاحتلال، خاصة بعد ظهور مجموعة من التنظيمات الفلسطينية التي نادى بالكفاح المسلح، وأهمها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلن عن تأسيسها بعد أقل من عام على إنشاء م.ت.ف، وارتأت قيادة منظمة التحرير، أن الدبلوماسية يمكن أن تكون مكملة للعمل العسكري، ولكن ليست وسيلة أساسية للتحرير (هيكل، 1996: 16)

ثالثاً- دور الدبلوماسية في اكتساب الشرعية السياسية لمنظمة التحرير:

لقد كان هدف منظمة التحرير بعد إنشائها الحصول على الاعتراف العربي والدولي بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية بإجراء اتصالاتها على الساحة العربية والدولية، لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية (نافعة، 2004: 8).

بدأت منظمة التحرير بالتحرك الدبلوماسي تجاه كل من الاتحاد السوفيتي والصين لما تمثله هاتان القوتان من مكانة على المسرح الدولي، ودورهما في مساندة ودعم حركات التحرر العالمية، وتمثلت أهداف الدبلوماسية من جزاء الاتصالات بهاتين القوتين في الحصول على الدعم العسكري والسياسي للقضية الفلسطينية، وتقديم يد العون في انتزاع وحدانية تمثيل منظمة التحرير، إلى جانب طرح وإبراز القضية الفلسطينية على اعتبار أنها لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها قضية شعب وأرض، وليست قضية لاجئين، وتكفل هذا النشاط

الدبلوماسية بالنجاح، حيث وجهت الصين دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير لزيارتها، وبذلك كانت أول دولة أجنبية تستضيف رئيس منظمة التحرير، حيث قام الشقيري في عام 1965 بأول زيارة إلى الصين، تم الاتفاق خلالها على إقامة بعثة لمنظمة التحرير في بكين لتعزيز التعاون المشترك، كما وعد الجانب الصيني ببذل كل جهد ممكن لدعم شعب فلسطين.(كوبان، 1984: 327)

تبع ذلك اعتراف الصين بالمنظمة كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومنح مكتبها في بكين كامل الميزات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، وهو ما ساهم في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة، ورغم الدعم والمساندة المقدمة من جانب الصين للمنظمة على الصعيدين العسكري والسياسي، فقد كانت لها أهدافها الخاصة من خلال توطيد علاقاتها مع منظمة التحرير، وهي تعزيز روابطها بالعالمين العربي والإسلامي، ومحاولة إخراج الاتحاد السوفيتي، وإضعاف مكانته في المنطقة، والضغط على الولايات المتحدة التي تحاصر الصين اقتصادياً، وهذا ما اتضح بعد تحسّن العلاقات الصينية الأمريكية وعودة الصين إلى مجلس الأمن عام 1971، حيث لم تستخدم حق النقض (الفيتو) الممنوح لها ضد أي قرارات عارضها الفلسطينيون(كوبان، 1984: 329).

أما على الجانب السوفيتي فقد قام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير بأول زيارة علنية للاتحاد السوفيتي عام 1971 طالباً الدعم السياسي، وقد سبق هذه الزيارة زيارة عام 1968 على رأس وفد فتحاوي وعسكري للمنظمة، كثفت الدبلوماسية الفلسطينية بعد هذه الزيارة جهودها للحصول على اعتراف الاتحاد السوفيتي بمنظمة التحرير، كمثل وحيد للشعب الفلسطيني، والذي تجسد في عام 1974 نتيجة لهذه الجهود.(الحجيري، 1979: 14)

لم تقف الدبلوماسية الفلسطينية عند كل من الاتحاد السوفيتي والصين، بل اتجهت نحو الأمم المتحدة من أجل تحسين الوضع القانوني للمنظمة الذي يساعد على حرية تحركها على الصعيد الدولي، وتكثرت جهودها الدبلوماسية بالنجاح بمشاركتها عام 1970، في مناقشة مسألة فلسطين في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تلا ذلك تبني الجمعية

العامّة قرارات تؤكّد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. (بن طلال، 1981: 86)، وهذه القرارات هي: (شكيل، 2012: 78)

القرار (2672): صوتت عليه الجمعية العامة بتاريخ 8 (ديسمبر) 1970، وأكّد بوضوح وتفصيل حقّ الشعب الفلسطيني في استعادة كامل حقوقه، وجاء فيه "ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقّها في تقرير المصير المكرّس في المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكّيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي، المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق".

القرار (2628): صوتت عليه الجمعية العامة بتاريخ 4 (نوفمبر) 1970، ونصت الفقرة الثالثة منه، على أن الجمعية العامة "تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه، من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط".

القرار (2649): اتخذ بتاريخ 30 (نوفمبر) 1970، حيث أكّدت الجمعية العمومية "أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة" وفي نهايته أذانت الجمعية "الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً شعوب جنوب أفريقيا وفلسطين".

وعليه ينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية أن تتحرك على الصعيد الدولي، وأن تخاطب كل دول وأحرار العالم من أجل تكريس وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير مصيره، بناءً على تلك القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة، لتصبح نافذة وواقعة على الأرض ولا تبقى حبراً على ورق.

في ظلّ تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني، استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية توسيع الدعم الدولي للقضية الفلسطينية من خلال الاتصالات الثنائية، أو عن طريق النشاط الدبلوماسي المتزايد خارج إطار الأمم المتحدة خاصة بمنظمة عدم الانحياز، التي اتخذت في عام 1973 قراراً يعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ثم منحت منظمة التحرير في عام 1976 حقوق العضو المراقب فيها، كما حصلت على صفة المراقب في منظمة الوحدة الأفريقية، وبذلك أصبحت أول حركة تحرر وطني غير أفريقية، تتمتع بهذه الصفة في المنظمة الأفريقية. (حسين، 1993: 206)

كل ذلك ساهم في دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى توجيه دعوة رسمية لمنظمة التحرير في 14 (أكتوبر) 1974 للمشاركة في مناقشاتها حول فلسطين، كما صوتت الجمعية العامة في اليوم نفسه وبأغلبية ساحقة على مشاركة منظمة التحرير في مناقشة القضية الفلسطينية وذلك بناء على القرار (3210)، وهو الأكثر أهمية وتكاملاً في تجسيد وإبراز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ونص القرار على " أن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الأساس المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداوات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة". (مصلح، 1998: 13)

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم 2268، وصوت لهذا القرار 105 دولة، وعارضته 4 دول فقط، وامتنعت عن التصويت 20 دولة. (عبد المجيد، 1993: 152)

كما حاولت منظمة التحرير أن تلعب دوراً دبلوماسياً على الساحة العربية لصالح القضية الفلسطينية، خاصة في المراحل الأولى لتأسيسها، حيث بدأت المنظمة منذ أوائل السبعينيات بأعمال دبلوماسية كبيرة على الساحة العربية لكسب تأييد الدول العربية وشعوبها في نضالها، من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية، والحصول على الاعتراف العربي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والذي تحقق في قمة الرباط في 28 (أكتوبر) 1974، عندما اعترفت القمة العربية بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. (أبو عفيفة، 1998: 141)

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، فُرض الحصار على المنظمة فاتجهت الدبلوماسية الفلسطينية نحو الدول الأوروبية، و استطاعت كسر هذا الحصار من خلال الزيارة التي قام بها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير إلى فيينا عام 1979، والتي تعتبر أول زيارة رسمية له لعاصمة أوروبية، أتبعها بزيارته إلى البرتغال في أوائل عام 1981. ونتيجة للنشاط المكثف للعمل الدبلوماسي في هذه الزيارة، تم الحصول على تصريح من رئيس الحكومة البرتغالية فرانسكو بيريرا، يؤيد فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير. (الشريف، 1995: 294)

هدفت الدبلوماسية الفلسطينية من إجراء الاتصالات مع الأوروبيين، إلى التأكيد على عدالة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية أرض وشعب وليست قضية لاجئين، وبالتالي ضرورة إبرازها

على المسرح الدولي باعتبارها أساس الصراع في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، لذا حاولت الدبلوماسية الفلسطينية الدفع بالدول الأوروبية للضغط على إسرائيل، وتأييد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وقد نجحت في ذلك، وخاصة بعد بيان البندقية الصادر عن دول المجموعة الأوروبية في (يونيو) عام 1980، والذي يعتبر نقطة تحول تاريخية في الموقف الأوروبي، الذي دعا إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، عن طريق عمل ملائم يرد في إطار سلام شامل. (أبو عفيفة، 1998: 233-234)

شكل بيان البندقية حجر الأساس في سياسات أوروبا اللاحقة في المنطقة، فقد توالى البيانات والمواقف والإعلانات الأوروبية المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فكان إعلان البندقية 12-13 (يونيو) 1980، أول بيان رسمي يحدد موقفاً واضحاً للدول الأوروبية نحو الشرق الأوسط، وكان هذا الإعلان يتسم بالوضوح في مساندة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (جريش، 2010: 2)، وأشار إلى عدم شرعية أية خطوات تتخذ لتغيير وضع المناطق الفلسطينية المحتلة، وأعرب الإعلان عن تأييده لقراري مجلس الأمن (242، 338)، والمطالبة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحق كل دول المنطقة في العيش بأمن وسلام، وتحقيق العدل لكل الشعوب. (الفاصد، 1998: 35)

أكد البيان -لأول مرة- أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين، وأنه يجب إشراك منظمة التحرير في أية تسوية سلمية، وأكد ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلالها للأراضي العربية عام 1967، وأن سياسة الاستيطان تعد عقبة خطيرة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، مع تأكيده على حق إسرائيل في الوجود في إطار حدود دولية معترف بها. (كمال ونهرا، 2001: 72)

عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً بعد يومين على إعلان البندقية، وأصدرت بياناً يرفض - بغضب شديد- الإعلان بسبب اعترافه بحق تقرير المصير للفلسطينيين وتأكيده على أهمية مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، ومن ثم رفضت إسرائيل التعاون مع الوفود الدبلوماسية التي أرسلتها المجموعة الأوروبية للمنطقة من أجل إيجاد آليات لتفعيل تلك المبادرة (بشارة، 2003: 449)، ووصفت الحكومة الإسرائيلية إعلان البندقية بأنه استسلام أوروبي يشبه

"استسلام ميونخ"، ووصل الأمر إلى حد تصريح (مناحيم بيجن)، رئيس الوزراء الإسرائيلي في إحدى الصحف الفرنسية قائلاً: " هناك ارتباط معين بين الموقف الأوروبي والإرهاب المناهض للسامية ".(نافعة، 2004: 534)، وقد انتقد الأمريكيون أيضاً إعلان البندقية، واعتبروا أن الأوروبيون قد تجاوزوا تعهداتهم وحدودهم، وأصدروا إعلانات أحادية الجانب من دون استشارات مسبقة مع الإدارة الأمريكية.(بشارة، 2003: 449)

وفي المقابل أعربت منظمة التحرير بدورها عن خيبة أملها تجاه إعلان البندقية، حيث إنها كانت تأمل أن تعترف أوروبا بالمنظمة كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لكنه في الوقت ذاته أقر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وجاء ذلك على لسان فاروق القدومي رداً على سؤال لمجلة بير سبكتف- الأوروبية حول الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الأوروبية: "لقد عملنا على تحسين علاقاتنا مع دول أوروبا، وكان هذا العمل يسير بشكل بطيء، حيث إن أوروبا لم تتحرك بالسرعة الكافية من أجل اعترافها بالحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وبالرغم من ذلك فقد أحرزنا تقدماً ملموساً في علاقاتنا مع بعض الدول الأوروبية؛ فمثلاً اتخذت فرنسا وإسبانيا والنمسا وإيطاليا خطوات واضحة ازاء الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن بيان البندقية لم يخرج بجديد إلا أنه اعترف بأن المشكلة ليست مشكلة لاجئين، بل قضية شعب يطالب بحقوقه الوطنية. لقد كان أملنا بأن تعترف الدول الأوروبية الغربية بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، ولكن بيان البندقية لم يتضمن هذا الاعتراف".(أبو عفيفة، 1998: 233)

وعليه فإن إعلان البندقية يمثل نصراً ولو جزئياً للدبلوماسية الفلسطينية على الدبلوماسية الإسرائيلية والأمريكية، حيث تم الاعتراف في هذا الإعلان من قبل الدول الأوروبية ولأول مرة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولم يكتف بالاعتراف بالحقوق المشروعة له، بل أكد على ضرورة إشراك منظمة التحرير في المفاوضات، إلا أنه لم يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

إن الجهود الدبلوماسية السابقة تدل على أن منظمة التحرير ليست مجرد حركة تحرر وطني عادية، أي ليس نضالها مقتصر على تحقيق أهدافها التحريرية، بل أيضاً وجودها، وفرض على العالم الذي اعترف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها هي العنوان لأي حوار يتعلق بالقضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية منذ الاتصالات السرية مع

"إسرائيل" وحتى إعلان الاستقلال عام 1988:

لجأت القيادة الفلسطينية إلى الدبلوماسية السرية، مع "إسرائيل" لإيصال وجهة النظر الفلسطينية إليها، وإطلاعها على موقف منظمة التحرير تجاه الصراع "العربي- الإسرائيلي"، والوصول إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

أولاً- الدبلوماسية الفلسطينية والاتصالات السرية مع إسرائيل:

مرّت الاتصالات السرية بين الفلسطينيين وإسرائيل بعدة مراحل، بدأت عام 1969م بتبادل الرسائل بين "ياسر عرفات" و"إيغال آلون"، وتواصلت في العام 1972م بقرار من "عرفات"، وكان يجريها "سعيد حمّامي" و"عصام السرطاوي" مع قادة إسرائيليين، في العديد من المدن الأوروبية في براغ وصوفيا وبودابست، وكانت هناك عدة قنوات سرية للاتصالات مع مجموعات اليسار وبعض الشخصيات الإسرائيلية المهمة. (حسين، 1993: 224)

صدرت توجيهات من محمود عباس -بموافقة ياسر عرفات- إلى عدد من المكاتب التابعة لمنظمة التحرير بإجراء اتصالات مع هذه القوى اليهودية، إلا أن الاتصالات لم تدم طويلاً بعد أن تعرض بعض مسؤولي المكاتب للاغتيال خاصة في أوروبا، مما دفع بالدبلوماسية الفلسطينية إلى إعادة النظر في أماكن عقد هذه اللقاءات. من هنا وجد أن القاهرة يمكن أن تكون مكاناً مناسباً لعقدها، حيث إنها تشهد اتصالات مكثفة بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقية سلام بينهما، وهو ما رحّبت به القيادة المصرية التي اعتبرت خطوة مهمة لدعم موقفها المؤيد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وقامت بترتيب لقاء في الإسكندرية عام 1977، بين ممثل منظمة التحرير سعيد كمال في القاهرة وستيفن كوهين وهو مفكر سياسي ومشارك في أحد المراكز الدراسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية. (أبو الغد، 1994: 62)

ومع ذلك استمرت الدبلوماسية الفلسطينية باستخدام القنوات السرية، بالإضافة إلى إرسال رسائل للإدارة الأمريكية بأن لدى منظمة التحرير أشياء لتقولها، وذلك من خلال اللقاءات التي استمرت مع القوى اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قادها هذه المرة عصام السرطاوي ممثل منظمة التحرير في الأمم المتحدة الاشتراكية، الذي وسع لقاءاته واتصالاته لتشمل شخصيات في

إسرائيل، ومن بينهم يوري أفيري رئيس تحرير مجلة " هاعولام هازيه"، وبينامين بن اليعازر والذي كان شخصية مهمة في حزب العمل، ولكن هذه الاتصالات لم يكتب لها النجاح بسبب اغتيال السرطاوي في البرتغال في عام 1983. (أبو الغد، 1994: 112)

دفعت خطوة توسيع الاتصالات مع القوى اليهودية التقدمية، إلى فتح العديد من القنوات في وقت واحد، حتى أن محمود عباس كان يدير بنفسه قناة سرية مع شخصيات تمثل اليسار الإسرائيلي، مثل: شولاميت ألوني رئيسة حزب ميرتس، ومن ضمن القرارات في اتجاه توسيع الاتصالات لتشمل الإسرائيليين، جاء نص قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1986 كالتالي: " يقرر المؤتمر دعوة اللجنة التنفيذية لوضع خطط لفتح خطوط اتصال فلسطينية مع الدوائر اليهودية، أو الإسرائيلية المؤيدة لقضيتنا، لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة". (هيكل، 1996: 199)

في الأراضي المحتلة ساهمت هذه القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في إعطاء الضوء الأخضر للقيادات الفلسطينية في الداخل لإجراء اتصالات مع الإسرائيليين، وتطويرها لتشمل جهات معادية لمنظمة التحرير لفهم مواقفها، فعقد لقاء بين سري نسييه وصلاح زحكة وعميراف والذي يعتبر عضو المؤسسات المركزية في حيروت والمقرب من إسحاق شامير في بيت الأخير بتاريخ 4 (يوليو) 1987، وكان عميراف يرى أن هذه اللقاءات مع الفلسطينيين أو التوصل إلى سلام معهم، يجب أن يكون بوجود منظمة التحرير، حيث رحبت الدبلوماسية الفلسطينية بذلك كونه يسهل المهمة عليها، لذلك عقدت لقاءات أخرى بحضور فيصل الحسيني، تناولت العديد من الموضوعات، أهمها: موضوع الدولة الفلسطينية، وإجراء المفاوضات، وتطور الأمر ليصل في اللقاء الرابع إلى وضع صيغة لورقة تفاهم، تكون أساساً لحل مستقبلي يرضي الطرفين، وطرح إمكانية سفر عميراف إلى جنيف للقاء ياسر عرفات، لكن هذه الاتصالات تعثرت بسبب الكشف عنها، خاصة وأنها كانت تجري بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير. (عباس، 1994: 66-66).

كانت هذه الاتصالات بمثابة اعتراف إسرائيلي -ولو بشكل غير رسمي- بمنظمة التحرير كمثل شرعي للفلسطينيين، كما ساهمت هذه الاتصالات في إنهاء الخيار الأردني وإزالته من

الذهنية الإسرائيلية ، وبهذا استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية إرسال رسالة إلى كل الأطراف الدولية، بأنها تسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة.

ثانياً- الدبلوماسية الفلسطينية حتى إعلان الاستقلال 1988:

كان تأثير الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 1982، وخروج المقاومة من بيروت، كبيراً على منظمة التحرير، إذ فقدت القاعدة الجغرافية التي قامت عليها (دولتها في المنفى)، وخسرت مقار قيادتها والقسم الأكبر من بنيتها العسكرية، وخسرت آخر خطوط التماس المادي مع فلسطين، وقد أزال فقدان القاعدة الجغرافية عموداً رئيسياً ترتكز عليه الاستراتيجية الدبلوماسية للمنظمة.

من هنا أخذت الدبلوماسية الفلسطينية تتجه نحو القبول بفكرة إقامة دولتين، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاقتراب أكثر فأكثر من المواقف المصرية والأردنية، لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية بالاتجاه نحو القبول بالمبادرات المطروحة من قبل الأطراف الدولية، فأصبحت مبادرة الأمير فهد التي أطلقت قبل غزو لبنان عام 1981 مقبولة في قمة فاس عام 1982 (عبد الرحمن، 1998: 150-154).

رحبت الدبلوماسية الفلسطينية وفي إطار دبلوماسية المساومات، بمشروع الأمير فهد، حيث أكد صلاح خلف في حديث أدلى به لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في 20 (نوفمبر) 1981، أنه إذا وافقت الولايات المتحدة بغير تحفظ على مشروع السلام السعودي في الشرق الأوسط، فإن منظمة التحرير ستبني الدفاع عنه لدى جميع العرب. وفي الوقت نفسه أكد محمود عباس أن مشروع فهد يستمد أهميته من أنه سيصبح مشروعاً عربياً للسلام إذا وافق عليه مؤتمر قمة فاس، وفي الرياض أعلن رفيق شاعر الننتشة ممثل منظمة التحرير لدى السعودية، "أن مشروع الأمير فهد يعتبر أساساً إيجابياً لحل مشكلة الشرق الأوسط، وذلك في تصريحات صحفية نشرت في صحيفتي- عكاظ والبلاد- السعوديتين في 12 (يناير) 1982. (أبو عفيفة، 1998: 158-160)

عقد الزعماء العرب اجتماعهم عام 1982 في مدينة فاس، ونشطت الدبلوماسية الفلسطينية بقيادة عرفات خلال هذا المؤتمر، واستطاعت استصدار قرارات جديدة لصالح القضية الفلسطينية عرفت بمشروع "فاس"، عبر ثماني نقاط تمثلت في: انسحاب إسرائيل من حدود عام 1967،

وإزالة المستوطنات إلى حدود عام 1967، والتأكيد على حرية الأديان في فلسطين، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقيام الدولة الفلسطينية، وأن يضع مجلس الأمن ضمانات للسلام، وأن يكون مسؤولاً عن تطبيق هذه الضمانات. واستمرت الدبلوماسية بعد لقاء ياسر عرفات للملك حسين عام 1985 لعقد مفاوضات عبر مؤتمر دولي يطبق من خلاله قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. (برهم، 2007: 59-64)

لاقى مشروع "فاس" تأييد عدد كبير من دول العالم ما عدا إسرائيل، فقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً في 10 (سبتمبر) 1982، رفضت فيه قرارات مؤتمر القمة العربية في فاس (أبو عفيفة، 1998: 161).

لعبت الدبلوماسية الفلسطينية عبر منظمة التحرير، دوراً ريادياً وبارزاً في صياغة وتقديم مشروع "فاس" لمؤتمر القمة الثاني عشر في المغرب، وطرحه على العالم كصيغة موضوعية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقد كان الفلسطينيون ينظرون لمشروع "فاس" على أن يكون الطريق الموصل لحل مشكلة القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن أكدت بنود هذا المشروع على وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ومنحت الدول العربية ضرورة التحرك لكسب التأييد على الساحة الدولية، ولكن هذا المشروع فشل بسبب الخلافات العربية، وعدم قدرتها على تنفيذه، بالإضافة لرفض إسرائيل والولايات المتحدة للمشروع وتكرهم للحقوق الفلسطينية.

كذلك تم التعاطي عام 1983 مع مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بعد رفضها عام 1982، وحتى أن ياسر عرفات حاول إظهار بعض الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها في مبادرة ريغان، والتي دعت إلى حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون مرتبطاً بالأردن، واعتبر أن ذلك يوفر فرصة للسلام، لذا مارس ضغطاً على المجلس المركزي الفلسطيني في 26 (نوفمبر) من العام نفسه، معطلاً قراراً يتضمن رفضاً صريحاً للمبادرة، إلا أن ذلك لم يلق ترحيباً أمريكياً. (نوفل، 2000: 66)

لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية بما قدمته من تنازلات، إنقاذ منظمة التحرير وقيادتها بعد الخروج من بيروت، فداخلياً تأثرت وحدتها الوطنية بالانشقاقات، وخارجياً جمدت بعض الدول العربية اتصالاتها معها، مثل: (سوريا، ليبيا)، لذلك غلب على الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه

المرحلة السعي للحيلولة دون التصفية السياسية والدبلوماسية والجسدية لمنظمة التحرير والقضية الفلسطينية.

وفي العام 1988 وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، قام رئيس منظمة التحرير بإعلان قيام دولة فلسطين في (نوفمبر) 1988 أمام المجلس الوطني بالجزائر، وأن كونه رئيساً لدولة فلسطين دعا إلى مؤتمر دولي وقيام مفاوضات دولية وتطبيق قرارات مجلس الأمن 338،242، وقرار الجمعية العامة 181، مما يعني القبول بالتعايش في دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. (صايغ، 2003: 871)

وعلى الرغم من رفض الولايات المتحدة، إلا أن (104) أعضاء أعلنوا اعترافهم بالمنظمة، وإعلان "قيام الدولة الفلسطينية"، وأن تكون عضواً في الجمعية العامة، وتغير اسمها إلى وفد فلسطين بدلاً من منظمة التحرير. (برهم، 2007: 69)

وقد تبين موقف دول أوروبا الغربية من إعلان الدولة الفلسطينية بين رافض ومرحب وممتع، غير أن البيان الذي صدر عن اجتماع المجموعة الأوروبية في 21 (نوفمبر) 1988، رحب بموقف منظمة التحرير التي قبلت قرارى الأمم المتحدة (338، 242)؛ كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، لكن البيان لم يتضمن أي اعتراف بالدولة الفلسطينية. (عبد الوهاب، 1989: 161)

يعود الفضل في تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، إلى الانتفاضة في الأراضي المحتلة والتي أحدثت انعطافاً كبيراً في موقف المجموعة الأوروبية، من خلال المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وانتقاد الممارسات الوحشية لقوات الاحتلال، وقد بدأ الموقف الأوروبي يتبلور من القضية الفلسطينية بشكل أكثر وضوحاً وشمولية، من حيث معارضة المجموعة لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967، ودعوة إسرائيل لاحترام اتفاقيات جنيف الرابعة. (عبد الوهاب، 1989: 426-429)

ساهم الزخم الشعبي الذي أعطته الانتفاضة الجماهيرية في تعزيز مكانة المنظمة؛ وبالتالي مكانة الدبلوماسية الفلسطينية، حيث أدى اعتراف أكثر من (120) دولة بوثيقة الاستقلال إلى تحويل مقرات البعثات الدبلوماسية إلى سفارات في معظم الدول التي اعترفت بالوثيقة، كما جرى افتتاح مقر للمنظمة في واشنطن بعد المباحثات التي تمت بين المنظمة والسفير الأمريكي في

تونس في (ديسمبر) 1988م، الأمر الذي عزز من قوة المنظمة، ومن مكانتها الدبلوماسية بالعالم.

ويلاحظ أن منظمة التحرير قبيل إعلان الاستقلال، قد حصلت على تمثيل دبلوماسي يراوح بين الكامل والجزئي وغير الرسمي، ووصل تمثيلها لدى الدول العربية والاشتراكية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية إلى التمثيل الدبلوماسي الكامل أسوة بالدول، من حيث معاملة ممثليها كسفارات وتمتع دبلوماسيها بالامتيازات والحصانات والتمثيل الدبلوماسي غير الكامل، أشبه بالقنصليات، وامتيازات وحصانات جزئية، فيما حصلت لدى دول أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية على تمثيل دبلوماسي أقل درجة مما سبق، وقد تراوح بين مكاتب الإعلام والعلاقات العامة مع بعض الحصانات، والتمثيل غير الرسمي، فيما ذهبت بعض منها إلى رفع التمثيل الفلسطيني لديها إلى درجة سفارات، ووصل عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين أكثر من (127) دولة. (عزت، 2004: 273)

وعليه فقد اعترف غالبية الأشخاص الدوليين من دول ومنظمات دولية عالمية وإقليمية وحتى منظمات دولية خاصة (غير حكومية)، بالقضية الفلسطينية وبالمنظمة، وكذلك اعترفت بحق الفلسطينيين في العيش في وطنهم، وممارستهم لحقوقهم المشروعة، ومنها حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على تراب وطنهم، وأصبحت المنظمة في هذه المرحلة شخصاً دولياً فعالاً.

يمكن اعتبار أن منظمة التحرير كرسّت دبلوماسيتها في العام 1974 عبر مؤتمر الرباط، والذي يمثل مفصلاً مهماً في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ذلك حصول فلسطين على عضو مراقب من الجمعية العامة في الأمم المتحدة بعد مؤتمر الرباط، وخطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة من العام نفسه، وفي الدورة السادسة والستين من اجتماعات الجامعة العربية 1976، حصلت المنظمة على منحها عضوية كاملة في الجامعة، واستمرت عبر مبادرة ريغان في 1982 ومباركة مؤتمر فاس في العام نفسه، وصياغتها لعدد من المطالب باسم الجامعة العربية، واستمرت الدبلوماسية بعد لقاء ياسر عرفات للملك حسين عام 1985 لعقد مفاوضات عبر مؤتمر دولي يطبق من خلاله قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وجاء ذلك عبر مؤتمر دولي يسهم في قيام مفاوضات دولية وتطبيق قرارات الجمعية العامة 338، 181، 242، وبالرغم

من رفض الولايات المتحدة، إلا أن (104) أعضاء أعلنوا اعترافهم بالمنظمة، وأن تكون عضواً في الجمعية العامة، واستمرت دبلوماسية المنظمة عبر مدريد عام 1991 وأوسلو عام 1993، كم سنرى في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث: تطور الدبلوماسية الفلسطينية في إطار الاتصالات والمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو)

عندما كانت الاتصالات جارية بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقية سلام بينهما بعد حرب عام 1973، كان الحديث يدور عن لقاءات سرية تجريها كل من الأردن والمغرب مع إسرائيل، وهو ما دفع بعض أعضاء القيادة الفلسطينية وعلى رأسهم محمود عباس (أبو مازن) إلى السعي لعقد لقاءات مع شخصيات يهودية تقدمية، لإيصال وجهة النظر الفلسطينية إليها، من خلال إطلاعها على مواقف منظمة التحرير تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت الدبلوماسية الفلسطينية في إجراء الاتصالات مع شخصيات إسرائيلية لترتيب لقاءات معها، وهو ما أثار حفيظة بعض الأطراف في المنظمة (أبو الغد، 1994: 26)، ولكن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة عام 1977، والذي تم خلاله طرح نقاشات حادة بين أعضائه حول اللقاءات السرية التي يقوم بها بعض أعضاء منظمة التحرير مع شخصيات يهودية وبمعرفة القيادة الفلسطينية، اعتبر عملاً خارجاً عن الإجماع الوطني الرفض للحوار مع العدو، وبعد كل هذه النقاشات والتجاذبات السياسية بين أعضائه، تم حسم الخلاف بتبني المجلس الوطني قراراً يسمح بإجراء اتصالات تجريبية مع يهود تقدميين ومؤيدين للسلام. (عباس، 1994: 28) رأت إسرائيل أن هناك متغيرات جوهرية في مواقف منظمة التحرير تجاه عملية السلام، منها: قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في (يونيو) 1974م، والتي نادى بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أراضي يتم تحريرها من الإسرائيليين، من خلال بعض المقابلات التي خرجت على لسان قيادات من المنظمة، وعلى رأسهم "عرفات"، حيث صرح بوجود استعداد لدى منظمة التحرير للاكتفاء بدولة فلسطينية بجانب إسرائيل، وقد زادت وتيرة هذه التصريحات بعد غزو لبنان عام 1982م. (228: 1985، 226-227)

إن مبدأ تقرير المصير، بالإضافة لمبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم، مع قيام دولة فلسطينية، شكلت أسس ونقاط انطلاق لكل عمل دبلوماسي لحل القضية الفلسطينية، وهذا ما كانت تفكر به قيادة منظمة التحرير. (139: 1986، 227-228)

أولاً- مؤتمر مدريد للسلام:

في آذار (مارس) 1991، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وانتصار الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة، دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطاب ألقاه أمام الكونغرس أو ما تم تسميته بمشروع بوش، إلى تسوية قضية الشرق الأوسط على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة 242 و 338، على نحو يضمن لإسرائيل الأمن والاعتراف، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة.

وقد استنقت حكومة إسرائيل زيارة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر باقتراح عقد مؤتمر سلام " إقليمى"، يمكن أن يصبح منتدى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وتأكيد من شامير على أنه لا يمكن أن ينهي حياته السياسية بالتنازل عن بعض السيادة على "أرض إسرائيل التوراتية" التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، في حين اعتمد الجانب العربي أسلوب تسهيل مهمة بيكر، وطالب الإدارة الأميركية فقط بضمانات مكتوبة بأن خطاب بوش وما ورد فيه عن التسوية على أساس القرارين 242 و 338 وما يعنيه من مبادلة الأرض بالسلام، سيكون قاعدة لتسوية أزمة الشرق الأوسط.(سري الدين، 1992: 150-151)

توجه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للمنطقة في (مارس) 1991، وكانت الولايات المتحدة مصرّة على استبعاد منظمة التحرير من جهود التسوية، وعزمها على عقد اتصالات مع ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. (المدهون، 1991: 143)، ومع ذلك رحبت منظمة التحرير بمبادرة الرئيس بوش، ووافقت على عقد لقاء بين بيكر ووفد من الشخصيات الوطنية في الداخل، خاصة وأنها لم تكن تملك رؤية إستراتيجية واضحة بعد حرب الخليج الثانية، كما رأت أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في حالة تسارع والانتفاضة تتراجع، والحركة الإسلامية يشتد عودها في ظل وقف الدعم السياسي والإعلامي العربي لمنظمة التحرير، وذلك بسبب تباين المواقف العربية حيال اجتياح العراق للكويت في (أغسطس) 1990، حيث اعتبرت المنظمة متعاطفة مع العراق، مما أدى إلى عزل قيادتها ومحاصرتها عربياً ودولياً، وباتت في أضعف حالاتها. ومما زاد في حالة الضعف، تفكك الاتحاد السوفييتي الذي اعتبر حليفاً لمنظمة التحرير، وتكريس الدور القيادي المتفرد للولايات المتحدة حليفة إسرائيل الاستراتيجي.(عبد العزيز، 1995: 226). نتيجة لكل ذلك، وجدت قيادة منظمة التحرير نفسها مرغمة على قبول المبادرة الأمريكية، وعليه وافق المجلس المركزي الفلسطيني في 18 (أكتوبر) 1991 على حضور مؤتمر السلام، مع تأكيد حق المنظمة في تشكيل وفدتها إلى المؤتمر. (الشريف، 1995: 406)

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 (أكتوبر) 1991، برعاية الولايات المتحدة وروسيا، وبحضور أوروبي في مدينة مدريد، وشاركت في المؤتمر: (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الست)، وبمشاركة ممثلين فلسطينيين عن الضفة وقطاع غزة بموافقة منظمة التحرير تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني فلسطيني مشترك.(الحمدة، 1997: 51)، ومثل الفلسطينيون وفد من الداخل برئاسة حيدر عبد الشافي، ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك.(الشريف، 1995: 406)

لقد كان أبرز ما في هذا المؤتمر هو مشاركة الفلسطينيين ضمن وفد عربي مشترك، وهو ما أظهر أن الولايات المتحدة لا تعترف بالفلسطينيين كممثلين لشعبهم، بل تسعى إلى احتواء الفلسطينيين من خلال وفد عربي.

وفي هذا السياق يشير الدكتور عبد الرحمن حمد، أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن إسرائيل، فكانت باستمرار هي الداعم والمساند للحكومة الإسرائيلية، فإسرائيل هي التي رفضت وجود منظمة التحرير، وعدم تمثيل الفلسطينيين في وفد مستقل بالتوافق مع الولايات المتحدة، وبالتالي لم يكن لمنظمة التحرير وجود من الناحية الرسمية، ولكن من الناحية العملية هي التي كانت تقود -على الأقل- هذه المحادثات، ففي مدريد كانت المنظمة في الخفاء، أما في واشنطن فكان الدكتور نبيل شعث ممثلاً للمنظمة، وكان الوفد في كل جولة من الجولات يذهب بعض أعضائه إلى تونس ويلتقي بالرئيس ياسر عرفات، ويأخذون التعليمات والتوجيهات منه.(حمد، 2014)

وحول المحاور الأساسية التي كانت تركز عليها الدبلوماسية الفلسطينية في محادثات مدريد وواشنطن، أكد حمد أنه بالإضافة إلى قضية إنهاء الاحتلال كان التركيز على وقف الهجمة الاستيطانية، لأن الوفد كان يدرك تماماً أن قضية إنهاء الاحتلال قد تأخذ فترة من الزمن، لذلك كان التركيز بشكل أكبر على وقف الهجمة الاستيطانية، لأن الوفد كان يشعر أن الهدف الأكبر للطرف الإسرائيلي هو بناء المستوطنات حتى يضع الفلسطينيين تحت الأمر الواقع، وبناءً عليه لا يوجد ما يتم التفاوض حوله، لأن الوفد الإسرائيلي كان يتخذ المفاوضات كغطاء يعطيه الحق في الهجمة الاستيطانية وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى مستوطنات إسرائيلية، غير أن الفلسطينيين فشلوا في ذلك رغم الجهد الكبير الذي بذلوه في إقناع الوفد الإسرائيلي بإيقاف الاستيطان.(حمد، 2014)

تباينت الآراء بشأن المشاركة في المؤتمر على الساحة الفلسطينية، إذ اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمود عباس، أن مؤتمر مدريد " قد يكون أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي " ، وأشار إلى أن أهمية الحدث تكمن في " وجود ممثلي الشعب الفلسطيني، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، جالسين على طاولة المفاوضات قبالة الإسرائيليين". (عباس، 1991: 105-106)

أعلنت القوى الفلسطينية المعارضة لمبدأ المشاركة في المؤتمر، عبر بيان أصدرته عشرة فصائل في 24 (أكتوبر) 1991 ، أن نتائج المؤتمر لن تكون ملزمة للشعب الفلسطيني، ودعت قيادة منظمة التحرير إلى التراجع عن قرارها بالمشاركة في المؤتمر، وقد برزت المعارضة داخل حركة فتح نفسها، وكان من أبرز المعارضين عضوا اللجنة المركزية فاروق القدومي وهاني الحسن. (الشريف، 1995: 410-412)

عموماً، لم تنجح الدبلوماسية الفلسطينية في مفاوضات مدريد وواشنطن من تحقيق أي إنجاز يذكر، وذلك بسبب التعتن الإسرائيلي، وتبني الإدارة الأمريكية للموقف الإسرائيلي، وأنه منذ اللحظة الأولى كان واضحاً أن الإسرائيليين لم يأتوا ليقدموا إنجازات، وإنما لكسب الوقت، ولكسب الرأي العالمي، ولإضفاء الشرعية على الاحتلال. وفي نهاية المطاف انكشف أنه كان هناك وفد فلسطيني يتفاوض سراً مع وفد إسرائيلي في أوسلو ولم يكن لدى البعض علم ودراية بهذه المفاوضات، ويبدو أن منظمة التحرير كانت تتخذ ما يجري في واشنطن مظلة لما كان يدور في أوسلو. (حمد، 2014)

ويرى الباحث أن مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد للسلام، ضمن وفد عربي مشترك، أظهر أن الولايات المتحدة لا تعترف بالفلسطينيين كممثلين لشعبهم، بل تسعى إلى احتواء الفلسطينيين من خلال وفد عربي، وأن قبول المنظمة بأن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، يعتبر نوعاً من التراجع ولو هامشياً في طرحها بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا من وجهة نظر الباحث يعتبر إخفاقاً للدبلوماسية الفلسطينية.

في حين يرى ناجي شراب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر-غزة، "أن مشاركة الوفد الفلسطيني في محادثات مدريد ضمن وفد أردني مشترك، لا يمس استقلال المنظمة في تمثيلها للشعب الفلسطيني، وأنه يصب في مصلحة القضية الفلسطينية لو أحسن الدبلوماسي الفلسطيني استغلاله. (شراب، 2014)، وهو ما يخالف وجهة نظر الباحث، سيما في مسألة استقلالية المنظمة في تمثيلها للشعب الفلسطيني.

ثانياً- الدبلوماسية أثناء مفاوضات اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وتوابعها:

منذ تولى "إسحق رابين" رئاسة الحكومة الإسرائيلية بدأت الأمور تأخذ منحى جديداً، فقد أدرك رابين أن الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن لن يغير مواقفه إلى الحد الذي يمكن أن تقبله إسرائيل للتوصل لاتفاق، إلا إذا قررت ذلك منظمة التحرير، فبدأ بإقامة الاتصالات معها عن طريق عضو الكنيست عن فلسطيني 48 الدكتور أحمد الطيبي وآخرون، وأخيراً أعطى رابين الضوء الأخضر لمواصلة هذه المفاوضات السرية التي انتهت إلى إعلان المبادئ، ثم إلى الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. (شاش، 1995: 262)

لعب وزير خارجية النرويج "يوهان يورغان هولست"، وعدد من طاقم وزارة الخارجية، عرف منهم: "تيري لارسون" وزوجته "منى"، دوراً مهماً في دفع المفاوضات وتذليل العقبات، حيث كان يتربع على رأس الطاقم المكلف بهذه المهمة، ويتابع بنفسه المفاوضات، والاطلاع على مجرياتها، والاتصال بالأطراف المعنية، والسفر إليها للالتقاء بها دون أن يلفت الانتباه إلى حقيقة مهمته، حيث أحيطت المفاوضات بأقصى درجات السرية من جميع الأطراف، وفرضت على الفلسطينيين والإسرائيليين أن تكون تحركاتهم محاطة بالكتمان الشديد. (عباس، 1994: 165-166)

وبعد جولات عديدة لاحقة من المفاوضات التي صار يشارك فيها على الهاتف ومن بعيد رئيس منظمة التحرير ورئيس الوزراء الإسرائيلي، تم الاتفاق على الصيغ النهائية لوثائق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، وجرى التوقيع عليها واعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 9 (سبتمبر) 1993. (الشريف، 1995: 418-419)

تبع ذلك وثائق الاعتراف المتبادل؛ حيث وجه "ياسر عرفات" بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى "إسحق رابين" رئيس وزراء إسرائيل خطاباً بدأ بالإشارة إلى إعلان المبادئ الذي يسجل مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، ثم بتأكيد التزامات المنظمة بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، ومن ثم تخلي المنظمة عن استعمال "الإرهاب"، وتبعتها تعهد المنظمة بأن تتقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني لإجراء التغييرات الضرورية للميثاق لكي يوافق عليها. وتلقى "ياسر عرفات" من رابين في التاريخ نفسه خطاباً يؤكد فيه أنه في ضوء تعهدات المنظمة،

فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. (شاش، 1995: 262-263)

تُوجت المحادثات السرية بين منظمة التحرير وإسرائيل برعاية نرويجية باتفاق بين الطرفين سُمي "اتفاق أوسلو"، وحدد الاتفاق موعد البدء بمفاوضات الوضع النهائي بما لا يزيد عن خمس سنوات من تاريخ مؤتمر مدريد عام 1991 م، وقد أشار الاتفاق إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة والضفة الغربية، وحق الحكم الذاتي للفلسطينيين على هذه الأرض من خلال تأسيس السلطة الفلسطينية. (المحميد، 2005: 7)

تمّ التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات سمّيت باتفاقيات أوسلو، أهمها إعلان المبادئ، في مدينة واشنطن في 13 (سبتمبر) 1993 م، ووقّعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعن الجانب "الإسرائيلي" شمعون بيرس وزير الخارجية، كما وقّعه وزيراً خارجية الولايات المتحدة وروسيا كشاهدين. (شاش، 1995: 280)

وكان أبرز ما في الاتفاق، هو الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان برأي محمود عباس وقعاً صعباً على الفلسطينيين من الناحية النفسية والمعنوية، وسهلاً عليهم من الناحية السياسية، أما بالنسبة للإسرائيليين فقد كان الاتفاق صعباً عليهم من الناحيتين المعنوية والسياسية. (عباس، 1994: 38)

أعطى اتفاق أوسلو - بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل - دوراً ذا أهمية في إعادة ظهور مصطلح الدبلوماسية السرية من جديد، والسبب في ذلك نجاح الطرفين في المحافظة على سرية المفاوضات، حيث ارتأت الدبلوماسية الفلسطينية أن المفاوضات السرية قد تكون الوسيلة الأفضل والأسلم في آن واحد للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، لأن المفاوضات السرية تقلل من سقف المطالب المعلنة من قبل الطرف الآخر، بعيداً عن المزایدات والحملات الإعلامية التي قد يعتمد أطراف الصراع إثارتها، كما أنها أسلم للمفاوضين، وذلك للحيلولة دون تعرضهم للأذى من قبل القوى والحركات المعارضة.

ساهمت المتغيرات السياسية التي عاشها الفلسطينيون خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وحالة الانقسام التي شهدتها الأمة العربية، في جعلهم يدركون خطورة الوضع الذي يعيشونه، لاسيما وأن السياسة الدولية، أبرزت نظاماً عالمياً تشرف عليه الولايات المتحدة، التي عمدت إلى تغيير خارطة الدولية بما يتلاءم وسياستها الخارجية". (أبو عرب، 2008: 18)

أصبحت أولوية عمل الدبلوماسية الفلسطينية في ظل هذا الوضع، هو حماية بديهيات جرى تثبيتها في السابق، كالحفاظ على شرعية منظمة التحرير، وتقادي خلق أطر تمثيلية بديلة، وكانت هذه الاهتمامات على رأس جدول أعمال الحوار بين منظمة التحرير والإدارة الأمريكية في بداية التسعينات، فكانت المشاركة في المفاوضات في العاصمة التونسية بين مسؤولين من الإدارة الأمريكية وبعض شخصيات منظمة التحرير، ومن ثم تمكنت الأخيرة من المشاركة في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط والتي أدت إلى مؤتمر مدريد. كما رأت إسرائيل أهمية الاتصال بالمنظمة لإجراء حوار معها، كونها الجهة الوحيدة القادرة على التوقيع على أي اتفاق، حيث بدأت مفاوضات سرية في نهاية عام 1992، انتهى بالتوصل لاتفاق أوصلو الذي تم التوقيع عليه في البيت الأبيض في واشنطن في 13 (سبتمبر) 1993 .

وعليه فإن الاتفاق كان صعباً على الإسرائيليين، لأنهم يتكبرون لأدنى حقوق الشعب الفلسطيني، وهو في الوقت نفسه صعب على الفلسطينيين؛ لأن الدبلوماسي الفلسطيني في هذا الاتفاق، أخفق في الوصول إلى الهدف الفلسطيني المتمثل بإنهاء الاحتلال، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة.

أما فيما يتعلق بدوافع الاتفاق، فقد لعبت العديد من الأسباب والدوافع دوراً مهماً في إقدام منظمة التحرير على توقيع اتفاق أوصلو، منها: ما هو داخلي يتعلق بمنظمة التحرير، والحراك الداخلي الفلسطيني، ومنها ما هو إقليمي كحرب الخليج الثانية، ومنها ما هو عالمي تمثل بهيمنة الولايات المتحدة على مركز صنع القرار العالمي.

تغيرت الظروف الدولية في بداية عقد التسعينات، إذ طرأت أحداث عالمية وإقليمية شكلت مفترق طرق بالنسبة للسياسة الأمريكية في العالم، والتي مثلها انتهاء حقبة الحرب الباردة، وثنائية القطبية في النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تبع هذه الأحداث الاجتياح العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية. (حامد، 2008: 30)

الافتراض أن أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية قد أصيبت بالشلل نتيجة لموقفها المتعاطف مع العراق، بعد وقف الأموال المتدفقة عليها من دول الخليج، وهو ما انعكس سلباً على عمل المنظمة التي أصبحت معزولة ومحاصرة عربياً ودولياً، أما على الصعيد الداخلي، فقد استمرت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتزايد التأييد للتيار الإسلامي

الذي تمثله كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي، بينما تراجعت أسهم منظمة التحرير الفلسطينية. (شليبي، 1994: 158)

حاولت الولايات المتحدة استغلال هذا الوضع، فقامت بإرسال وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" إلى المنطقة الذي بدوره زار المنطقة ثماني مرات خلال ثمانية أشهر من حرب الخليج، ونتج عن هذه التحركات الدبلوماسية الأمريكية دعوة كل من "إسرائيل" وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين إلى مؤتمر في مدريد، وهذه الدعوة مبنية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. (أبو جمعة، 2010: 24)، ومن المؤكد أنها ترجمة لمبادرة الرئيس بوش.

ربما جاءت فكرة عقد المؤتمر، لكي تشكل غطاءً لعملية تفاوضية ذات مسارين متوازيين؛ مسار المفاوضات السياسية الثنائية بين إسرائيل وكل طرف من أطراف الصراع على حدة، تسعى للتوصل إلى تسوية سياسية للخلافات الإقليمية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، ومسار آخر لمفاوضات متعددة بين غالبية الدول العربية وإسرائيل، ومحورها عملية التطبيع مع إسرائيل في كافة المجالات. (حامد، 2008: 38)

واجهت بيكر في محادثات السلام مسائل صعبة، منها: وجود صيغة مقبولة لتمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر، فقد كان شامير متصلباً في رفضه في التعامل المباشر مع منظمة التحرير، وبالتالي تشكل الوفد المفاوض من فلسطينيي الداخل. (الوادية، 2009: 17)

أدرك "الإسرائيليون" بعد حرب الخليج، مدى الضعف والمعاناة التي تمر بها منظمة التحرير، الأمر الذي دفع الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل لاستغلال الطرف الذي تمر به المنظمة لصالحهم، من خلال فتح قناة اتصال بالمنظمة، ومحاولة التوصل إلى اتفاق معها، يتناسب في إطاره العام مع برنامج حزب العمل الذي يريد التخلص من الكثافة السكانية العالية للفلسطينيين، ولعل اقتناع القادة الإسرائيليين بعدم وجود حل عسكري يحسم المشكلة وينهي الانتفاضة الفلسطينية التي أرهقتهم، وزادت من الانتقادات الدولية الموجهة إليهم، كان دافعاً لدخولهم في مفاوضات مباشرة مع المنظمة، ورأت إسرائيل أن الحل يتمثل في إجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية الضعيفة، في محاولة منها لاستثمار اختلال توازن القوى لصالحها، وفرض شروطها عليها. (عبد ربه، 1999: 53-56)

فقد التقى الطرفان بالنرويج للقيام بدور الراعي للمفاوضات بين الجانبين، وتوجه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى أوسلو لإجراء المفاوضات.

وعليه يمكن تلخيص الدوافع والأسباب التي انطلقت منها منظمة التحرير لتوقيعها الاتفاق بالتالي:

- 1- مرور منظمة التحرير الفلسطينية بأزمة مالية خانقة، وعزلة سياسية محكمة بعد حرب الخليج الثانية عام 1990، وتفشي حالة من اليأس والإحباط صاحبها نوع من التمرد والتلويح بالانشقاقات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، فكان الخروج عن الصمت أمراً حتمياً، ورأت المنظمة أن التوصل إلى بعض الشيء والإمساك به يمكن تسويقه على أنه إنجاز عام، وبالتالي سيحسن من أوضاعها ويقوي نفوذها.
- 2- خوف ياسر عرفات من تحول الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن إلى قيادة بديلة عن منظمة التحرير.
- 3- إن أزمة الثقة والشك التي صاحبت العلاقات بين الفصائل الفلسطينية وبين الأنظمة العربية وتحديداً سوريا والأردن، جعلها تتعاطى مع المفاوضات بشكل سري ومستقل.
- 4- التغيرات الجوهرية التي طرأت على المسرح الدولي، فقد انتهت الحرب الباردة، وانهارت الكتلة الشرقية، وانفردت الولايات المتحدة بالسياسة الدولية، وعليه فقد فقدت المنظمة دعم أحد قطبي التوازن القديم (الاتحاد السوفيتي).

ثالثاً - الدبلوماسية الفلسطينية في اتفاق إعلان المبادئ:

لم تتجح جولات المفاوضات الثنائية في تحقيق اختراقات تذكر، وذلك بسبب التعنت الإسرائيلي، وتبني الإدارة الأمريكية للموقف الإسرائيلي، وقد أعلن المنسق الأمريكي لعملية السلام جيمس بيكر، أن الاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان حول الوضع النهائي، هو الذي سيشكل الأساس للقرارين 242 و 338، وبذلك خلت أسس ومرجعيات عملية التفاوض من أية ضمانات تلزم إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وبالتالي خضعت كافة القضايا لنتائج التفاوض المباشر بين الطرفين، في ظل الاختلال العميق في موازين القوى لصالح إسرائيل. (أبو رحمة، 2011: 40)، وبالتزامن مع عقد جولات المفاوضات المتعثرة في واشنطن، تم فتح قناة سرية للتفاوض في أوسلو بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، ويذكر محمود عباس أن اللقاء الأول بدأ بشكل غير رسمي يوم 20 (نوفمبر) 1992 في مدينة ساريسبورغ النرويجية. (عباس، 1994: 210)

حاولت الدبلوماسية الفلسطينية إظهار نوع من المرونة في مواقفها لإقناع الإسرائيليين بأهمية التفاوض مع منظمة التحرير، ومع ذلك بقي الجانب الفلسطيني متخوفاً من القناة السرية التي

تشكل حساسية للفلسطينيين بحكم طبيعة المنظمة التي تتشكل من مجموعة من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، إضافة إلى تأكيد هيرشفيد وقد كان يعمل أستاذاً للتاريخ بجامعة حيفا، للجانب الفلسطيني بأنه لا يمثل الحكومة الإسرائيلية، وكل ما يجري هو محاولة لبحث الأرضية المشتركة لكلا الجانبين. (كورين، 1994: 49)

لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية تركز اهتمامها على مدى الدعم الذي تبديه الحكومة الإسرائيلية لهذه القناة، حتى لا تكون هذه المفاوضات عبثية، والعمل على ضبط المحاولات المتعددة لفتح قنوات حوار جديدة مع الجانب الفلسطيني، مع العلم أنه كانت هناك قنوات أخرى مفتوحة، خاصة بين فرايم سنيه عضو حزب العمل وزيد أبو زيد، وتوصل الجانبان لاتفاق يتمثل في عودة خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس الوطني المبعدين إلى الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أثار قلق الفلسطينيين القائمين على قناة أوصلو، وبدأت الشكوك تساورهم بأن إسرائيل ليست جادة في هذه المفاوضات. (أندرين، 1998: 356)

لكن في مرحلة لاحقة بدأ الجانب الإسرائيلي الحديث على أن مهمة القناة، تتمثل في دعم محادثات الثنائي والمتعدد في واشنطن، وهو ما دفع الدبلوماسية الفلسطينية لإيصال رسالة للجانب الإسرائيلي، مفادها بأن المحادثات التي تجري في واشنطن ما هي إلا مضيعة للوقت، وأن المفاوضات الجدية هي التي تجري في أوصلو مع ممثلي منظمة التحرير.

أدرك الجانب الإسرائيلي هذه الحقيقة بعد أن أصبحت كل قضية تطرح على طاولة المفاوضات في واشنطن، ترسل إلى القيادة الفلسطينية في تونس لإبداء الرأي حولها، وبهذا أدركت إسرائيل أنها تتفاوض مع منظمة التحرير، بشكل غير مباشر.

ومع كل الشكوك في مصداقية قناة أوصلو السرية والخلافات بين الجانبين، إلا أنهم استطاعوا التوصل إلى مقترحات أطلق عليها وثيقة ستراسبورغ، والتي نقلها هيرشفيد إلى المسؤولين الإسرائيليين، وقد أعجب بها شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي، وأدرك أن الجانب الفلسطيني يحاول إظهار المرونة في موافقة لإقناع الجانب الإسرائيلي بأهمية الحوار مع منظمة التحرير. (كورين، 1994: 49)

زود النرويجيون، الأمريكيين نسخة من وثيقة ستراسبورغ خلال اجتماع حلف الناتو في بروكسل، حتى لا تكون هناك أية حساسية للأمريكان على الدور النرويجي، لكن الولايات المتحدة مع علمها بوجود اتصالات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم يكن اهتمامها كبيراً، على اعتبار أن المفاوضات الجارية في واشنطن هي الجدية، وكانت هذه الوثيقة تتناول ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: انسحاب إسرائيلي من غزة، ونقل السلطات على خطوات متتابعة، وتعاون اقتصادي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المستقبلي. ومن خلال هذه الوثيقة حاولت الدبلوماسية الفلسطينية مرة أخرى تذكير الإسرائيليين أن التقدم نحو السلام يتم من خلال منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لا توجد أية جهة أخرى مخولة للقيام بذلك، كما أن الوضع يتدهور في الأراضي المحتلة، وهذا يتطلب ضرورة الإسراع بالتوصل إلى اتفاق قبل فقدان السيطرة من قبل الجانبين على الأمور. (أندرين، 1998: 275)

بقيت المحافظة على سرية المفاوضات أمراً مهماً بالنسبة للوسيط ولأطراف أيضاً، بينما كان الفلسطينيون مضطرين لإعلام بعض الجهات العربية والدولية عن هذه القناة للحصول على الدعم والمساندة في حال التوصل إلى اتفاق، فقد أبلغ الجانب الفلسطيني، المصريين بالمفاوضات الجارية في أوسلو، لكن الرئيس المصري حسني مبارك أبدى عدم اقتناعه بها، لأنها لا تعتبر بديلاً عن المفاوضات الجارية في واشنطن، مع فائدة وضرورة إجراء الاتصالات. وكان اهتمام الدبلوماسية الفلسطينية بالموقف المصري يعود لمكانة مصر في العالم العربي، ولطبيعة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبالتالي يمكن عن طريق القاهرة معرفة جدية القيادة الإسرائيلية في مفاوضات أوسلو. وبالفعل استطاعت منظمة التحرير معرفة أن رابين على علم ويدعم القناة السرية للمفاوضات من خلال المصريين. (هيكل، 1996: 279)

بدأت الاتصالات المكثفة بين تونس وأوسلو وتل أبيب، وبجهود كبيرة بذلها النرويجيون، استطاع الطرفان الاتفاق على إضافة أريحا إلى غزة، وهو عبارة عن حل مؤقت لبعض المشاكل العالقة كالقدس وقضية اللاجئين وغيرها من القضايا المهمة، ثم تطورت المفاوضات لتشمل موضوع الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث طالب الفلسطينيون أن يدرج موضوع الاعتراف المتبادل ضمن إعلان المبادئ الذي يتم التفاوض حوله، لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك .

لم يكن الفلسطينيون وحدهم في عجلة من أمرهم بل الإسرائيليون أيضاً، فقد كانت هناك أصوات إسرائيلية تطالب باغتنام فرصة ضعف منظمة التحرير إقليمياً ودولياً، واستثمار الأزمة المالية التي تمر بها، من أجل تمرير هذا الاتفاق الذي سيكون في محصلته النهائية في صالح إسرائيل، وتوافق المصالح هذا بين الجانبين ساعد على التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بالأحرف الأولى في أوسلو، حيث وقع عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وحسن عصفور، وعن الجانب الإسرائيلي سفير وسينغر، وقد عقب أبو علاء على الاتفاق بقوله: "إن الفلسطينيين قبلوا بكل شجاعة مرحلة انتقالية شروطها صعبة، على أن تظل مفتوحة لمرحلة جديدة نهائية تعالج جميع القضايا العالقة والصعبة." (عباس، 1994: 25)

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق، إلا أنه بقيت هناك مصاعب تعترض المفاوضات حول موضوع الاعتراف المتبادل، حيث طالب الجانب الإسرائيلي الفلسطينيين بضرورة الموافقة على ثلاثة أمور للحصول على الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، وهي نبذ ما تسميه العنف والإرهاب من خلال دعوة منظمة التحرير رجالها إلى وقف العنف، وإعلان ياسر عرفات علانية الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، وتغيير الميثاق الوطني بما يتلاءم مع المرحلة المقبلة من إقرار بوجود إسرائيل. بينما طالب الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي بأن يكون نبذ العنف والإرهاب متبادلاً، وأعلن ياسر عرفات أن هذه القضايا الخلافية سيتم إدراجها في رسالة إلى يوهان هولست وزير الخارجية النرويجي، الأمر الذي رفضته إسرائيل. (Ross, 2005: 49)

استمرت الخلافات بين الجانبين، بينما العمل جار في واشنطن على قدم وساق للتحضير للقمّة التاريخية التي تجمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وشكلت عاملاً ضاغطاً على الطرف الفلسطيني الذي أبدى موافقة على الشروط الإسرائيلية. ومع ذلك فقد اعتبر الاتفاق إنجازاً حين عبّر عنه ياسر عرفات أمام الجامعة العربية في 19 (سبتمبر) 1993، بالقول إن: "الاتفاق بمثابة خطوة على طريق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن المفاوضات السرية هي لكسر جمود المفاوضات الثنائية على مدى اثنين وعشرين شهراً، فضلاً عن تغيير الحكومة الإسرائيلية، وتدهور الأحوال المعيشية لسكان الضفة وغزة وإن إسرائيل تعترف لأول مرة بشكل رسمي بالشعب الفلسطيني وأرضه و بمنظمة التحرير." (الدجاني، 1993: 28)

ساهمت الدبلوماسية الفلسطينية في مفاوضات أوسلو، من تعزيز مكانة وسمعة منظمة التحرير، كما أدى ذلك إلى انتقالها إلى المواقف الأكثر واقعية في مسائل التسوية في الشرق الأوسط خاصة (مشروع السلام - أوسلو)، وقد شكل اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) تطوراً استراتيجياً مهماً في الدبلوماسية الفلسطينية، لما جاء به من تغييرات على مسار العمل الوطني الفلسطيني، وقبول الدبلوماسية الفلسطينية بالتسوية السياسية، وبمبدأ التفاوض على القرارات الدولية (242، 338)، وإنهاء حالة الصراع "الإسرائيلي الفلسطيني" الذي دام حوالي قرن من الزمن.

رابعاً- الموقف المحلي والدولي تجاه الاتفاق وأداء الدبلوماسية الفلسطينية:

بعد الإعلان رسمياً عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حاولت القيادة الفلسطينية -بنيشاط دبلوماسي- إقناع المعارضين داخل منظمة التحرير بأهمية الاتفاق وتبريره في محاولة منها كسب تأييدهم، لكنها لقيت معارضة شديدة للاتفاق بين فصائل منظمة التحرير التي اتهمت ياسر عرفات بإثارة الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة في ذلك الوقت لإقناع أعضائها بالاتفاق، وبالرغم من ذلك فقد وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق. (مصالحة، 1994: 16)

أثار توقيع الاتفاق العديد من المواقف وردود الفعل المعارضة، كان أبرزها إعلان الجبهتين الشعبية والديمقراطية الانسحاب من اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما أصدرت الفصائل الفلسطينية العشرة الراضة للاتفاق بياناً اعتبرت فيه المشروع وملحقاته " انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية - الإسرائيلية"، وأن مضمونه " يعني تكريس الاحتلال، والسعي لإضفاء الشرعية عليه". (الشريف، 1995: 423)

لم يقف الأمر عند منظمة التحرير وأعضائها، بل تجاوز ذلك ليشمل الحركات الإسلامية الفلسطينية التي أعلنت رفضها لهذا الاتفاق الذي اعتبرته تنازلاً عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وأن الاتفاق لا يلزم إلا من وقّع عليه، لذا فإن هذه الحركات اعتبرته في حكم الملغي، وأعلنت عن استمرار المقاومة بكل الوسائل حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني. (Karsh: 1994 , 10).

في هذا السياق، فإن حركة حماس سعت لتوضيح موقفها للدول العربية والإسلامية بمخاطر هذا الاتفاق، وتركز في استراتيجيتها على توسيع المعارضة لهذا الاتفاق، وأنها تجد بعض التجاوب ضمن هذا الهامش لكسب بعض الرصيد. واعتبرت أن الاتفاق ليس سلاماً مقابل أرض، وإنما هو عبارة عن سلام مقابل حكم ذاتي محدود. (القدس، 18 سبتمبر 1993)

أما على الصعيد الدولي: فقد رحّبت الولايات المتحدة بهذا الاتفاق الذي شكل مفاجأة لها رغم علمها بالاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية، بسبب عدم إعارتها الاهتمام الكافي وعدم توقعها حدوث اختراق على هذا الصعيد. وبالرغم من هذا الترحيب الأمريكي بالاتفاق فقد أعرب دنيس روس مساعد وزير الخارجية الأمريكي عن عدم سعادته بهذا الاتفاق، الذي سبب الفشل الذريع للدبلوماسية الأمريكية في مدريد، واعتبر أن الجهود التي بذلت ذهبت أدراج الرياح. (هيكل، 1996: 292)

وكتعبير عن تأييد هذا الاتفاق، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها الترتيب للاحتفال بتوقيع هذا الاتفاق في واشنطن .

على الرغم من التهميش السياسي المتعمد للدور الأوروبي في العملية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991م، والمحادثات الثنائية المنبثقة عنه، إلا أن الاتحاد الأوروبي رحب باتفاق أوصلو الموقع بين منظمة التحرير و "إسرائيل" في واشنطن في 13 (سبتمبر) 1993، حيث تمتع الموقف السياسي الأوروبي بأهمية كبيرة، لأنه أصبح الداعم الأكبر للشعب الفلسطيني مادياً. (فضل، 2009: 54)، حيث أشار المجلس الأوروبي المجتمع في كورفو اليونانية في تقريره لعام 1995، إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح أول كتلة ممولة لعملية السلام، من خلال دعمها للسلطة الفلسطينية (الزيتونة، 2012: 14).

وعلى المستوى العربي، نجد أن الموقف الأردني يتضح من خلال الصحف الأردنية؛ حيث شنت حملة قوية على الاتفاق وعلى قيادة المنظمة، وأبرزت مذكرة وقعها أكثر من (120) عضواً من أعضاء المجلس الوطني، تدين الاتفاق والتنازلات التي رافقته. (برهم، 2007: 84)

لقد تباينت ردود الأفعال الأردنية على جميع المستويات: الرسمي منها والشعبي، وفي وسائل الإعلام؛ فبينما اعتبره البعض ضربة جديدة وقاسية للعلاقات الأخوية، ولحكم التسوية العادلة،

رأى فيه البعض الآخر نتيجة طبيعية للمساعي السلمية، التي بدأت في مدريد على مرأى ومسمع العالم بأسره، وبالرغم من أن الملك حسين عاهل الأردن، قد انتقد الاتفاق للوهلة الأولى، كأول رد فعل؛ فإنه عاد وأعلن تأييده الكامل له؛ بل إنه وصف القرار الفلسطيني "بالشجاع". (زملط، 2009: 47)

أما الموقف المصري فقد رحبت القاهرة بالاتفاق، وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وطلب الفلسطينيون المساعدة المصرية من أجل العمل على إقناع الدول العربية بأهمية الاتفاق، وخاصة المملكة العربية السعودية التي تحاول منظمة التحرير إعادة تطبيع العلاقات معها، بعد أن قطعت الاتصالات بينهما خلال حرب الخليج الثانية، باعتبارها دولة نفطية يمكنها المساهمة في إعادة بناء الأراضي الفلسطينية. وقد كان رد الفعل السعودي على الاتفاق في بادئ الأمر سلبياً، ولكن بعد تدخل أمريكي لدى العربية السعودية جاء الرد مغايراً، إذ اعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح، وأبدت استعدادها من خلال تقديم الدعم المالي. (هيكل، 1996: 302)

وكان الموقف السوري مغايراً، فقد أثار الاتفاق غضب سوريا خاصة أنها لم يكن لديها علم بما يجري في مفاوضات أوسلو السرية، وانتقدت طريقة إدارة هذا الاتفاق وطريقة تنظيمه والنصوص الناظمة لمحتواه. (روبي، 1998: 257)، ويذكر الكاتب فيصل أبو خضرا نقلاً عن هيكل، الذي نقل بدوره عن الرئيس السوري حافظ الأسد قوله لياسر عرفات: "إنكم باتفاقكم مع إسرائيل في أوسلو خنتم شمولية الحل العربي". (الصمادي، 2008: 216)، وبالرغم من ذلك فقد استمرت منظمة التحرير بالتفاوض مع إسرائيل دون أن يكون للمعارضة في الداخل أو الخارج أي تأثير عليها.

وعليه فإن الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية أو دبلوماسية منظمة التحرير والتي كانت لها دور كبير فيها، هو إعلان وثيقة الاستقلال في سنة 1988، وبعد إعلان وثيقة الاستقلال اعترف ما يقارب المائة دولة أو أكثر بالدولة الفلسطينية، وهذا إنجاز كبير بالنسبة لإمكانيات الدبلوماسية الفلسطينية في ذلك الوقت، وما تبع ذلك من توقيع اتفاق السلام (أوسلو) مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك المساعي الجادة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967 بمؤسساتها وأجهزتها المستقلة.

إجمالاً يمكن تقسيم الدبلوماسية الفلسطينية خلال المرحلة السابقة إلى أربع مراحل وهي:

المرحلة الأولى: (1964-1967)

في هذه المرحلة سعت الدبلوماسية في بدايتها، لحشد التأييد العربي والعالمي للاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وناطقاً باسمه بصورة رسمية في المحافل الدولية.

المرحلة الثانية: (1974-1981)

في هذه الفترة حدثت نقلة نوعية في طبيعة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث جرى تغيير في برنامج عمل المنظمة، بحيث أصبحت تسعى إلى تحقيق سلطة وطنية على أراضي العام 1967، بعد أن كانت تسعى إلى إقامة دولة مستقلة على كامل التراب الفلسطيني، وتغيرت مرجعية العمل الدبلوماسي من الميثاق الوطني إلى البرنامج مرحلي وقرارات المجلس الوطني في دورتيه (12،13)، وقد حققت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة إنجازات كبيرة، حيث أصبحت القضية الفلسطينية القضية الأولى على الأجندة العالمية، لكن المنظمة في مقابل ذلك دفعت ثمناً سياسياً، حيث تراجعت عن هدفها الاستراتيجي لمصلحة الهدف التكتيكي.

المرحلة الثالثة: (1982-1989)

تميزت هذه المرحلة بدبلوماسية الأمر الواقع، فبعد الهزيمة العسكرية للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 لمنظمة التحرير، حاولت المنظمة الحفاظ على كيانها السياسي، والتكيف مع الأمر الواقع والقبول بمبدأ التسوية السياسية.

المرحلة الرابعة: (1990-1995)

تميزت هذه الفترة من العمل الدبلوماسي باقتضاره على مقر الرئاسة، حيث لوحظ تهميش عمل المجلس الوطني والدائرة السياسية، وقد حققت الدبلوماسية الفلسطينية الحد الأدنى من المطالب الوطنية التي اشتمل عليها برنامج المنظمة سابقاً، وتمثلت في إقامة سلطة وطنية في منطقة حكم ذاتي مؤقتة، وفي مقابل هذا المكسب الضئيل خسرت الدبلوماسية الفلسطينية الكثير على عكس الدبلوماسية الإسرائيلية التي حققت كل أهدافها، مقابل القليل الذي قدمته للمنظمة وللعرب.

الفصل الرابع

دور الدبلوماسية الفلسطينية على القضية الفلسطينية (1993_2007)

- المبحث الأول: الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية.
- المبحث الثاني: الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي.
- المبحث الثالث: تداعيات الانقسام على الدبلوماسية الفلسطينية.

المبحث الاول: الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية

منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، أصبح النشاط الدبلوماسي الفلسطيني يتم عبر مؤسساتها إلى جانب مؤسسات منظمة التحرير، وقد سعت السلطة إلى بناء مؤسسات الدولة، وعليه يتناول هذا المبحث الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية.

أولاً- نشأة السلطة الفلسطينية:

شكلت اتفاقية إعلان المبادئ عام 1993 مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي الفلسطيني، من خلال إنشاء السلطة الفلسطينية، فكانت منعطفاً بارزاً في تاريخ القضية الفلسطينية، فقد أقر المجلس المركزي في اجتماعه المنعقد في تونس من 10 إلى 12 (أكتوبر) 1993: "إقامة السلطة الفلسطينية على كل الأراضي التي ينسحب منها الاحتلال، ويفوض المجلس اللجنة التنفيذية وفقاً لقرار المجلس الوطني تشكيل هذه السلطة من الداخل والخارج، وتكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعيتها ويرأسها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير". (البرغوثي، 2010: 90)

نفذت "إسرائيل" اول عملية انسحاب، في قطاع غزة ومنطقة أريحا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، تنفيذاً لاتفاق (قطاع غزة ومنطقة أريحا) الموقع في القاهرة بتاريخ 5 (مايو) 1994، والناجم عن توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، والتي لحقها توقيع الاتفاقية الفلسطينية "الإسرائيلية" المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، في واشنطن بتاريخ 28 (سبتمبر) 1995، والتي بناءً عليها دخلت قوات الأمن الوطني الفلسطيني في (مايو) 1994 إلى هذه المناطق، وتقوم أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير آنذاك. (موسى، 2013: 78).

أحدث إنشاء السلطة الفلسطينية تغييراً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني الذي مثلته منظمة التحرير، سواء في بنية النظام أم في هيكله ومؤسساته أم في الوظائف والأدوار، والعلاقات الداخلية والخارجية، وشكلت السلطة الفلسطينية الناشئة نظاماً سياسياً بخصائص مختلفة عما قبل، وانتقل مركز ثقل العمل الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية، وأنشئت بنى ومؤسسات وسلطات جديدة أخذت تحل محل مؤسسات النظام السابق. كما تراجع دور مؤسسات منظمة التحرير التي همشت أو دمجت وألحقت بمؤسسات السلطة الناشئة، وبهتت مكانتها بوصفها كيانا ومرجعية تمثيلية لمجموع الشعب في أماكن تواجده، وكبرنامج وطني يعبر عن المصالح الوطنية الكلية والجامعة. (هلال، 1998: 74).

وتختلف السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير، فالمنظمة هي كيان سياسي وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وفقاً لمقررات القمة العربية في الرباط عام 1974، أما السلطة الفلسطينية فهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاقية السلام المحدودة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. (ثابت، 2008: 74)

فالسطة تم تأسيسها وفق اتفاقية "أوسلو"، لكنها -فلسطينياً- تستمد شرعيتها من شرعية منظمة التحرير؛ إذ إنها نشأت وتأسست بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا القرار هو الذي يعطي السلطة شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني.

بقيام السلطة الفلسطينية استطاع رئيس منظمة التحرير، رئيس السلطة الفلسطينية من تأسيس السلطات الثلاث المكوّنة للنظام السياسي الفلسطيني، (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) وتعرضت السلطة الفلسطينية لموجة من الانتقادات من قبل المعارضة، واتهامها بالتفريط في المفاوضات لصالح "الإسرائيليين"، وتقديم تنازلات لهم. (ثابت، 2008: 76)

كما أكّدت الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين على المركز القانوني للسلطة الفلسطينية، وعلاقتها بمنظمة التحرير ومؤسساتها، فقد نصّت المادة الثانية من الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية للمرحلية الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة الموقّعة في واشنطن في (سبتمبر) 1995، على التزام المنظمة بإجراء انتخابات سياسية عامة لمجلس السلطة "المجلس التشريعي"، ولرئيس السلطة خطوة تمهيدية نحو تحقيق الشرعية للشعب الفلسطيني، ولتوفير الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية. وبذلك يتّضح أن الانتخابات وما يسفر عنها، هي خطوات تمهيدية ومرحلية تؤكد على تدرّج السلطات باعتبار منظمة التحرير هي قمة الهرم، وعنها تنبثق السلطة الفلسطينية. (عوده، 2009: 128)

وعليه فإن السلطة الفلسطينية أنشئت بموجب اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، لكنها تستمد شرعيتها من شرعية منظمة التحرير، باعتبارها المرجعية السياسية والقانونية للسلطة الفلسطينية، إذ إن الاتفاقيات وقعت في البداية مع المنظمة وأن العملية كلها بدأت معها وليس مع السلطة، وأن المنظمة هي من تسمي وتشكل هياكل هذه السلطة.

ثانياً- دور السلطة الفلسطينية في دعم الدبلوماسية الفلسطينية:

بعد دخول طلائع قوات الأمن الوطني الفلسطيني في (مايو) 1994 إلى أرض الوطن، لتقيم أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، (موسى، 2013: 78)، وبدا واضحاً تبلور ملامح المؤسسات الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية .

بدأت السياسة الخارجية الفلسطينية التابعة للسلطة أعمالها في العام 1994، وذلك بعد تشكيل أول مجلس حكم ذاتي كما ورد في اتفاقيات أوسلو، ويسميه الفلسطينيون الحكومة الفلسطينية، ترأسها آنذاك الرئيس ياسر عرفات وقد أوكلت مهمة إدارة السياسة الخارجية إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكان الدكتور نبيل شعث أول وزير للتخطيط والتعاون الدولي في الحكومة الأولى 1994م. (سرور، 2003: 87) وقد قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تقسيم العمل الخارجي بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والدائرة السياسية، على أن تتولى الأخيرة العلاقات مع الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، وعلى أن تقوم السلطة بمتابعة العلاقة الثنائية مع دول أوروبا والولايات المتحدة، كما أنه اتفق أن يشترك الجانبان في العمل الخاص بجامعة الدول العربية، ومع ذلك فإن غالبية مؤسسات منظمة التحرير ذابت في مشروع مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولم يبق للمنظمة سوى بعض الدوائر التي حافظت على هيكلها وليس على مضمونها. (الحنطولي، 2004: 24)، ويبدو أنه بإنشاء السلطة الفلسطينية وقع خلاف ما بين المنظمة والسلطة حول العمل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وتم تقسيم العمل الخارجي ما بين السلطة والمنظمة ترضية للطرفين وللخروج من الخلاف.

وقد كانت هذه الوزارة تتولى أمور التخطيط لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وتتولى أمور التنسيق للسياسة الخارجية الفلسطينية، فمن أبرز مهام هذه الوزارة أن تتولى إدارة المعونات الدولية والمسؤولية عن الإطار العام للاهتمامات الفلسطينية الخارجية. وفي هذه الفترة، نشأ تضارب في السياسة الخارجية الفلسطينية، ونشأ ذلك عن الازدواجية في التمثيل والمهام ما بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. (أبو عبا، 2009: 66)، ويبدو أن ذلك أثر على الدائرة السياسية لمنظمة التحرير التي كان يرأسها فاروق القدومي والذي ليس من المؤكد أنه أيد عملية أوسلو برمتها، حيث كانت الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ورئيسها الأول فاروق القدومي هي المكلفة بإدارة النشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة

التحرير على مختلف الأصعدة، سواء مع الدول أم الأحزاب أم المنظمات العربية والأجنبية، وهي المسؤولة أيضاً عن نشاطات المنظمة في هيئة الأمم المتحدة وشتى وكالاتها المتخصصة.

وبعد أن عدل المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي الفلسطيني بما يتوافق مع استحداث منصب رئيس الوزراء في 18 (مارس) 2003 تشكلت الحكومة الفلسطينية الخامسة في 29 (أبريل) 2003، ونتيجة لجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها القضية الفلسطينية، تم فصل مجالي عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مجالين مستقلين على نحو أدى إلى إنشاء أول وزارة للشؤون الخارجية لتتولى مسؤولية تخطيط السياسة الخارجية وإدارتها. وانطلاقاً من الخصوصية التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي، فقد عمدت الوزارة إلى إنشاء هيكلية تنظيمية جديدة من أجل العمل على إنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني، يعمل على تمثيل فلسطين في الدول المعترفة بها. (أبو عباه، 2009: 67)

وقد تولى إدارة وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية من عام 2003 حتى الآن، ستة وزراء هم: الدكتور نبيل شعث، والدكتور ناصر القدوة، والدكتور محمود الزهار، والدكتور زياد أبو عمرو، والدكتور سلام فياض، والدكتور رياض المالكي. (موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية)

ويخلص الباحث إلى أن عدد الوزراء الذين تولوا إدارة منصب وزارة الشؤون الخارجية هم سبعة وليس ستة، باعتبار أن الحالة الفلسطينية تشهد انقساماً سياسياً، مما أوجد حكومتين للسلطة الفلسطينية، حكومة في غزة ويرأسها إسماعيل هنية، وهو في الوقت ذاته يرأس وزارة الشؤون الخارجية، وحكومة في رام الله ويرأسها رامي الحمد الله، ويشغل فيها رياض المالكي منصب وزير الشؤون الخارجية.

وأنيط إلى وزارة الشؤون الخارجية المهام التالية: (الدليل القانوني والتنظيمي، 2006: 16-22)

أ- في مجال تطوير السلك الدبلوماسي وأهمها:

- 1- الإشراف على عمل البعثات الدبلوماسية الفلسطينية ومتابعته، وتزويد هذه البعثات بالمعلومات اللازمة، والتوجيهات الضرورية، وتلقي تقارير مستمرة عن أنشطتها وأعمالها.
- 2- تطوير وضع السلك الدبلوماسي الفلسطيني في الخارج، وتنفيذ القانون الخاص بالتدوير، وإجراء ما يلزم من التعيينات والتنقلات اللازمة، وتنسيق السفراء، بالتنسيق مع الجهات المعنية، إلى الرئيس لاعتمادهم وتنفيذ أحكام القانون الخاص بالتقاعد.

3- التوسع في تطبيق نظام التمثيل غير المقيم فيما يخص علاقاتنا الخارجية، وإعادة النظر في الوجود المقيم لبعض البعثات على نحو يحقق توازناً أفضل.

4- الإشراف على اعتماد السفراء والممثلين لدى السلطة الفلسطينية ودولة فلسطين، وتنظيمه.

5- تنظيم العمل القنصلي وتطويره، وإنشاء أقسام قنصلية جديدة في السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج، ولا سيما في الدول التي تُوجد فيها جاليات فلسطينية كبيرة.

6- تنظيم عمل الملحقيات في السفارات وتطويره وتنسيق عملها بالاتفاق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المعنية، والعمل على تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بها.

ب- في مجال التحرك السياسي الخارجي وأهمها:

1- عرض الموقف السياسي الفلسطيني في مجال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وشرحه وتوضيحه وترويجه للرأي العام العالمي وللمحافل السياسية والدبلوماسية، وإبراز الجهود الفلسطينية المبذولة، والمواقف الفلسطينية المُتخذة في إطار عملية السلام على مختلف مسارات التفاوض وأطره، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، والإقرار بالحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني المكفولة بموجب القوانين والأعراف الدولية.

2- المحافظة على مواقف الأمم المتحدة ومنظماتها حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والعمل على تطوير هذه المواقف، والاستمرار في استصدار القرارات اللازمة في هذا المجال سواء من مجلس الأمن، أم من الجمعية العامة أم من كليهما.

3- تمثيل فلسطين في جميع المنظمات والتجمعات التي تنتمي إليها، وفي جميع المؤتمرات واللقاءات الرسمية الدولية والإقليمية ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفلسطينية المعنية الأخرى، وبحسب ما هو ملائم.

4- العمل على توسيع دائرة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، والسعي لتمكين فلسطين من العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

ج- في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الدولي وأهمها:

1- تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول العالم وتنشيطها، وذلك بالتنسيق مع السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج، ومع الوزارات والهيئات المعنية.

2- تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إلى فلسطين، وذلك بتقديم ما يلزم من تسهيلات ومعلومات وبيانات تُساعد على اتخاذ القرار، والإجابة عن أي أسئلة أو استفسارات ذات صلة، بالتنسيق التام مع الجهات المعنية.

3- العمل على تطوير العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي مع دول العالم، ومع المنظمات الدولية ذات العلاقة، وعلى رأسها منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، وذلك بتقديم مقترحات تتعلّق بتطوير هذه العلاقات ومتابعتها من خلال الدوائر المعنية في الوزارة، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الثقافة الفلسطينية وغيرها من الوزارات والهيئات ذات الصلة.

4- تمثيل فلسطين في المؤتمرات السنوية، وفي الاجتماعات الدورية للدول المانحة محلياً ودولياً.

5- تمثيل فلسطين في مؤتمرات واجتماعات مجموعة الدول 77 والصين، والمنظمات والتجمعات الدولية ذات الصلة، وكذلك في المؤتمرات الدولية المتخصصة.

د- في مجال المغتربين واللاجئين وأهمها:

1- تقديم ما يلزم من خدمات وتسهيلات للجاليات الفلسطينية، والعمل الوثيق مع السفارات والبعثات الفلسطينية، وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية لرعاية هذه الجاليات والحفاظ على مصالحها، وتمكينها من أداء واجباتها الوطنية، والتنسيق في ذلك مع الوزارات والهيئات المعنية.

2- دعم التواصل والترابط بين أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات، وتعميق انتمائهم للوطن من خلال المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية، وإقامة المعارض الثقافية والفنية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

3- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها في الداخل والخارج، وذلك بالتنسيق مع الدول التي يقيمون فيها، ومع الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

4- تنسيق الجهود في جميع المحافل الدولية من أجل وضع الخطط التي تكفل الوصول إلى حلٍّ عادل لقضية اللاجئين يلتزم القرارات الدولية، والعمل على تنفيذ هذه الخطط.

حاولت السلطة الفلسطينية استغلال جميع المواقع السياسية لتعزيز العمل الدبلوماسي، ومن بينها الدبلوماسية البرلمانية، فمنذ أن تم تشكيل المجلس التشريعي، من خلال أول انتخابات عامة مباشرة في فلسطين، ضمن المرحلة الانتقالية المؤقتة، وقد شكل انبعاثاً لأول برلمان فلسطيني على الأرض الفلسطينية، ولم يكن مثل هذا الأمر حدثاً عادياً في مسيرة الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال، بل إنه شكّل التطور الأبرز من حيث تأكيده على أن الشعب الفلسطيني هو وحده صاحب السيادة والولاية الشرعية على الأرض الفلسطينية ومن ثم مارس المجلس التشريعي الفلسطيني ومنذ تأسيسه عملاً دبلوماسياً إضافة إلى اختصاصاته الأصلية. (قريع، 2006: 5)

وقد وظف المجلس نشاطاته الدبلوماسية وعلاقاته الدولية مع البرلمانات الأخرى من أجل إبراز قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وفضح الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية على الأرض، وذلك لعدم التزام الحكومة الإسرائيلية بالاتفاقيات الموقعة معها، حيث مارس المجلس -على الرغم من قصر تجربته البرلمانية وحدائتها- دبلوماسية برلمانية نشطة ومكثفة وشاملة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما شملت هذه الدبلوماسية المستويين الحكومي والبرلماني، إضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية، ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ورئاسة حركة عدم الانحياز. (قريع، 2006: 155)، ويبدو أن هذه المؤسسات الدولية كانت تتعاطى بإيجابية مع هذا المجلس.

حظي المجلس التشريعي بدعم دولي واسع، وهو ما عزز مكانته كبرلمان فلسطيني منتخب، وتجلى ذلك من خلال زيارات وفود كثيرة مثلت دولاً عدة إلى مقر المجلس التشريعي الفلسطيني كان من بينهم رؤساء دول وحكومات وبرلمانات ووزراء خارجية.

كان من أبرز هذه الشخصيات الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، والرئيس الكولومبي ارنتو سامبير، ورؤساء برلمانات كل من روسيا وتركيا وجنوب أفريقيا، ووزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان، إضافة لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث استثمر المجلس هذا الاهتمام الدولي للتأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وكشف المحاولات الإسرائيلية المتتكررة للاتفاقيات الموقعة، وفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوق الإنسان، وسياسة التوسع الاستيطاني إلى غير ذلك من القضايا، كما أكدت الوفود التي مثلت المجلس التشريعي الفلسطيني خلال زيارتها لدول العالم والالتقاء برؤسائها ورؤساء برلماناتها على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة. (سرور، 2003: 96)

ويمكن القول أن الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية اقتصر منذ العام 1994، على إنشاء السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتطور دورها من خلال تحويلها إلى وزارة الشؤون الخارجية بعد خطة الإصلاحات التي قدّمها الرئيس الأمريكي بوش للسلطة الفلسطينية، فقد كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تتولى مسؤولية إدارة المعونات الدولية والمسؤولية عن الاهتمامات الفلسطينية، وكانت تقوم بمهمة الإشراف على مكاتب المنظمة في الدول المختلفة، وعقد اتفاقيات، وتنظيم العلاقات الدولية، والإشراف على علاقة السلطة الفلسطينية مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وبعد ذلك ظهرت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية والتي عملت في مجال التحرك السياسي الخارجي، وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الدولي، وفي مجال المغتربين واللاجئين، وفي مجال تطوير السلك الدبلوماسي.

المبحث الثاني: الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي

تعد ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة التي تُمارسها الدول المستقلة باعتبارها نشاطاً دبلوماسياً يُمارس بعد قيام الدولة، لكن الدبلوماسية الفلسطينية جاءت استثناء لهذه القاعدة، فقد نشأت وتطوّرت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم الدول، حيث إنها نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، إضافة إلى أنها بدأت عملها من خارج الأراضي الفلسطينية، وأخذت بالتوسع والتطور، وساهمت بشكل بارز بالعملية النضالية والمقاومة الفلسطينية.

لقد توالى اعترافات الدول بدولة فلسطين، خاصة بعد إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 (نوفمبر) 1988م، ونتيجة لذلك ازداد تأثير منظمة التحرير على الساحة الدولية في جميع مجالات العلاقات الدولية ومن ضمنها العلاقات الدبلوماسية الدولية، وبالتالي قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمهام "دولة فلسطين المحتلة" وأخذت تتصرف في علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى وسائر أشخاص القانون الدولي وفقاً للأحكام التي يقضي بها القانون الدولي المعاصر بشكل عام، وأحكام القانون الدبلوماسي الدولي بشكل خاص. (أبو صوي، 2011: 1)

تعد الدبلوماسية الفلسطينية حالة خاصة بالمفهوم العالمي للنشاط والعمل الدبلوماسي، فلم تتمتع بالمعنى الكلاسيكي للعمل الدبلوماسي ولكنها كانت تتمثل بعدة محاور واتجاهات من بينها العمل الإعلامي الذي كانت تقوم به الجاليات الفلسطينية في العديد من دول العالم، والعمل من خلال القوى السياسية والإقليمية الموجودة في العديد من الدول الصديقة، والعمل على تثبيت الشرعية الفلسطينية وتثبيت التمثيل الفلسطيني في إطار الدول العربية والتجمعات العربية ودول العالم بشكل عام التي اعترفت بعدالة القضية الفلسطينية، عدا عن العمل من أجل الدخول في المنظمات الإقليمية والمؤتمرات الدولية لوضع القضية الفلسطينية في أجندتها الدولية وجداول أعمالها، كما تم العمل على إبراز القضية الفلسطينية وتثبيت شرعيتها في الأمم المتحدة وفي كافة منظماتها ووكالتها المتخصصة، وفي العمل التفاوضي في سبيل تحقيق الحقوق الفلسطينية. (القدوة، 2007: 8-9)

أولاً- إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية:

لقد طرح موضوع المنظمة والسلطة منذ الأيام الأولى لاتفاق أوسلو، وكان الموضوع وقتها من يوقع الاتفاق؟ أهو وفد من سكان المناطق المحتلة الذي شارك في مؤتمر مدريد؟ أم منظمة التحرير التي فاوضت على الاتفاق ووقعته؟ وفي نهاية المطاف تم حسم الأمر لصالح منظمة التحرير بتوقيع محمود عباس. (برهم، 2007: 97)

بعد قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994، طرح أيضاً موضوع الإشكالية بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، وبرزت الازدواجية في المؤسسات والتمثيل ما بين السلطة ومنظمة التحرير، وذلك بالرغم من أن الرئيس ياسر عرفات والذي ترأس أول حكومة فلسطينية عام 1994، حرص على أن يكون على رأس الفريق المفاوض مع الإسرائيليين شخص من منظمة التحرير تشبهاً بالمنظمة وأهداف وجودها، وسعى أيضاً إلى إبقاء بعض مؤسسات المنظمة في الخارج مثل الدائرة السياسية، الأمر الذي يؤكد أن الجهة المختصة بممارسة النشاط الدبلوماسي -كجهة ممثلة للشعب الفلسطيني- هي منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لأن دولة فلسطين لا تزال تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان من الطبيعي نتيجة هذا الوضع أن تقوم منظمة التحرير بكافة المهام التي كان من المفترض أن تقوم بها دولة فلسطين في مجال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات الخارجية. (أبو صوي، 2011: 13)

إن إصرار الرئيس ياسر عرفات على أن يتراأس وفود التفاوض مع إسرائيل حول الحل الدائم، أعضاء من اللجنة التنفيذية مثل ياسر عبد ربه، إنما تعكس مغزى التشبث بالمنظمة، كما سعى لإبقاء بعض مؤسسات المنظمة في الخارج، مثل الدائرة السياسية والصندوق القومي.

عانت منظمة التحرير من أزمات في بنيتها قبل نشوء السلطة الفلسطينية، ولا يستطيع أحد تحميل مسؤولية أمراض المنظمة إلى السلطة؛ لأن أزمة المنظمة قديمة وعميقة، شاركت فيها جميع الفصائل المكونة لمنظمة التحرير والمهيمنة على قيادتها، التي ساهمت في عملية بنائها على أسس غير ديمقراطية. (نوفل، 1999: 41)

إن ميلاد السلطة الفلسطينية خلق إشكالية إضافية لمنظمة التحرير، حيث ورثت السلطة عن المنظمة أمراضها، وتعززت الاعتبارات الحزبية، وطغت الفصائلية على البناء التنظيمي من

جهة، ومن جهة أخرى ظهر الصراع بين العائدين من الخارج والمقيمين في الداخل، والازدواجية في المناصب بين المنظمة والسلطة.(برهم، 2007: 98)

إن الازدواجية التي نشأت بين مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير ولدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية والتمثيلية لكل منها، مما أعاق ممارسة الصلاحية الدستورية وسيادة القانون والمساءلة.(صايغ والشقاقي، 1998: 31)

وجاء اهتمام القيادة بالسلطة الفلسطينية على حساب المنظمة مما أضعف من كيانها المعنوي، فالسلطة استحوذت على معظم مهام المنظمة، وتجاوزت مرجعيتها الأساسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مما جعل مؤسسات المنظمة تعاني من تغييب دورها.(برهم، 2007: 99)

ثانياً - المرجعية والتمثيل:

وعلى اعتبار أن فلسطين أحد أشخاص القانون الدولي المعاصر، والاعتراف بالشخصية القانونية لحركات التحرر والدول التي تسعى لتقرير المصير هو مكفول بالقانون الدولي، وبعد أن تم الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة عام 1988م، وقد مارست المنظمة منذ ذلك الوقت نشاطاتها الدبلوماسية في العالم وكسبت التأييد والاعتراف، وإلى جانب أن السلطة الفلسطينية ما زالت حتى اليوم تقبع تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن هنا بدأ الحديث عن أن منظمة التحرير ممثلة بالدائرة السياسية هي الجهة المخولة بالتمثيل الدبلوماسي.(أبو صوي، 2011: 13)

منذ عام 1994 قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل عدة حكومات متتالية، تضمنت عدة وزارات مختلفة، كان من ضمن ما أنشأته من وزارات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتتولى إدارة المعونات الدولية، ولتكون مسؤولة عن الإطار العام للاهتمامات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. و مع استحداث منصب رئيس الوزراء في 19 (مارس) 2003، وتشكيل الحكومة الفلسطينية في 29 (أبريل) 2003، تم إنشاء أول وزارة للشؤون الخارجية لتتولى مسؤولية تخطيط السياسة الخارجية وإدارتها، الأمر الذي أثار بعض الإشكاليات حول الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين، في ظل وجود وزارات قائمة تختص بالعلاقات الخارجية والمهام

الدبلوماسية، إلى جانب الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، مما أوحى بوجود ازدواجية في الأجهزة المختصة للقيام بالمهام الدبلوماسية الفلسطينية. (أبو عبا، 2009: 78)

كانت الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هي التي تتولى العلاقات الخارجية والإشراف على السفارات، وتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية تتولى مواضيع المساعدات الدولية للسلطة، ومختلف أوجه التعاون والعلاقات الخارجية بين السلطة ودول العالم، وتفاقت الازدواجية بين الطرفين عندما أنشئت وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية عام 2003، وحصل خلاف على التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات ومرجعيتها. وبعد انتخاب محمود عباس للرئاسة الفلسطينية قام بتحويل ملف العلاقات الخارجية والسفارات وموظفيها إلى وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية. (يوسف، 2009: 105)، ويبدو أن الرئيس محمود عباس يميل إلى إسناد ملف العلاقات الخارجية إلى وزارة الشؤون الخارجية، وهذا واضح من خلال قيامه بتحويل ملف العلاقات الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية في السلطة بعد انتخابه رئيساً لها.

وفي هذا الإطار يشير العجومي، إلى أنه من الزاوية المهنية الإدارية من المفترض أن تكون الدائرة السياسية للمنظمة هي التي تمثل الشعب الفلسطيني، ويمكن القول: إنها هي وزارة الخارجية في المنفى، لأن وزارة الخارجية تحصر التمثيل داخل فلسطين وهو تمثيل منقوص وغير سيادي، وبالتالي، حتى تقام دولة بالمفهوم الوطني المقاوم على كل الوطن الفلسطيني يجب أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني، بعد إعادة بنائها وإحيائها من جديد. (العجومي، 2014)

وهنا يتفق الباحث مع ما أشار إليه العجومي، من أن الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي التي ينبغي أن تقوم بممارسة العمل الدبلوماسي، ويتمثل فلسطين في المحافل الدولية، وهي أقرب أن تكون وزارة خارجية فلسطين في المنفى، فمنظمة التحرير شكلت الحاضنة السياسية لميلاد الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وتطورها، وظلت إطاراً مرجعياً وتمثلياً لكل الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، بفضل رصيدها الكفاحي والمقاوم من جهة، وحصولها على الاعتراف العربي والدولي بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وبالتالي فإن منظمة التحرير هي الأجدر بتمثيل الشعب الفلسطيني دبلوماسياً في المحافل الدولية، لأنها تمثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

لقد أكد ذلك السفير السابق أسعد أبو شرح، فهو يرى أنه تم الإجماع على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ لأنها تمثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وأنه تم اعتمادها وقبولها في الأمم المتحدة على أنها تمثل الشعب الفلسطيني برمته، وأنه -لأسف الشديد بعد أوسلو- تم تهميش المنظمة لحساب السلطة التي تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني.(أبو شرح، 2014)، ويبدو أن هيمنة التنظيم الأكبر، على مؤسسات المنظمة والسلطة، وتولي قياداته مسؤوليات متعددة في التنظيم ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، أدى إلى التداخل في العمل والازدواجية في مهام المنظمة والسلطة، وبالتالي أدى إلى تهميش المنظمة لحساب السلطة.

إن تهميش المنظمة لصالح السلطة بدأ على أيدي بعض المنتفذين في السلطة، فعلى الرغم من أن المنظمة هي المسؤولة عن ملف المفاوضات والعلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، إلا أن دورها يتراجع، ويستدل على ذلك من خلال عدة أمور، منها: أن خارطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية تم تسليمها إلى رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، كما تم استحداث منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات، كما أن استحداث منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي، أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة، وعلى ما يبدو أن تهميش الدائرة السياسية هو سبب الخلاف مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية.

وبالرجوع إلى الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الفلسطينية، وبالاطلاع على رؤية ورسالة الوزارة، نجد أنها تشير -وبشكل واضح- إلى تبنى الوزارة للمهام الدبلوماسية بصورة صريحة، حيث جاء فيها، "القيام بأداء دبلوماسي متواصل والعمل على تحقيق مزيد من ديمقراطية العلاقات الدولية وتعميق التعاون في كافة المجالات بما في ذلك الاقتصادية والتجارية والثقافية، والتعامل الإيجابي مع الأجندة الدولية والمهام الجماعية الملقاة على عاتق المجتمع".(الدليل القانوني والتنظيمي، 2006: 7-8)

ويمكن القول أن لوزارة الخارجية دوراً بارزاً بالعملية الدبلوماسية الفلسطينية، وذلك من خلال ما جاء برؤية الوزارة ورسالتها، ويتضح هذا الدور من خلال المهام الموكلة لها والواردة ضمن هيكليتها، إضافة إلى أنه تم إصدار قانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة 2005، في إطار

تكامل الأداء الدبلوماسي بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير ووزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية.

وباستقراء نصوص هذا القانون، نلاحظ أن ديباجة هذا القانون قد احتوت على مقدمة تفيد بأن القانون الدبلوماسي الفلسطيني يمثل خطوة بالغة الأهمية في طريق تطوير الأداء الفلسطيني وبخاصة بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير ووزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية، وأن إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الدبلوماسي لا يشكل مساساً أو انتقاصاً من منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي مرجعية السلطة الفلسطينية، وذلك التزاماً بما ورد في مقدمة القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية. (أبو صوي، 2011: 14)

إن فلسطين -وفقاً لقواعد القانون الدولي العام- لم ترق بعد إلى مستوى دولة كاملة السيادة بالرغم من الاعترافات الدولية العديدة كون الاعتراف بحكم قواعد القانون الدولي يعتبر كاشفاً وليس منشأً، وتمتع فلسطين كدولة بالسيادة لن يتم إلا بانتهاء الاحتلال وزواله عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن هنا تتكيف الحالة الفلسطينية بأنها مازالت دولة في مرحلة التكوين. أما على صعيد السياسة والعلاقات الخارجية، فإن من يحق له المشاركة في التمثيل الدبلوماسي حسب القانون الدبلوماسي الدولي هي الدول، المنظمات، والشعوب التي تسعى للتحرر وتقرير المصير، وبالنسبة للوضع الفلسطيني، فهو يأتي ضمن حركات التحرر الوطني. وعليه فإن أفضل ممثل شرعي للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير وهي الدائرة السياسية بصفتها الدائرة المسؤولة عن هذا التمثيل في المنظمة.

وحتى تقوم منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني خارجياً يتطلب منها الاعتراف القانوني، والاعتراف المتبادل مع الدول والاستعداد لإقامة علاقات ثنائية مع هذه الدول، ومن هنا نستخلص ضرورة الاعتراف ليس من الجانب القانوني وإنما من الجانب الدبلوماسي السياسي، بناءً على اعتراف الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1988 ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فلها الحق بإرسال بعثات دبلوماسية وإقامة علاقات مع الدول، والتواصل مع هذه الدول عبر سفارات وبعثات.

وعليه فإن قيام وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية بتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، خطأ ترتكبه القيادة الفلسطينية، لأن السلطة الفلسطينية سلطة منقوصة السيادة، كما أنها لا تمثل الكل

الفلسطيني، وإنما تمثل الفلسطينيين في الداخل، ولذلك يجب إبقاء وتطوير عمل الدائرة السياسية في منظمة التحرير صاحب الحق الأصلي في التمثيل الدبلوماسي خاصة أن السلطة هي وليدة منظمة التحرير، وهي -في حد ذاتها- لا تعدو أن تكون جهازاً من أجهزة المنظمة وليس العكس، وبالتالي عدم قانونية الاتفاقات التي ترمي إلى نقل صلاحيات الدائرة السياسية بمنظمة التحرير إلى وزارة الخارجية الفلسطينية.

المبحث الثالث: تداعيات الانقسام السياسي على الدبلوماسية الفلسطينية

في منتصف (يونيو) 2007م وقع الانقسام الفلسطيني، الذي ألحق الأذى والضرر بالقضية الوطنية الفلسطينية، فقد ترك آثاره السياسية الضارة على مستوى الصراع السياسي والمادي مع الاحتلال الإسرائيلي، واستغله الاحتلال لإضعاف الموقف السياسي والتفاوضي والدبلوماسي الفلسطيني وعليه يتناول هذا المبحث الانقسام وأسبابه وتداعياته على الدبلوماسية الفلسطينية.

أولاً- جذور ومسببات الانقسام:

بعد اندلاع انتفاضة "الأقصى" في 28 (سبتمبر) 2000، وظهرت المقاومة المسلحة لجميع الفصائل، برزت حركة حماس من خلال عمليات المقاومة، الذي زاد من تأثيرها واتساع شعبيتها لدى الشارع الفلسطيني، ولكن بعد سنتين من الانتفاضة تم عقد عدة حوارات بين حركتي فتح وحماس، منها الذي عقد في الفترة من 10-13 (نوفمبر) 2002، وكذلك في (يناير) 2003، وأيضاً من 4-7 (ديسمبر) 2003، بمشاركة الفصائل كافة، وفي 15-17 (مارس) 2005، حيث انعقدت جلسات الحوار في القاهرة وبمشاركة باقي الفصائل، وتم تبني برنامج فلسطيني موحد ينص على حق المقاومة للاحتلال، والإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية، وعلى القيام بإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها، وفق أسس تمكّن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام لها، وتم تشكيل لجان من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العاميين لجميع الفصائل، إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة (سلامة، 2009: 45).

وبالتالي فإن حوارات القاهرة تمثل بداية لحقبة جديدة في العمل السياسي الفلسطيني، سواء على صعيد العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، أم فيما يخص علاقة الفصائل الفلسطينية "بإسرائيل"، فعلى الصعيد الداخلي تم الاتفاق على ترتيب البيت الفلسطيني بالكامل: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات التشريعية، وعلى صعيد العلاقة مع الاحتلال فقد قدمت الفصائل الفلسطينية الهدنة من طرف واحد.

لقد قررت حركة حماس في 12 (مارس) 2005 المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي ستعقد في (يناير) 2006، "استناداً إلى نتائج الانتفاضة التي أحدثت تغييرات تتجاوز حدود اتفاقات أوسلو"، وأعلن محمد غزال، عضو المكتب السياسي للحركة، في

بيان أدلى به في مؤتمر صحفي عقد في نابلس، بأن حماس قررت المشاركة من أجل "مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه، وواجب المشاركة في تحمل المسؤولية في هذه المرحلة الحرجة.(صحيفة القدس، 13 مارس 2005)، ويبدو أن حركة حماس قررت المشاركة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، بعد أن تأكدت من حجم التعاطف الجماهيري معها، وأنه أصبح لديها قوة شعبية تمكّنها من أن تكون شريكاً قوياً في القرار السياسي.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية يوم الأربعاء الموافق 25 (يناير) 2006 م، في جو تسوده الديمقراطية والشفافية والنزاهة، وتمت عملية الفرز بوجود مراقبين من الخارج والداخل، حيث أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، دعماً لحركة حماس التي سبقت و أن قاطعت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى، نتيجة الضعف الذي عانت منه حركة فتح، بسبب الانقسامات الداخلية و التهم المتعلقة بالفساد و التي كانت موجهة لها بصفتها الحزب الحاكم، و كذلك فشلها في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عانت منها المناطق الفلسطينية، وحصلت حماس على غالبية المقاعد البرلمانية في منافسة هي الأولى من نوعها التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في غزة و الضفة الغربية و "القدس الشرقية". (ndi,2006:p5)

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية مجلساً تشريعياً مكوناً من قوتين رئيسيتين هما: حركة حماس وحركة فتح، حيث فازت قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس وحصلت على (74) مقعداً في المجلس التشريعي، منها: (29) مقعداً وفق التمثيل النسبي، و(45) مقعداً وفق نظام الأغلبية البسيطة (الفردية)، في حين حصلت حركة فتح على (45) مقعداً، منها: (28) مقعداً وفق التمثيل النسبي، و (17) وفق نظام الأغلبية، وحصلت باقي القوائم على (9) مقاعد وفق التمثيل النسبي(لجنة الانتخابات المركزية، 2006: 145).

شكّلت حماس الحكومة برئاسة إسماعيل هنية القيادي في حركة حماس، دون أن تقلح في إقناع أي من الكتل البرلمانية بالمشاركة معها في تشكيل الحكومة، وفي المقابل أصبحت حركة فتح تشكل المعارضة للحكومة لأول مرة، وبقيت تتولى رئاسة السلطة(عوده، 2009 : 134).

يقوم النظام السياسي الفلسطيني على مجموعة من المؤسسات (الرئاسة، الحكومة، القضاء، المجلس التشريعي، منظمة التحرير)، وقد هيمنت حركة فتح على هذا النظام نحو عشر سنوات

بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، لغياب أي قوة يمكن أن تنافسها في تلك الفترة داخل النظام السياسي الفلسطيني، مما انعكس على استفرادها بالقرار السياسي الفلسطيني، وبعد مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مما أفرز مرحلة جديدة من العمل السياسي الفلسطيني قائم على برنامجين مختلفين ومتعارضين، هما برنامج حماس وآخر لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاندلعت الصدامات المسلّحة بين فتح وحماس، حتى وصل الوضع الفلسطيني إلى حالة الانقسام في أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) مما أدخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة كبيرة (المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2009 : 23).

أدت الصدامات المسلحة بين الحركتين، إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة في 14 (يونيو) 2007، بعد فشل حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلت على أثر اتفاق مكة في 8 (فبراير) 2007 برئاسة إسماعيل هنية، ومن ثم إعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ، وإقالة رئيس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة تسيير أعمال للسلطة الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، 47).

على الرغم من أن حدوث حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، جاء مع الأحداث التي انتهت بسيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة في منتصف (يونيو) 2007، والإجراءات التي اتخذتها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله رداً عليها، إلا أن أسباب الانقسام الحقيقي أعمق من ذلك، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

- 1- غياب المرجعية الأيديولوجية المشتركة التي تجمع بين الطرفين، وبالتالي عدم وجود ما يحدد ما هو ثابت لا يقبل المساومة، وما يمكن أن يخضع للتكتيك وتقدير المصالح، وهو الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على البرنامج السياسي لكلا الطرفين، وعلى تحديد الأولويات، وعلى مقدار التنازلات التي يمكن تقديمها، وعلى رؤيتهما التكتيكية والاستراتيجية لمشروع الطرفين.
- 2- غياب المرجعية المؤسسية التي يفترض أن يحتكم إليها الطرفان، وأن تضبط آليات اتخاذ القرار الوطني، وآليات التداول السلمي للسلطة؛ حيث إن منظمة التحرير التي تشكل مظلة مقبولة من كلا الطرفين تعاني من تراجع دورها، وضعف تأثيرها في الواقع الشعبي الفلسطيني،

وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى عدم تمثيلها لكافة الاتجاهات السياسية على الساحة الفلسطينية؛ نظراً لعدم وجود تمثيل للقوى الإسلامية، التي أصبحت تشكل قوة أساسية على تلك الساحة فيها.

3- العامل الخارجي، وهو يتجسد في صورة تدخلات وضغوط سياسية وأمنية واقتصادية، فالتدخلات السياسية تأتي من خلال الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار، والضغط على الرئيس (محمود عباس) لمنعه من التحاور مع حماس، إلا في حال استجابتها لشروط المجتمع الدولي، وعلى رأسها الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتخلي عن سلاح المقاومة. أما التدخلات الأمنية فتأتي من خلال الخطط والبرامج والتمويل لتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية، ودفعها لمواجهة المقاومة وقمعها، كما يتم استخدام الحوافز الاقتصادية والدعم المادي أحياناً، وأساليب الحصار والتدمير والمصادرة أحياناً أخرى، من أجل تركيع الشعب الفلسطيني، أو تغليب طرف على آخر.

4- عدم القناعة من قبل حركة فتح بنتائج الانتخابات التشريعية الديمقراطية، الأمر الذي جعلهم يمتنعون عن المشاركة في حكومة هنية.

ثانياً- أثر الانقسام السياسي على المشروع الوطني:

أوجد الانقسام الفلسطيني واقعاً سياسياً معقداً، وشكل علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية في ظل غياب الوحدة الوطنية، كتحدٍ داخلي، وتعاطي المخططات الإسرائيلية مع الواقع الفلسطيني الجديد كتحدٍ خارجي، ليشكلاً معاً تحديات تقف حائلاً أمام تحقيق المشروع الوطني.

لقد أحدث الانقسام نقطة تحول نوعي في تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني، فالانقسام توجّج مرحلة نوعية على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، والعربية، والإقليمية، والدولية، واتسمت هذه العلاقات بالتناقض ما بين مشروع منظمة التحرير القائم على التعاطي مع القضية الفلسطينية سلمياً، وبين مشروع حماس الذي يتعاطى مع القضية عبر المقاومة المسلحة، ويرفض التعاطي مع الشروط الدولية، والاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف (عوده، 2009: 160).

إن استمرار الانقسام مع رفض الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، يؤدي إلى تقسيم التمثيل بين الوطن المقسم والشتات، ويقوّض وحدة

التمثيل الفلسطيني في الوطن والشتات الذي ما زالت منظمة التحرير العنوان السياسي الجامع للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لتصبح السلطة الفلسطينية هي عنوان التمثيل الفلسطيني، مما يساهم في شطب حقوق اللاجئين من خلال ظهور من ينافس المنظمة على هذا التمثيل (أبو دقة، 2008: 43).

استغل الاحتلال الصهيوني الانقسام لخدمة مشروعه والعمل على تقويت الكيانية الفلسطينية، والادعاء أن القيادة الفلسطينية المتمثلة برئاسة السلطة والمنظمة ليست قادرة على الحكم، وهي قيادة ضعيفة لا تستطيع أن تقود العملية السلمية، وبذلك يتجمد الوضع الفلسطيني، ولا تفتح أمامه آفاق سياسية في المستقبل المنظور، ويعتبر استغلال إسرائيل لحالة الانقسام الفلسطيني ضمن مخططها، أكثر تداعيات الانقسام الفلسطيني خطورةً، ويؤيد خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي ذلك، حين يرى الصراع الداخلي الفلسطيني يصب في خانة الاحتلال، ولا يقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، بل جعلها تتراجع إلى مسافات طويلة للخلف. (عوده، 2009: 162)

ويرى السفير السابق جبر أبو النجا، أن الانقسام أثر بشكل كبير جداً على عملهم كسفراء، وقال: "إن أقل تأثيراً له أننا خسرنا التعاطف الشعبي والدولي والعالمي مع القضية الفلسطينية، وأظهرنا أننا شعب منقسم على نفسه يقتل بعضه بعضاً" (أبو النجا، 2014) يؤيده في ذلك أبو شرح، حيث يرى أن الانقسام أضعف الموقف الفلسطيني؛ لأنه أظهر الشعب الفلسطيني أمام العالم أنه شعب ممزق غير متفق على الأهداف والمبادئ، وأن أي خطوة تقوم بها القيادة الفلسطينية، أو أي تنظيم يقوم بأي خطوة تمثيلية لصالح الشعب الفلسطيني في وجود الانقسام، بلا شك لن تكون بالقوة نفسها، وبالتالي نفسه كما لو كان الشعب موحد (أبو شرح، 2014).

وعليه فإن الانقسام أضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، وشتت المشهد السياسي الفلسطيني، فقد تراجعت مكانة القضية الفلسطينية تراجعاً كبيراً، في نفوس أبناء شعبنا، الذين طغى الانقسام وهموم الحياة على كل اهتماماتهم، وكذلك على صعيد الأمة جمعاء، مثل الحديث عن فلسطين، والقدس، والتحرير، والقضية، بقدر حديثه عن الانقسام والصراع الداخلي بين حماس وفتح، لذلك يجب على حماس وفتح الالتفاف حول المشروع الوطني، والعمل على إعادة بناء منظمة التحرير

ومجلسها الوطني، من جديد، لتمتكن الفصائل الفلسطينية غير العضو في منظمة التحرير، من دخول المنظمة، وتعود وحدة التمثيل الفلسطيني لتستكمل ما بدأت من أجل إنجاز الحقوق الفلسطينية، وعلى الطرف الآخر قبول فكرة بروز فكر سياسي جديد في الساحة الفلسطينية لا يمكن تجاهله وهو حركة حماس، واستيعابه داخل المنظمة، والاستفادة من هذا الوزن.

ثالثاً- التمثيل الدبلوماسي بين حركتي فتح وحماس:

كانت الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هي التي تتولى العلاقات الخارجية والإشراف على السفارات، وتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، وعندما أنشئت وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية عام 2003، حصل خلاف على التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات ومرجعيتها، وبعد انتخاب محمود عباس للرئاسة الفلسطينية قام بتحويل ملف العلاقات الخارجية والسفارات وموظفيها إلى وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية (الملتقى الفكري العربي، 2006: 92)

بعد النجاح الكبير الذي حققته حركة حماس في ضوء الانتخابات النيابية العامة في عام 2006، طالبت حركة حماس بعكس هذا الانجاز على تركيبة السلطة والمنظمة، بما يضمن حصة واسعة ومميزة لها، سواءً بالمحافظات، أم السفارات الفلسطينية بالخارج، لأن نتائج الانتخابات قد عززت من قوة ونفوذ حركة حماس على المستوى الجماهيري المعكوس انتخابياً في إطار المجلس التشريعي (أبو رمضان، 2010: 24)

وطالب رئيس الحكومة الفلسطينية السابق إسماعيل هنية بإشراك أبناء حركته في السلك الدبلوماسي، وأن تكون لهم حصة من العمل في السلك الدبلوماسي في الخارج، وألا يقتصر العمل في السلك الدبلوماسي على أبناء حركة واحدة "فتح"، وطالب هنية كما نقلت عنه قناة الأقصى الفضائية في 24 (فبراير) 2010، بأن حماس كما أنها شريكة في "التداول السلمي للسلطة"، وشريكة في المجلس التشريعي، يجب أن تكون شريكة في العمل الدبلوماسي في الخارج (وكالة الأنباء الإسلامية "حق": www.dawaalhaq.com)

لقد كانت الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هي المسؤولة عن ملف العلاقات الخارجية والسفارات، وأن الرئيس عباس هو من قام بتحويل ملف العلاقات الخارجية إلى وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية عام 2003، عندما انتخب رئيساً للسلطة، إلا أنه بعد الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيل حركة حماس للحكومة، قام مرة أخرى بتفويض الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالعلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، مما أثار خلافاً كبيراً مع رئاسة الوزراء ومع

وزارة الخارجية في الحكومة العاشرة، علماً بأنه كان قد أقرّ قانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة 2005 في المجلس التشريعي، والذي حدد الإطار القانوني والصلاحيات التي تعمل بموجبها وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية، والذي لم يؤد في حينه إلى إنهاء الصراع على التمثيل الخارجي بين الدائرة السياسية ووزارة الخارجية (الملتقى الفكري العربي، 2006: 92).

عندما شكّلت حركة حماس الحكومة العاشرة والتي كانت خالصة من أعضاء الحركة، بعد رفض القوى السياسية والكتل البرلمانية الأخرى الدخول في إطارها، قامت وزارة الخارجية التابعة للحكومة برئاسة حركة حماس بمحاولات لإجراء تعديلات في بنية الوزارات والسفارات؛ ولكنها اصطدمت بجدار صلب صد عملية التغيير بها، حيث ترسخت مصالح شرائح وقيادات متنفذة في إطار السفارات الفلسطينية بالخارج التي منعت محاولات التغيير (أبو رمضان، 2010: 25).

انتهى موضوع السفارات لصالح استمرارية سيطرة قيادة المنظمة عليها، على أثر أحداث قطاع غزة التي أخرجت حركة حماس عن إطار المنافسة فيما يتعلق بالسفارات الخارجية، وفُرض الحصار على قطاع غزة، واستمر المجتمع الدولي بالتعامل مع حماس كحركة محظورة وخارجة عن الشرعية والقانون، واستمرت سياسة مقاطعة الحركة وعدم الاعتراف بها وفق شروط الرباعية، وحددت الأخيرة شروطاً للاعتراف بالحركة، مجسدة بإدانة "الإرهاب"، والاعتراف بإسرائيل، والإقرار بالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، لكن خروج حركة حماس عن إطار المنافسة في مجال السفارات والبعثات الدبلوماسية لم يمهّد للصراع على تلك السفارات؛ فقد استمر الخلاف بين الدائرة السياسية للمنظمة برئاسة عضو اللجنة التنفيذية السابق فاروق القدومي وبين وزارة الخارجية الفلسطينية التابعة لحكومة تسيير الأعمال برئاسة د. فياض، والمدعومة من قبل الرئيس محمود عباس، إلى أن حُسم الأمر لصالح وزارة الخارجية الفلسطينية، بعد عقد المؤتمر السادس لحركة فتح في بيت لحم بالضفة الغربية. (أبو رمضان، 2010: 26)

في هذا الإطار يشير العجومي "إلى أن مثل هذه الخطوات غير قانونية، استناداً إلى القانون الأساسي نفسه، لأن هذا يمثل رفضاً لقرار الشعب الفلسطيني وخياره في الانتخابات، وإعادة التمثيل في ذلك الوقت لمنظمة التحرير، كانت بسبب أن حركة حماس هي التي تسلمت بإرادة الشعب السلطة، وبالتالي هي التي شكّلت وزارة الخارجية، وهم لا يريدون لحماس أن تمثل استناداً إلى القرار السياسي والمخطط السياسي لأوسلو، فأعادوها للمنظمة، وحين وقع الانقسام وتشكّلت

الحكومة بما ينسجم مع الرغبات والخطط السياسية لقيادة السلطة، أيضاً عزل القُدومي وأعادوا التمثيل لمن يمثلونهم في وزارة الخارجية". (العجومي، 2014)

ويمكن اعتبار أن القيادة الفلسطينية (السلطة والمنظمة) لم تحتكم إلى القانون الدبلوماسي الفلسطيني في مسألة التمثيل الدبلوماسي، ففي ظل عدم وجود حماس في السلطة، ألحق التمثيل الدبلوماسي بوزارة الخارجية، وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، تم نقل ملف العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي إلى الدائرة السياسية للمنظمة، وبعد الانقسام الفلسطيني ومع بروز الخلاف بين الدائرة السياسية ووزارة الخارجية في رام الله تم تحويل الملف مرةً أخرى إلى وزارة الخارجية، وبالتالي كان الأولى الوصول إلى شراكة حقيقية بين القوى والفصائل في المجالين السياسي والدبلوماسي، وأن يكون التمثيل لفلسطين، يحمل الممثل الدبلوماسي القضية الفلسطينية ويتحدث باسمها، وأنه من الأفضل نقل العمل الخارجي برمته إلى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، ضمن الإجماع الوطني وبعد انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة، وأنه يجب الفصل بين مهام السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وأن لا تقوم السلطة بالاستحواذ على مهام المنظمة؛ لأنها تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني وتدير شؤونه، بينما المنظمة تمثل الإطار العام للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

كذلك يجب العمل على وضع أنظمة وأطر قانونية تحدد العلاقة ما بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، باعتبارها سلطة تنفيذية تخضع لمحاسبة ومسائلة السلطات التشريعية في منظمة التحرير.

الفصل الخامس

الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومستقبل منظمة التحرير

المبحث الأول: الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

المبحث الثاني: الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الفلسطينية في قبول فلسطين دولة غير

كاملة العضوية (مراقب) ومستقبل منظمة التحرير.

المبحث الأول - الاعتراف بالدولة الفلسطينية

إن الاعتراف بالدولة يتطلب استكمال كافة مقومات الدولة وهي: الشعب والإقليم والهيئة الحاكمة وبتوافرها تقوم الدولة ويتحقق وجودها القانوني وتثبت سيادتها على شعبها وإقليمها والدول القائمة.

أولاً- المقصود بالدولة الفلسطينية ونشأتها:

1 - تعريف الدولة:

هناك بعض التعريفات التي صاغها بعض الكتاب العرب، فقد عرّفها البعض بأنها " جمع من الناس يعيش على سبيل الاستقرار على إقليم معين محدود ويدين بالولاء لسلطة حاكمة، لها سيادة على الإقليم، وعلى أفراد هذا الجمع". (سلطان، وراتب، وعامر، 1984: 335). وعرّفها صادق أبو هيف على أنها " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة ". وقد ذهب إحسان هندي إلى تعريفها على أنها " جماعة من البشر يعيشون بشكل مستقر فوق أرض مشتركة ومحددة خاصة بهم، ويخضعون في ذلك إلى الهيئة السياسية المنبثقة عنهم" (مصباح، 2010: 95).

وعليه يمكن القول، أن الدولة الفلسطينية -وفق التعريفات السابقة- موجودة، حيث يعيش الشعب الفلسطيني ويقيم بصفة دائمة على إقليمه وأرضه فلسطين، ويدين بولائه لسلطة سياسية حاكمة لها سيادتها على الإقليم والشعب، وإن كانت السيادة منقوصة بفعل الاحتلال.

2- نشأة الدولة الفلسطينية:

شغل موضوع الدولة بصفة عامة، وأصل نشأتها بصفة خاصة، حيزاً كبيراً من الفكر الإنساني، فانشغل بذلك العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والقانون والسياسة وغيرهم، وقد تحدثت لاحقاً عن أركان الدولة، وأنه عندما تتوافر هذه الأركان يتأسس كيان الدولة، ولكن فيما يخص أصل نشأة الدولة، فقد برز اتجاهان رئيسان لكل منهما مبرراته، حيث يذهب الاتجاه الأول إلى الحديث عن نشأة السلطة السياسية الحاكمة، ويعد ذلك أساس نشأة الدولة. في حين نجد أن الاتجاه الثاني لا يهتم بموضوع الهيئة الحاكمة، ويحدد صوراً أخرى لنشأة الدولة. ويرى أصحاب الاتجاه الثاني أن هناك ثلاث صور لنشأة الدولة وهي: (الطبيب، 2007:

131-132)

الصورة الأولى: قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة، باستقرار مجموعة من السكان على إقليم غير مأهول، أو تسكنه قبائل همجية غير منظمة، وتستوطن تلك الجماعة بشكل رسمي، وتؤسس سلطة تنظم شؤونها.

الصورة الثانية: قد تنشأ الدولة عندما يتم انفصال إحدى الدول عن الدولة الأم، ويعد الانفصال أو الاستقلال وبمجرد توافر أركان الدولة، تنشأ دولة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهذه الصورة هي الأكثر شيوعاً.

الصورة الثالثة: تنشأ الدولة عن اتحاد دولتين أو أكثر، في دولة واحدة جديدة، تكون أكبر وأقوى من مجموعة الدول المكونة لها.

وعليه يمكن القول أن دولة فلسطين نشأت باستقرار مجموعة من السكان على إقليم غير مأهول، وما يتبع ذلك من تطور هذه المجموعة حتى تستكمل عناصر الدولة وتثبت وجودها كوحدة سياسية قائمة بذاتها، فالعرب الكنعانيون كانوا أول السكان المعروفين لفلسطين خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، وقد أصبحوا مدنيين يعيشون في دول ومدن منها أريحا.

ثانياً- لمحة تاريخية عن أركان دولة فلسطين:

تتمثل أركان وجود الدولة في الشعب والإقليم وهيئة حاكمة ذات سيادة، وتكون في فلسطين
بـ:

1- الأرض أو (الإقليم):

إقليم الدولة هو: ذلك الجزء المحدود من الكرة الأرضية الذي يخضع لسيادة الدولة، وهو عنصر لا غنى عنه لوجود الدولة ذاتها، إذ بدونها لا يمكن أن يصدق وصف الدولة على جماعة من الجماعات أو هيئة من الهيئات. (سلطان وآخرون، 1984: 380)

وتؤكد الوثائق الدولية واقع وجود الإقليم الفلسطيني الذي يحيا عليه الشعب الفلسطيني، ومن هذه الوثائق صك الانتداب الذي قررت مادته الخامسة مسؤولية الدولة المنتدبة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من فلسطين إلى أي حكومة أجنبية. (الخالدي، 2000: 174)

أما بالنسبة لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني فهي التي تمثل الإقليم الفلسطيني، ولكن بدخول إسرائيل الأمم المتحدة وقبولها قرار تقسيم فلسطين رقم 181/1947م، بالإضافة إلى قرار العودة 194، فإن الإقليم الفلسطيني يبقى محدداً في كل الأحوال بقرار التقسيم 181 عام 1947، ويظل هذا القرار هو الذي يحدد الحدود الدولية الفلسطينية إلى أن يتم الاتفاق النهائي على الحدود، وهي من المفترض أن تكون من قضايا المرحلة النهائية. (أبو النصر، 2010:

وعليه فإن إقليم فلسطين يتمثل بأرض فلسطين التي احتلتها بريطانيا عام 1917، ثم وضعت عام 1922 تحت الانتداب البريطاني، والتي انسحبت منها عام 1948، وبالتالي يتضح لنا توافر الركن الأول من أركان الدولة.

إن صدور قرار التقسيم (181) عن الجمعية العامة عام 1947، لم يعمل على زوال الشخصية القانونية الدولية لفلسطين، بل جعل هناك شخصيتين قانونيتين دوليتين على إقليم فلسطين هما: فلسطين و"إسرائيل"، رغم أن قرار التقسيم باطل قانونياً، لأن الانتداب وهو في جوهره احتلال لا يحق له تقسيم الشعوب، ومن المفروض أن الدول المنتدبة تطور الشعوب المنتدب عليها، حتى تصبح راشدة وقادرة على إدارة شأنها العام بنفسها.

2- الشعب أو (السكان):

يقطن فوق إقليم الدولة جمع من الأفراد هم سكانها، والجزء الأهم من سكان الدولة هو شعبها، وليس للعامل السكاني من حيث الحجم أثر في التمييز بين ما تتمتع كل دولة من مركز قانوني (الطائي، 2010: 234).

ومما لا شك فيه أنه قد أقام على إقليم فلسطين مجموعة من الأفراد (شعب)، وقد ورد ذلك على الأقل في بنود الانتداب بشكل أو بآخر، فقد نصّت إحدى بنود الانتداب على ضرورة تجنب ما من شأنه أن يجحف بالمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين، وعلى صيانة حقوقها المدنية والدينية. (توما، 1981: 130)

إن الشعب الفلسطيني يعيش في فلسطين منذ الأزل، ويدين جميع الفلسطينيين في فلسطين بالولاء السياسي والقانوني، وهذا ما تحدده الجنسية، فهم يرتبطون بها كارتباط الروح من الجسد. (أبو النصر، 2010: 241)

إن وجود الشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى دليل لدى دول العالم، فلم يعد هناك من ينكر وجود الشعب، بل إن القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أكدت على وجود الشعب الفلسطيني قانوناً، والإقرار له بالحقوق الثابتة للشعوب وغير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بين أهم هذه القرارات هو القرار رقم 3210 الصادر عام 1974م، والذي اعترف صراحة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ومنحها مركز مراقب في الجمعية العامة، واعترف فيه للشعب الفلسطيني بأنه الطرف الرئيس في قضية فلسطين.

إن وجود الشعب الفلسطيني حقيقة متجذرة في أحضان الواقع المؤلف لنسيج الكيان الاجتماعي الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني يقسم إلى فلسطيني الشتات والمنافي الذين هجروا

من أراضيهم تحت تأثير قوة البطش والإرهاب الصهيوني، وفلسطينيي الداخل الذين ما زالوا صامدين ومرابطين فوق أرض فلسطين.

3- الهيئة الحاكمة ذات السيادة:

يعتبر وجود سلطة سياسية تباشر سيادتها على الإقليم والسكان المقيمين فيه هو العنصر الثالث من عناصر الدولة، ويطلق على هذه السلطة "الحكومة" (الفتلاوي وحوامدة، 2009: 184)

وفيما يتعلق بركن الحكومة، فإننا نلاحظ أن الفكر السياسي قد تذبذب بين فكرتي إعلان حكومة في المنفى وإعلان حكومة مؤقتة، حيث يُستفاد من إعلان الدولة في عام 1988م، أن الثورة الفلسطينية على الاحتلال الإسرائيلي قد فضلت أسلوب الحكومة المؤقتة، وقد أعلن ذلك صراحة ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية السابق حين أعلن أنه سيتم تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين المستقلة، ومن الملاحظ أيضاً أن منظمة التحرير من الناحية التنظيمية قد تطورت، لدرجة أنها أصبحت تماثل الصورة الواقعية والفعلية للحكومة سواء من الناحية الإدارية أم المالية (سرحان، 1989: 75-76).

إن السيادة في فلسطين تبقى للشعب الفلسطيني، إذ مارس السلطة على أرضه وإن لم يقبل الغزو العسكري، وأظهر تصميمه بكل الطرق على استعادة حريته، فالسيادة حتى لو استلبت، أو قيدت، أو لجأت إلى منفى، تظل قائمة مستمرة من الناحية القانونية (أبو النصر، 2010: 242). ويرى الباحث أن الدولة الفلسطينية تعد منقوصة السيادة، والسبب في ذلك أنها خاضعة للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يقيد من ممارستها لسيادتها بشكل حر، والسيادة - كما هو مفهوم سياسياً وقانونياً - هي من اختصاصات الدولة، و جانب من جوانب وظائف الدولة تمارسها الدولة عندما تكون موجودة.

وهكذا نستنتج أن فلسطين تشتمل على مقومات الدولة كافة وهي: (الشعب والإقليم والسلطة السياسية، وإن كانت منقوصة السيادة بفعل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين).

المبحث الثاني: الاعتراف الدولي بدولة فلسطين

عرفنا في المبحث السابق أن الدولة تنشأ بمجرد قيام عناصرها الثلاث، وهي : الشعب والإقليم والسلطة السياسية، فإذا ما توافرت هذه العناصر، فإن الدولة تصبح قائمة على الصعيد الداخلي، وتكتسب جميع أعمالها وتصرفاتها الصفة الشرعية الداخلية. أما على الصعيد الخارجي فلا يكفي توافر هذه العناصر الثلاث لاكتساب صفتها القانونية الدولية، بل لابد من إجراء قانوني من قبل هذه الدول يمنحها هذه الصفة، ويطلق على هذا الإجراء الاعتراف.

أولاً- المقصود بالاعتراف الدولي:

حدد مجمع القانون الدولي معنى الاعتراف بأنه: "التصرف الحر الذي تقرر دولة، أو مجموعة من الدول بمقتضاه وجود جماعة لها تنظيم سياسي في إقليم معين، وتتمتع بالاستقلال عن باقي الدول، وتقدر على الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية".
كما عرّف ميثاق (بوجوتا) الاعتراف بأنه: "قبول الدول التي تمنحه شخصية الدولة الجديدة، والتسليم بحقوقها وواجباتها". (موسى، 2007: 13)

والاعتراف بالدولة هو التسليم من جانب الدول التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بوجود هذه الدولة، وقبولها كعضو في الجماعة الدولية، ويترتب على هذا الاعتراف قيام علاقة قانونية بين المعترف والمعترف به حسب نوع وطبيعة الاعتراف. (الفتلاوي وآخرون، 2009: 190)، ويبدو أن (138) دولة عضو في الأمم المتحدة رأت أن فلسطين استوفت شروط عضوية الأمم المتحدة واكتملت أركانها، فأقرت لها بالشخصية القانونية الدولية، وبالتالي يترتب على هذا الاعتراف قيام علاقات قانونية ودبلوماسية بين دولة فلسطين وبين الدول التي اعترفت بها.

ثانياً- شكل الاعتراف بالدولة:

الاعتراف بالدولة لا يخضع لأي قاعدة شكلية خاصة، فهو قد يكون صريحاً أو ضمناً، وفردياً أو جماعياً، و قانونياً أو واقعاً (أو فعلياً) . و نستعرض فيما يلي أشكال الاعتراف بالدولة:

1- الاعتراف الصريح والضمني:

الاعتراف الصريح أو الاعتراف الرسمي، هو الإعلان المباشر الذي تعلنه الدولة بصورة رسمية والمتضمن الاعتراف بدولة معينة، ويتم الاعتراف الصريح بصدور قرار رسمي من حكومة الدولة أو مذكرة دبلوماسية تبلغ الجهة المعترف بها بقرار الدولة المعترفة بها. (المدهون، 2011:

82)، أما الاعتراف الضمني فهو اعتراف عن طريق دخول الدولة القديمة في علاقات مع الدولة الجديدة لا تقوم عادة إلا بين الدول كاملة السيادة، كتبادل المبعوثين الدبلوماسيين، وهذه العلاقات تتم مع الدول التي اعترفت بها بصورة رسمية دون أن يصدر إعلان رسمي من الدولة يتضمن الاعتراف بها. (المجذوب، 1999: 187).

2- الاعتراف الفردي والجماعي:

الاعتراف الفردي هو أن يصدر الاعتراف صراحة أو ضمناً من كل دولة على حدة تجاه الدولة الجديدة، إما من تلقاء نفسها أو إجابة لطلب الدولة الجديدة، وهذا النوع من الاعتراف هو الحالة الغالبة في التعامل الدولي، أما الاعتراف الجماعي فهو الذي يصدر عن مجموعة من الدول مجتمعة في معاهدة أو وثيقة مشتركة أو أثناء انعقاد مؤتمر دولي، ويعتبر في حكم الاعتراف الجماعي، القرار الصادر من منظمة أو هيئة دولية كهيئة الأمم المتحدة. (المدهون، 2011: 83)

من هنا فإن الاعتراف بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية (مراقب) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، يأتي ضمن الاعتراف الجماعي بالدولة؛ لأن الاعتراف بدولة فلسطين صدر عن مجموعة من الدول (138)، أثناء انعقاد مؤتمر دولي، وقد صدر الاعتراف من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يعتبر في حكم الاعتراف الجماعي، وبالتالي يصبح التمثيل الدبلوماسي لفلسطين في الدول التي اعترفت بها بمستوى دولة.

3- الاعتراف القانوني والاعتراف الواقعي:

الاعتراف القانوني هو: الاعتراف من قبل دولة بدولة أخرى توافرت عناصرها الثلاثة، وهو اعتراف نهائي قائم على إيمان الدولة المعترفة بشرعية قيام الدول المعترف بها، أما الاعتراف الواقعي فهو اعتراف بدولة من ناحية وجودها على الواقع دون أن تتوافر فيها الشرعية القانونية، أي أن هناك خللاً في عناصرها الثلاثة، أو أن هناك شكوكاً في أحد عناصرها، وقد يتحول الاعتراف الواقعي إلى اعتراف قانوني عندما تتوافر عناصر الدولة القانونية. (الفتلاوي، 2010: 234)، وهذا ما ينطبق على دولة " الاحتلال الإسرائيلي " بصفتها قوة معتدية فرضت نفسها بالقوة العسكرية، وسلبت أرض فلسطين منذ عام 1948، وقد أقرت منظمة التحرير بهذا الاعتراف مع دولة الاحتلال من خلال اتفاق أوسلو عام 1993، وهذا الاعتراف بالأمر الواقع بات ملزماً للمنظمة.

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الفلسطينية في قبول فلسطين دولة غير كاملة

العضوية (مراقب) ومستقبل منظمة التحرير

لعبت الدبلوماسية الفلسطينية وما زالت تلعب دوراً كبيراً ومميزاً على جميع الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، واستطاعت تحقيق إنجازات كثيرة، وكان من بين أهم هذه الانجازات الحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة بوضعية مراقب، ولأهمية هذا الموضوع تناول الباحث في هذا المبحث دور الدبلوماسية الفلسطينية في الحصول على هذا الاعتراف.

أولاً- الدبلوماسية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة:

منظمة الأمم المتحدة هي منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وكان الهدف من إنشائها هو إحلال الأمن والسلم الدوليين، وقد دُرِسَتْ فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة أول الأمر بين الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل في لقاءهما على ظهر باخرة حربية إنجليزية، وكان ذلك في (أغسطس) 1941 م، وانتهى هذا اللقاء بتصريح عُرف باسم "ميثاق الأطلسي"، وصدر هذا التصريح يوم 14 (أغسطس) 1941، وتضمن هذا التصريح مبادئ أساسية، مثل، سلامة الدول، والمساواة بينها، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، والعدول عن استعمال القوة لحلّ الخلافات السياسية، وقد أنشئت المنظمة رسمياً بتاريخ 24 (أكتوبر) 1945م (الفتلاوي، 2009: 90).

يختلف نظام العضوية في الأمم المتحدة عن باقي المنظمات الدولية، حيث إن هناك قواعد عامة يجب الالتزام بها للحصول على عضوية الأمم المتحدة، ويوضّح نظام العضوية المنظمات وأنواعها، وعوارض العضوية، وذلك على التفصيل التالي: (www.un.org)

1- العضوية الأصلية: الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو، والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقاً للمادة 110، وكذلك الدول التي وقّعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في (يناير) 1942، وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه. وهذا ما نصّت عليه المادة (3) من الميثاق.

2- العضوية بالانضمام: وهي متاحة لجميع الدول الأخرى المُحِبَّة للسلام، وتأخذ على عاتقها الالتزام بما يتضمنه الميثاق، وهذا ما نصّت عليه الفقرة (1) من المادة (4) من الميثاق.

أما الشروط التي يجب أن تتوفر لأي دولة ترغب بالانضمام للأمم المتحدة، فهي : (الفتلاوي، 2010: 529)

- 1- أن يكونَ طالب الانضمام دولة.
- 2- أن تكونَ الدولة الراغبة بالانضمام مُحبة للسلام.
- 3- أن تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق.
- 4- أن تُقدِّمَ الدولة طلباً للانضمام.
- 5- توصية مجلس الأمن بقبول عضوية الدولة.
- 6- قبول الدولة بقرار الجمعية العامة.

باستقراء هذه الشروط يتبين لنا انطباقها وتوافرها بشأن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، إذ يتوفر فيها أركان الدولة وذلك حسب ما هو راسخ لدى الفقه التقليدي، وما يستفاد من ميثاق مونتفيدو بين الدول الأمريكية عام 1933م والذي يقتضي لقيام الدولة ضرورة وجود شعب دائم يعيش على إقليم محدد وحكومة قادرة على إنشاء قواعد قانونية، والالتزام بها مع الكيانات المتماثلة لها؛ وقد بينت سابقاً توافر هذه الأركان بحق دولة فلسطين.

أما عن الشروط الموضوعية المتبقية فيظهر توافرها وقيامها بحق دولة فلسطين في وثيقة إعلان استقلال فلسطين الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م، حيث نصت على أنه " وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامها بعدم الانحياز وسياسته".

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبدأ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل، واحترام الحقوق تفتح في ظل طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل .

وفي سياق نضالها من أجل السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها ووضع حد لمأساة شعبها

بتوفير الأمن له، وبالعامل على الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية .

كما وتعلن في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

وبعد نكبة عام 1948 وقبل تأسيس منظمة التحرير، أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات لصالح القضية الفلسطينية من أهمها:

1- قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون (ديسمبر) 1948،

جاء في البند 11 من هذا القرار ما يلي:

تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين، وتوظيفهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال والوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها رقم (186) ، بـ(35) صوتاً مقابل (15) وامتناع (8). (عبد المجيد، 1993: 18)

أما بعد تأسيس منظمة التحرير فقد ظلت الدبلوماسية الفلسطينية محصورة بعدة دول شرقية على الساحة الدولية، وشبه معدومة في هيئة الأمم المتحدة، ولم تنطلق هذه الدبلوماسية بشكل فعال إلا في العام 1974، عندما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

لقد قامت الدبلوماسية الفلسطينية بحملة دبلوماسية كبيرة على الساحتين العربية والدولية، لمطالبة الدول العربية والصديقة مساعدة منظمة التحرير في الدخول إلى هيئة الأمم المتحدة، والاشتراك في اجتماعاتها المخصصة لبحث القضية الفلسطينية.

وفي نهاية شهر (أغسطس) 1974، بعث ياسر عرفات برسائل عديدة إلى بعض زعماء الدول الصديقة تتعلق بطرح القضية الفلسطينية على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند مستقل، وعلى إثر التحركات الدبلوماسية الفلسطينية الحثيثة لدخول هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، قرر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو بتاريخ 4 (أكتوبر) 1974 وبأغلبية الأصوات، دعوة منظمة التحرير لإرسال مراقبين عنها للمشاركة في الجلسة القادمة للمؤتمر العام الذي يبدأ أعماله في 17 (أكتوبر) 1974. (أبو عفيفة، 1998: 211-212)

حققت الدبلوماسية الفلسطينية انتصاراً جديداً بتاريخ 14 (أكتوبر) 1974، عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة إلى جانب قرار يدعوها للاشتراك في مناقشة القضية الفلسطينية، حيث دعت الجمعية العامة في قرارها (3210) منظمة التحرير، ممثلة الشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة. (www.un.org)

إن هذا القرار يثبت مدى عزلة إسرائيل، بالإضافة إلى نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني المضطهد، وأن الرأي العام الدولي بدأ يصحح أخطاءه التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

استمرت الدبلوماسية الفلسطينية في إحراز مزيد من الانتصارات الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، ففي شهر (نوفمبر) من عام 1974، صدر قراران مهمان هما: (3236 و 3237) حول الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، وتمتعها بمقعد المراقب، فالقرار (3236) قد أكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين، مشددة على أن أعمال هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين، أما القرار (3237) فقد دعت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير إلى الاشتراك بصفة مراقب في دوراتها وأعمالها، وفي جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد برعايتها. (www.un.org)

وبعد الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير على ساحة هيئة الأمم المتحدة عام 1974 بالاعتراف بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وقبولها عضواً مراقباً في الجمعية العامة، والتأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة والعودة إلى أراضيه، فقد واصلت الدبلوماسية الفلسطينية تحركاتها مع الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز ودول المنظومة الاشتراكية، لاستصدار مزيد من القرارات لصالح القضية الفلسطينية. (أبو عفيفة، 1988: 222)

فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3375)، دعت فيه منظمة التحرير للاشتراك في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط التي تعقد في إطار المنظمات الدولية، وذلك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. (www.un.org)

وهكذا واصلت الدبلوماسية الفلسطينية تحقيق مزيد من الانتصارات على ساحة هيئة الأمم المتحدة، إلى أن وصلنا إلى عام 2012، وهو العام الذي استطاعت فيه الدبلوماسية الفلسطينية من الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية غير كاملة العضوية.

ثانياً- فلسطين دولة مراقب غير عضو:

حاولت الدبلوماسية الفلسطينية، خصوصاً بعد هزيمة عام 1967، وبعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني عام 1974، توظيف الشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية عبر القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، التي بالرغم من الغبن التاريخي الذي احتوته بالنسبة إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، إلا أنها تضمنت الحد الأدنى من هذه الحقوق.

1- الدولة المراقب غير العضو:

يجوز للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أعضاء في وكالة أو أكثر من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، أن تقدم طلباً للحصول على مركز مراقب دائم لدى المنظمة الدولية، ويقوم مركز المراقب الدائم على محض الممارسة العملية، ولا توجد أحكام بشأنه في ميثاق الأمم المتحدة، وتعود هذه الممارسة إلى العام (1946)، عندما وافق الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين الحكومة السويسرية مراقباً دائماً لدى الأمم المتحدة، ويتمتع المراقبون

الدائمون بإمكانية حضور معظم الاجتماعات والحصول على الوثائق ذات الصلة، ويشارك أيضاً عدد كبير من المنظمات الإقليمية والدولية، كمراقبين دائمين في عمل الجمعية العامة ودوراتها السنوية.

(www.un.org/ar/members/aboutpermobservers.shtml)

وعليه تحظى دولة فلسطين (الدولة العضو المراقب) في منظمة الأمم المتحدة، بمركز قانوني ودبلوماسي أدنى من المركز الذي تحظى به الدول كاملة العضوية في هذه المنظمة، حيث يسمح لها نظام العمل بالمنظمة المشاركة في الحوارات والمداولات، والتصويت على بعض الإجراءات، لكنها لا تصوت على القرارات، ولا تتم معاملتها كدولة كاملة العضوية.

2- الطلب الفلسطيني المقدم إلى الجمعية العامة للحصول على دولة مراقب:

بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 بناءً على اتفاق أوسلو في عام 1993، بدأت تتبلور ملامح التوجهات الدبلوماسية، لإقامة الكيان الفلسطيني وذلك من خلال المشاركة وحضور العديد من المؤتمرات العربية والإسلامية والدولية التي تخص القضية الفلسطينية، خاصة مؤتمرات السلام، وجولات المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

حصلت منظمة التحرير سابقاً على مركز مراقب في الأمم المتحدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3237) والصادر بتاريخ 22 (نوفمبر) 1974، وبموجب ذلك يتم دعوتها إلى الاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمراتها والمشاركة في أعماله، والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة. (www.un.org)

طلبت الدبلوماسية الفلسطينية ممثلة برئيس السلطة محمود عباس، الجمعة 23 (سبتمبر) 2011، من أعضاء مجلس الأمن الدولي التصويت لصالح طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة الذي تقدم به للأمين العام للمنظمة الدولية (بان كي مون) قبيل إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة، وهو أمر عارضته بشكل كبير الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ولم يكن أيضاً مرحباً به من قبل الاتحاد الأوروبي. (إسماعيل، 2012: 46)، ويبدو أن الدبلوماسية الفلسطينية أرادت من خلال التوجه للأمم المتحدة، لتحسين الموقف القانوني والدبلوماسي للقضية الفلسطينية في مواجهة الانتهاكات "الإسرائيلية" المتتالية للحقوق المقررة للشعب الفلسطيني.

يشير الكاتب إبراهيم عباس إلى أن الرئيس محمود عباس، استطاع تجاوز كل الضغوط التي واجهها لمنعه من تقديم طلب العضوية الكاملة بالاستناد على مرجعيات ثابتة، وتأكيد على استعداد الجانب الفلسطيني للعودة للمفاوضات بعد وقف شامل للاستيطان، ووضع سقف زمني محدد لها، وتأكيد على ضرورة البت في طلب العضوية، التي تكهن البعض بأنها ممكن أن تستغرق أشهراً وربما عاماً. (عباس، 2011)

حدد الرئيس عباس توقيت تقديم طلب العضوية، كما يشير نبيل شعث إلى أنه عندما أحس بأن الوفد الفلسطيني المفاوض وصل إلى طريق مسدود في المفاوضات، وخصوصاً بعد اللقاءات التي تمت مع نتنياهو في شرم الشيخ وواشنطن ونيويورك والقدس. (سياسات، 2012: 99)، كما أن تراجع المطلب الأمريكي "لإسرائيل" بوقف الاستيطان، وتسريع "إسرائيل" بناء أمر واقع جديد عبر الاستيطان، والغضب الفلسطيني من هذا التراجع، والمواقف التي أعلنت للرأي العام الفلسطيني برفض التفاوض بموازاة الاستيطان، سبباً لقرار الذهاب إلى الأمم المتحدة. (عزم، 2013: 135-143)، ويبدو أن الرئيس عباس أصبح لديه قناعة شخصية بعدم جدوى المفاوضات بدون مرجعيات واضحة ووفق جدول زمني محدد، وغياب الوسيط النزيه، وعدم الرغبة الأمريكية بالضغط على "الحكومة الاسرائيلية" في ظل عدم جدية "إسرائيل"، وانعدام نيتها بالتوصل إلى أي حل يعطي الفلسطينيين ولو الجزء اليسير من حقوقهم، وكما يبدو أن الرئيس أدرك أن شعبه وصل إلى أقصى درجات تحمله، بعد أن استنفذ خيار المفاوضات كل الفرص المتاحة أمامه دون تحقيق هدفه المنشود.

بعد مسلسل الفشل المتكرر للمفاوضات وانهايار عملية السلام، ترسخت لدى القيادة الفلسطينية فكرة ضرورة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية لدولة فلسطين للأسباب الآتية: (تقدير استراتيجي (40)، 2011)

أولاً: هناك "ما يشبه الوعد الأميركي" الذي ورد على لسان الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه السنوي في افتتاح الدورة العامة للأمم المتحدة في أيلول عام 2010، حيث تمنى أن يرى مقعداً لفلسطين عند انعقاد الدورة القادمة.

ثانياً: صدور بيان من اللجنة الرباعية الدولية، يؤكد على التزامها بإنجاح المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية، ووصولها إلى اتفاق خلال عام يتضمن إقامة دولة فلسطينية بحلول (سبتمبر) عام 2011.

ثالثاً: أن الخطوة التي أقرتها الحكومة الفلسطينية، بعنوان "بناء المؤسسات" لإنهاء الاحتلال، وإنجاز متطلبات الدولة الفلسطينية، مدتها عامان، تنتهي في (سبتمبر) عام 2011.

وحول أداء الدبلوماسية الفلسطينية في هذا المجال، يشير د. ناصر القدوة أن التحرك اتسم بكثير من عدم الوضوح، والتردد، وهو ما قلص القدرة على تحقيق تعبئة كافية لدعم الطلب الفلسطيني سواء على الصعيد المحلي أم الصعيد الدولي، أما المسألة الأهم الآن فتتصل بالموضوع الأساسي، وهو نقطة التحول المركزية التي تتمثل في تثبيت وجود دولة فلسطين في منظومة الأمم المتحدة وليس في الظفر بالعضوية في المنظمة الدولية (القدوة، 2012: 39)

لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية تحقيق الهدف المنشود المتمثل بالحصول على دولة كاملة العضوية في منظمة الأمم المتحدة، وذلك من خلال مجلس الأمن نظراً للدور الذي لعبته الولايات المتحدة بالضغط على أعضاء مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون طرح الطلب الفلسطيني للتصويت في مجلس الأمن الدولي، حيث عقدت لقاءات مكثفة بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي، لوضع "استراتيجية عمل مشتركة في المرحلة المقبلة"، وذلك في مواجهة النتائج المترتبة على زهاب الجانب الفلسطيني إلى الهيئة الدولية، لانتزاع قرار بإعلان الدولة في حدود العام 1967.

من هنا يتضح لنا حقيقة "الدبلوماسية الإسرائيلية" في حرصها على بقاء الشعب الفلسطيني في أضعف حالاته في صراعها معه، فهي لا تريد للشعب الفلسطيني دولة تنقله من لاجئ ومقاوم يسعى للتحرر إلى شعب محتل في إطار دولته، بالإضافة إلى نكرانها للحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

ويتضح لنا أيضاً انحياز الدبلوماسية الأمريكية "للإسرائيليين"، من خلال استراتيجيتها القائمة على حماية "الكيان الإسرائيلي"، وضمان أمنه على حساب الحق الفلسطيني.

لقد راكمت الدبلوماسية الفلسطينية جهودها على الصعيد الدولي وتجسيد الوجود القانوني، منذ اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، حيث حظيت المنظمة آنذاك بعضوية كاملة في جامعة الدول العربية. كما قامت الدبلوماسية الفلسطينية ومن خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف بتطوير علاقاتها ومنذ سبعينيات القرن الماضي مع المجتمع الدولي ومنظماته الدولية بحصولها على العضوية الكاملة في منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي آنذاك)، وهو ما مهد لفلسطين الحصول على عضوية الكيان المراقب في منظمة الأمم المتحدة في العام 1974، وطورت منظمة التحرير علاقتها مع المنظمة الدولية لخلق شخصية قانونية دولية جديدة، تقوم على أساس استخدام مؤسسات الأمم المتحدة في الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، حيث تم إقرار العديد من القرارات المهمة للشعب الفلسطيني التي شكّلت فيما بعد الأساس القانوني الذي استندت إليه منظمة التحرير في إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988. وقد اعترفت بدولة فلسطين قرابة (133) دولة حتى تاريخه.

بتاريخ 29 (نوفمبر) 2012 تقدمت الدبلوماسية الفلسطينية، وعبر مجموعة من الدول العربية والصديقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار، يتناول ترفيع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة.

تناول الطلب الفلسطيني المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنون بـ: "مكانة فلسطين في الأمم المتحدة"، التأكيد على مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعلى تحقيق مبدأ الحقوق المتساوية، وتم الاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 29 (نوفمبر) من العام (1947)، والتأكيد على مبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة، تأكيداً على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، بما فيها القرارات، 242 (1967) و 338 (1973) و 446 (1979) و 478 (1980) و 1397 (2002) و 1515 (2003) و 1850 (2008)، والتأكيد على انطباق معاهدة جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب الصادرة في 12 (أغسطس) 1949، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها "القدس

الشرقية". ركز مشروع القرار على منح فلسطين وضع دولة مراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بالحقوق والامتيازات المكتسبة، ودور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بموجب القرارات والممارسة ذات الصلة. وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله في دولته فلسطين على أساس حدود العام (1967). ونصّ على حث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات في نظام الأمم المتحدة، على مواصلة دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني في نيل حقه في تقرير المصير، وفي الاستقلال والحرية. (علاونه، 2013:

(13-12)

أكد الطلب أن الحراك الفلسطيني من أجل الحصول على اعتراف دولي وعضوية في الأمم المتحدة، لا يؤثر على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطوة لا تؤثر على قدرة المنظمة في تعزيز الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني وحمايتهم. وأن اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين لا يمكن أن يغير - في حد ذاته- من القوانين الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

www.nad-plo.org/atemplate.php?id=151

ويمكن القول أن الطلب الفلسطيني كان واضحاً في الحفاظ على مكانة ومكاسب منظمة التحرير الفلسطينية، وخصص بنداً بهذا الخصوص في طلب رفع مكانة فلسطين في المنظمات الدولية، وأكد على ضرورة منح فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

بناءً على طلب منظمة التحرير، وبدعم العديد من دول العالم المؤيدة للقضية الفلسطينية ورعايتها؛ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ(67) بتاريخ 29 (نوفمبر) 2012 قرارها رقم 19/67 المعنون باسم "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" والذي تضمن من - جملة أمور عدة - قراراً تاريخياً بـ"منح فلسطين مركز الدولة غير العضو، لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع وبالممارسة المعمول بها بهذا الشأن" حيث أيدت القرار (138) دولة، وعارضته فقط (9) دول، وامتنعت (41) دولة عن التصويت. (أبو دقة، 2012: 32).

ويبدو أن الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو (مراقب)، مؤشر على نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في إحداث تحولات في الموقف الدولي تجاه الصراع في المنطقة، مما عكس حالة من القناعة لدى غالبية دول العالم، بأن الصراع في المنطقة لن يتم حله إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ويمكن القول أن زهاب السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة بهدف الاعتراف بها كدولة مستقلة كاملة العضوية هو أمر محمود، ولكن كان ينبغي عليها الذهاب والمطالبة بحدود عام 1947 م أو قرار التقسيم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 (نوفمبر) 1947، باعتباره السند القانوني والتاريخي المنشئ للدولة اليهودية والذي استندت عليه دولة إسرائيل عند إعلانها عام 1948 م، رغم أن هذا القرار ظالم وغير شرعي.

بشكل عام نستطيع القول: إن الدبلوماسية الفلسطينية حققت انتصاراً كبيراً على الدبلوماسية "الإسرائيلية"، فقد أعادت الدبلوماسية الفلسطينية القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث الدولية، واستطاعت أن تشكل انتفاضة فلسطينية سياسية وسلمية ودبلوماسية في وجه العجرفة والتعنت الإسرائيلي، ورفضاً للانحياز الأمريكي، وإحراجاً للولايات المتحدة وسياسة ازدواجية المعايير التي تنتهجها تجاه الحق الفلسطيني.

وبالنظر إلى الدول التي أيدت القرار أو امتنعت أو عارضت نستطيع القول: أن المجتمع الدولي بشكل عام يدعم الحقوق الفلسطينية، ويدعم قرار الأمم المتحدة، وهو أمر مهم يعطي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني قوة للتحرك على الصعيد الداخلي والعربي.

3- تبعات حصول فلسطين على دولة غير عضو "مراقب":

إن اعتماد الجمعية العامة قرارها 19/67، ومنح فلسطين مكانة دولة غير عضو في المنظمة الدولية بصفة مراقب، تترتب عليه واجبات تدخل ضمن واجبات الدول في القدرة على الدخول بعلاقات فاعلة مع أشخاص القانون الدولي من الدول والمنظمات الدولية، وفقاً لاتفاقية (مونتيديو) المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها لعام 1933، ولا سيما تلك التي تعمل في المجال الإنساني كاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وهي الاتفاقيات التي تشكل أساس ومضمون القانون الدولي الإنساني. وهذا من شأنه أن يعزز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي، ويكسبها مكانة الدولة الفاعلة.

لذلك تناولت تبعات حصول فلسطين على دولة مراقب من خلال الآتي:

أولاً- انضمام دولة فلسطين إلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

يمنح اكتساب فلسطين مركز "الدولة" الحق في الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية، مثل: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي، ومنظمة السياحة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الملاحة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، واتحاد البريد العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها، وتتوقف مشاركة فلسطين في هذه المنظمات الدولية على العديد من الاعتبارات السياسية والقانونية، وكذلك حسب موقف الدول الفاعلة الدولية والإقليمية. (أبو دقة، 2012: 43)، وعليه ينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية التحرك والتوجه للانضمام للمنظمات الدولية، للاستفادة منها في تحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني.

ثانياً- حق الانضمام إلى محكمة العدل الدولية:

"إن رفع صفة وتمثيل فلسطين إلى دولة غير عضو، سيمكّنها من أن تصبح طرفاً في قضايا ينظر فيها من قبل محكمة العدل الدولية". (عريقات، 2012)، والتي تختص في القضايا والمنازعات بين الدول فقط، حيث إن للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي تُرفع إلى المحكمة، بمعنى أن ولاية المحكمة مقصورة على الدول وحدها، فهي التي لها دون سائر أشخاص القانون الدولي حق التقاضي أمامها، وهكذا لا يجوز للأفراد والجماعات والوحدات السياسية من غير الدول طلب القضاء، ويتطلب الاحتكام إلى قرارات محكمة العدل الدولية موافقة الطرفين المتنازعين حول قضية ما للجوء والاختصاص أمام هذه المحكمة الدولية. وقد يتيح هذا الخيار مستقبلاً آليات جديدة لحل النزاعات وتفسير المعاهدات وغيرها مع دولة إسرائيل في حال موافقتها على الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، مما يعنى الاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. (أبو دقة، 2012: 42)

وعليه فإنه يتوجب على الدبلوماسية الفلسطينية الانضمام إلى محكمة العدل الدولية، لأن ذلك سيتيح لها إمكانية طلب إصدار فتاوى حول مسائل معينة، منها ما يتعلق بالتمييز العنصري،

وكذلك طلب فتوى حول وضع الاحتلال طويل الأمد، والجدار العازل الذي أقرت المحكمة بعدم شرعيته.

ثالثاً- حق الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية:

يعتبر الانضمام أو التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هو الخطوة الأولى التي يجب على الدولة الفلسطينية القيام بها حتى تكون طرفاً فيه عندئذ تتمتع بما يقره لها هذا النظام من مزايا في ملاحقة المتهمين الإسرائيليين وتحمل ما يرتبه عليها من التزامات.

باستقراء ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتضح لنا بأن المحكمة قد أنشئت بموجب معاهدة دولية اتفق عليها واضعو نظام روما الأساسي عام 1998م، ولقد نظمت المادة (125) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أحكام التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام، وذلك على النحو التالي: (الكيلاني، 2013: 55)

1- يفتح باب التوقيع على هذا النظام الأساسي أمام جميع الدول في روما، بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في 17 (يوليو) 1998، ويظل باب التوقيع على النظام الأساسي مفتوحاً بعد ذلك في روما، بوزارة الخارجية الإيطالية، حتى 17 (أكتوبر) 1998. وبعد هذا التاريخ يظل باب التوقيع على النظام الأساسي مفتوحاً في نيويورك بمقر الأمم المتحدة حتى 31 (ديسمبر) 2000.

2- يخضع هذا النظام الأساسي للتصديق أو القبول أو الموافقة من جانب الدول الموقعة، وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

3- يفتح باب الانضمام إلى هذا النظام الأساسي أمام جميع الدول، وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

مما سبق يتضح لنا أن دولة فلسطين لكي تصبح عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، عليها أن توقع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية، ثم تودع صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وبذلك تصبح دولة فلسطين عضواً كاملاً في المحكمة الجنائية الدولية.

وقد بينت المادة (126) من نظام روما الأساسي وقت بدء هذا النظام، بقولها: "يبدأ هذا النظام الأساسي في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة".

وبالفعل تم بتاريخ 17 (يوليو) 1998، التصويت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم أصبح نافذاً في 1 (يوليو) 2002، بعد أن صادقت عليه ستون دولة. (يشوي، 2010: 143)

وبالتالي يتوجب على الدبلوماسية الفلسطينية العمل على انضمام دولة فلسطين لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يخولها -بعد الانضمام- ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في الحرب على غزة عامي 2008-2009، وكذلك الحرب على غزة 2012 و2014، وجرائم سابقة نفذت ضد الفلسطينيين على مدار سنوات الاحتلال منذ عام 1948 حتى هذه اللحظة، مع مراعاة أن الجرائم التي تدخل ضمن صلاحيات واختصاص المحكمة هي تلك التي ارتكبت منذ دخول هذا النظام حيز النفاذ وهو اليوم الأول من شهر (يوليو) 2002.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المكاسب السياسية والقانونية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي: (المدلل، 2013: 21-27)

1- يعتبر هذا القرار خطوة انتقالية من دولة "مراقب غير عضو"، إلى مرحلة العضوية الكاملة، وهناك شواهد تاريخية عديدة لـ(16) دولة مرت بهذه المرحلة مع اختلاف المدة في عملية الانتقال إلى دولة كاملة العضوية، وهي: سويسرا، كوريا الجنوبية، ألمانيا الاتحادية، كوريا الشمالية، اليابان، جمهورية فيتنام الجنوبية، إيطاليا، فنلندا، النمسا، ألمانيا الديمقراطية، الكويت، إسبانيا، فيتنام الموحدة، بنغلاديش، موناكو. وهو ما يشير إلى أن الأمر ليس أمراً قانونياً محضاً، بل هو أمر سياسي في معظمه.

2- إنهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية، وتكريس اعتبار الأراضي الفلسطينية "أراضي دولة محتلة" وليست أراضي متنازع عليها، عكس ما تزعمه إسرائيل، وبعض دول الغرب .

3- الاعتراف يخرج إقامة "دولة فلسطين" من مربع المفاوضات الثنائية التي تصر إسرائيل عليها لتحقيق أهدافها، إلى مربع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أي أن ميلاد فلسطين وإعادتها إلى خارطة الجغرافيا ليس نتيجة للمفاوضات، بل نتيجة عمل يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومن منطلق حق الشعوب في تقرير مصيرها.

4- قد تكون الدلائل الفعلية للاعتراف بقيام دولة فلسطينية أقل بكثير من التوقعات الفلسطينية، لكن الدول التي اعترفت بالقرار سوف تسعى على النقيض من الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية إلى رفع علاقاتها الدبلوماسية الثنائية مع فلسطين إلى درجة أعلى، والدخول في معاهدات ثنائية معها، أو منح فلسطين حصانة سيادية، ولممثليها حصانة دبلوماسية، ورفع تمثيل بعثتها إلى درجة سفارة، كما حدث مع الكثير من الدول مثل: إيرلندا، السويد، النرويج، النمسا، قبرص، استونيا، تركيا، لبنان، الكويت. مع التلميح من قبل بعض الدول الأخرى كفرنسا لرفع التمثيل. وفي المقابل، رفع تمثيل الدول الأجنبية في دولة فلسطين، من ممثلات للدول إلى سفارات وقنصليات، لالنتهاء من تعقيدات الحصول على الفيزا، وتسهيل إجراءات السفر أمام الفلسطينيين.

5- رغم أن هذا القرار لا يعطي دولة فلسطين الحق في التصويت في هيئات الأمم المتحدة الرئيسة، بما في ذلك الجمعية العامة، ولن يسمح بانتخابها لمناصب أو أن تتولى مناصب في هذه الهيئات، إلا أنه سوف يضمن لها توسيع إطار حقوق المشاركة في أعمال ومداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحاولة التأثير في مواقف الآخرين، عبر إبداء وجهة النظر قبلاً أو رفضاً، لمشاريع القوانين والقرارات، والتنظير لوجهة النظر الفلسطينية، وتحشيد الآخرين خلفها.

6- بإمكان فلسطين الآن اختيار الأنظمة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية والاقتصادية بحرية؛ نظراً لارتباط حق تقرير المصير للشعوب المكافحة باختيار هذه الشعوب لأنظمتها المختلفة، فدولة فلسطين الآن شخص من شخوص القانون الدولي، فالقيود الإسرائيلية في اتفاقيات أوسلو لم تعد سارية المفعول.

7- فتح القرار آفاقاً رحبة من العمل الدبلوماسي والسياسي والقانوني والثقافي لصالح القضية الفلسطينية، وفتح آفاقاً أهم، على صعيد تفعيل كل الإمكانيات الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

8- يعتبر هذا الاعتراف الأممي عودة للمرجعية الأممية، واستحضاراً للقرارات المؤيدة للحقوق الفلسطينية المشروعة، والتي سوف تسمح بالمزيد من المبادرات لتدويل الصراع، عن طريق تمكين الفلسطينيين من طرح القضايا أمام المنظمات الدولية ذات الصلة في فض النزاعات، بدلاً من طرحها على مائدة المفاوضات. كما يمثل رصيماً مهماً للفلسطينيين والعرب لمحاسبة إسرائيل على عدوانها، وانتهاكاتها غير المتوقفة لتلك المرجعيات والمواقف والقرارات، وصولاً إلى تجريم الاحتلال وملاحقته ونزعة الشرعية عنه.

9- الاعتراف المتبادل بين الدول يعني وجود حقوق وامتيازات متبادلة بين فلسطين وبقية الدول التي اعترفت بها، حقوق سياسية ودبلوماسية واقتصادية وتجارية وثقافية، إضافة إلى إمكانية إضفاء الشخصية القانونية على هذه الدولة، كفاعل دولي تستطيع أن تقيم علاقات، وأن تبني تعاقبات واتفاقيات مع دول العالم.

ويرى الدكتور هاني البسوس، " أن التصويت لفلسطين "دولة غير عضو"، إنما هو انتصار سياسي وقانوني كبير للشعب الفلسطيني وللدبلوماسية الفلسطينية، فمعظم دول العالم صوتت لصالح الطلب الفلسطيني بانضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة مراقب (البسوس، 2014)، وعلى ما يبدو أن هناك توجهاً سياسياً عاماً لإقامة الدولة الفلسطينية.

فيما يرى الدكتور حمد الفرا، أن قرار الجمعية العامة "لا قيمة له فعلياً"، مبرراً ذلك بقوله: "إن هذا القرار لم يأت بجديد، فقد تغيرت وضعية تمثيلنا بالأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى "فلسطين" ثم "دولة فلسطين" منذ عام 1988، وبالتالي الاعتراف الأخير بدولة فلسطين بوضعية مراقب هو تحصيل حاصل" (الفرا، 2014).

يؤيده في ذلك السفير السابق أسعد أبو شرح، بقوله: "إن الاعتراف بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية، قد يفيدنا كثيراً من الناحية المعنوية، ولكن على أرض الواقع لا يحقق إنهاء احتلال، ولا إنهاء حصار، ولا تحرير وطن، ولا عودة لاجئين، الذي يحقق عودة اللاجئين وتحرير الوطن هو النضال والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني، وبالكفاح المسلح. (أبو شرح، 2014)

وعليه فإن الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو "مراقب"، يعتبر إنجازاً دبلوماسياً معنوياً شرط التمسك بمنظمة التحرير وبتمثيلها للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبحق الشعب في تقرير مصيره، والتمسك بالكفاح المسلح، وثقافة المقاومة، وتعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، مع استمرار الصراع، حتى يتم تحقيق الهدف الرئيس وهو إنهاء الاحتلال.

إن ما يمكن أن نسميه إنجازاً دبلوماسياً على المستوى الدولي، وحتى في ظل المعارضة الإسرائيلية والأمريكية له، لا يعادل ذرة رمل في ميزان القيمة القانونية والسياسية والتمثيلية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً- تأثير قبول فلسطين دولة مراقب على عضوية منظمة التحرير والتمثيل الدبلوماسي الفلسطيني:

بتاريخ 22 (نوفمبر) 1974، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3237 بشأن منح مركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، وفي العام 1988 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 177/43، الذي تضمن الاعتراف بإعلان دولة فلسطين، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 15 (نوفمبر) 1988، وقررت كذلك أن يستعمل في منظومة "الأمم المتحدة" اسم "فلسطين" اعتباراً من 15 (ديسمبر) 1988، بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقرارات والممارسة ذات الصلة.

كما نص القرار الجديد رقم 19/67 على "منح فلسطين مركز الدولة غير العضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع وبالممارسة المعمول بها بهذا الشأن". (www.un.org)

تشير كافة القرارات الدولية ذات الصلة بالتمثيل الفلسطيني، إلى التأكيد على حفظ مكانة "منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني"، مما يبده وبشكل جزئي المخاوف التي تمت إثارتها من قبل بعض المؤسسات الأهلية والنخب الفلسطينية، بشأن تفويض شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية. (أبو دقة، 2012: 45)

أما الدكتور محمود العجرمي فيرى أن الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الدولي في ظل الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، يصبح غير قائم وبالتالي من يمثل الشعب الفلسطيني الآن ليس منظمة التحرير، وإنما الذي يمثل الشعب الفلسطيني هو الدولة الفلسطينية، وهذا - بدوره - يمثل خطورة كبيرة على القضية الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين، باعتبار أن منظمة التحرير تمثل الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، بينما الدولة المراقب تمثل الفلسطينيين الموجودين ضمن حدود الدولة (1967). (العجرمي، 2014)

في حين يرى الدكتور جبر أبو النجا، أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل إطاراً جامعاً للشعب الفلسطيني، وأنها جاءت في وقت صعب على الشعب الفلسطيني، حيث كان فاقده الهوية وفاقده البوصلة، واستطاعت المنظمة أن تجعل للشعب الفلسطيني كياناً فلسطينية محترمة عبر الدم والعرق والجهد وكل أدوات النضال السياسي ومن بينها العسكري، وأن الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو (مراقب)، لا يتناقض مع منظمة التحرير، ولا يشكل إلغاءً لها ولا لما قامت به، بل يشكل لها إضافة وتزكية ودعمًا ومؤازرة، وأن الشعب الفلسطيني ممثلاً بقيادته، يخاطب العالم عبر الدولة (المراقب) من منبر آخر، وبأسلوب آخر، وبفلسفة أخرى، وبالتالي لا يوجد تناقض بين الطرفين. (أبو النجا، 2014)

ويرى مقبول، أن القرار تضمن الاعتراف أو التأكيد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومجمل ما ورد في هذا القرار المهم والتاريخي بالنسبة لنا كشعب فلسطيني يعتبر إنجازاً من الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، في السنوات الأخيرة. (مقبول، 2013: 82)

وكان مركز (بديل)، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين قد بعث برسالة مفتوحة إلى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن مشروع (دولة فلسطين) بتاريخ 27 (أغسطس) 2011، أعرب فيها أن مشروع "دولة فلسطين" سيؤدي إلى المساس بالوضع القانوني والتمثيلي لمنظمة التحرير، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتحظى بوضع مراقب في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. فإذا كانت الخطوة ستنتهي عملياً بإسناد تمثيل الشعب الفلسطيني إلى "دولة فلسطين" المنوي الاعتراف بها، أو إعلانها على حدود العام (1967)، فإن ذلك يعني في المقابل إلغاء وضع لمنظمة التحرير

الفلسطينية في الجمعية العامة، إذ لا يجوز أن يمثل ذات الشعب أكثر من طرف لدى الأمم المتحدة. وحتى بافتراض التمسك باسم منظمة التحرير الفلسطينية لفظياً، أو بقاء ذات الأشخاص مسؤولي بعثات فلسطين هم أنفسهم يشغلون ذات المقاعد، فإن ذلك -شئنا أم أبينا- لن يقلل من مخاطر المساس بشمولية مفهوم وحدة ووحداية التمثيل الذي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية. (علاونه، 2013: 14)

وفي هذا الإطار يشير السفير السابق أسعد أبو شرح، إلى أنه يخشى أن يكون تمثيل الدولة على حساب منظمة التحرير؛ لأن الأمم المتحدة لا تقبل تمثيلين، فإذا قبلت الدولة بعضوية كاملة يقوم العالم بالتوقف عن قبول منظمة التحرير كعضو مراقب يمثل الشعب الفلسطيني، وينحصر تمثيل الشعب الفلسطيني في الدولة التي لا تمثل سوى جزء من الشعب الفلسطيني يعيش في الضفة وغزة، أما الفلسطينيون في المنافي لا يمثلهم أحد، ومن هنا قد يكون هناك تأثير كبير على حق العودة وقضية اللاجئين، وهذا ليس في صالح الشعب الفلسطيني، ويرى أن التمسك بمنظمة التحرير أهم من الدولة، لأن التحرير يسبق الدولة. (أبو شرح، 2014)

وعليه، يميل الباحث مع الاتجاه الذي يرى في الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، سيؤدي إلى المساس بالوضع القانوني والتمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وستمثل هذه الدولة سكانها فقط، وبالتالي ستتغير أجندة المفاوضات المستقبلية مع إسرائيل، لذا يجب الحفاظ على استمرار دور منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، لضمان أن تبقى قادرة على الحفاظ على تمثيل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

أما فيما يتعلق بمستقبل التمثيل الدبلوماسي، فنجد أن هناك العديد من الدول العربية والأجنبية قامت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى مستوى دبلوماسي كامل، أسوة بسفارات الدول المستقلة، بعد أن كانت في السابق مجرد بعثة قنصلية تشرف على العمل الإداري الخاص بمصالح ورعايا الفلسطينيين في الخارج، حيث وقعت دولة فلسطين العديد من الاتفاقات الخاصة بالتبادل الدبلوماسي مع وزراء الخارجية الأجانب، باعتبار أن هذه الخطوة مهمة في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، ولا سيما وأن كثيراً من هذه العلاقات الدبلوماسية تمت وتطورت ما قبل الاعتراف بمركز دولة مراقب بتاريخ 29 (نوفمبر) 2012.

ومن بين الدول التي سارعت بالاعتراف بدولة فلسطين ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة، أسوة بالدول المستقلة، هي:

1- رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في إيطاليا إلى مستوى بعثة، حيث قدم سفير دولة فلسطين لدى إيطاليا صبري عطية، أوراق اعتماده للرئيس الإيطالي نابوليتانو بتاريخ 11 (يناير) 2012. وكان الرئيس الإيطالي أعلن عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في إيطاليا إلى مستوى بعثة، بمؤتمر صحفي عقده في روما مع الرئيس محمود عباس. (صحيفة فلسطين، 16 مايو 2011)

2- رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في السويد إلى مستوى سفارة، وكان ذلك بتاريخ 30 (يونيو) 2012. (صحيفة الأيام، 30 يونيو 2012)

3- أعلن وزير خارجية النرويج يوهانس ستوره، أن بلاده قررت رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى مستوى سفارة كاملة. ورحبت الرئاسة الفلسطينية بهذا القرار واعتبرته معزراً للاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. (صحيفة القدس، 16 ديسمبر 2012).

4- أعلنت وزارة الخارجية البلجيكية، رفع مستوى تمثيل الفلسطينيين لديها إلى مستوى بعثة يحمل رئيسها صفة سفير. (صحيفة القدس، 9 نوفمبر 2013)

5- الدنمارك وفنلندا يقرران رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لكلتا الدولتين إلى درجة سفارة، وذلك بتاريخ 4 (مايو) 2013. (الحياة الجديدة، 5 مايو 2013)

وعليه يمكن القول أن التوجه العام لدى كثير من دول العالم هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإقامة التبادل الدبلوماسي معها، وهو يعتبر نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الفلسطينية التي استطاعت أن تحشد عدداً كبيراً من الدول إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني، وأن تناصره في المحافل الدولية بل وفي كل مكان؛ ولذلك على الدبلوماسية الفلسطينية أن تستثمر ذلك من أجل كسب مزيد من الحلفاء والمناصرين من دول العالم إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولت مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة، ووقفت على خلفياتها والمراحل التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية ومستقبلها بعد الاعتراف بدولة فلسطين غير عضو، فإن الباحث توصل إلى جملة من النتائج هي على النحو التالي:

1- تُعدّ فلسطين شخصاً من أشخاص القانون الدبلوماسي الدولي، والذي يعتبر أحد فروع القانون الدولي العام، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الاعتراف بحركات التحرر كشخص من أشخاص القانون الدولي العام.

2- لم تتجح الدبلوماسية الفلسطينية في مفاوضات مدريد وواشنطن من تحقيق أي إنجاز يذكر، وذلك بسبب التعنت الإسرائيلي، وتبني الإدارة الأمريكية للموقف الإسرائيلي.

3- عززّ حصول منظمة التحرير الفلسطينية على حق العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية من مكانتها عالمياً منذ عام 1974م، وأدى إلى اعتراف الدول بها في العام 1988م كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، مما جعل لها الحق في إرسال بعثات دبلوماسية، وإقامة علاقات مع الدول. وبالتالي كانت المنظمة هي الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي للفلسطينيين.

4- إن الاعترافات الدولية المتتالية بدولة فلسطين ورفع تمثيلها الدبلوماسي لدى العديد من دول العالم، هو اعتراف واضح وصريح بالحق الفلسطيني وبمدى فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية.

5- أثار إنشاء وزارة الشؤون الخارجية عام 2003، وتوليها مسؤولية ومهام العلاقات الخارجية، العديد من الإشكاليات حول الجهة المختصة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي لدى الفلسطينيين في ظل وجود وزارة تختص في العمل الخارجي ووجود دائرة سياسية لها ذات الاختصاص، مما يعني ازدواجية الأجهزة الفلسطينية المختصة بالمهام الدبلوماسية، وهو ما سبب في حرف بوصلة العمل الدبلوماسي وإرباكه.

6- أضر الانقسام بالمشروع الوطني الفلسطيني، وأظهر الشعب الفلسطيني مقسماً ومفترقاً وغير متحد على أهدافه ومبادئه، وبالتالي استغل الاحتلال الصهيوني الانقسام لخدمة مشروعه،

والعمل على تفتيت الكيانية الفلسطينية، والادعاء أن القيادة الفلسطينية ليست قادرة على الحكم، وهي قيادة ضعيفة لا تستطيع أن تقود العملية السلمية.

7- إن الوحدة الوطنية ضرورة وطنية كبرى، على قاعدة برامج وطنية تؤكد على الثوابت الوطنية المعروفة لشعبنا الفلسطيني، وبالتالي التوافق الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وتوحيد البرامج السياسية لمختلف الفصائل الفلسطينية، هو مطلب حيوي وأساسي للفلسطينيين، فلا يمكن مواجهة العدو ومعوقاته في ظل حالة تشردم.

8- إن نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في الحصول على قرار من الجمعية العامة وبأغلبية تزيد عن الثلثين بالاعتراف بها كدولة غير عضو وذلك في 29 (نوفمبر) 2012، والوقوف عليه يجعل مصير القرار كمصير عشرات القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة التي بقيت حبراً على ورق.

9- يعتبر منح الدولة الفلسطينية صفة الدولة المراقبة غير العضو في منظمة الأمم المتحدة، على الرغم من أنه يدلّ على شرعية وأحقية الدولة الفلسطينية في الوجود، إلا أنه غير عادل بحقها، لأن الدولة الفلسطينية هي الأصل وأن دولة "إسرائيل" التي تم الاعتراف بها كدولة كاملة السيادة بمجرد قيامها عام 1948 م، استناداً لقرار التقسيم رقم 181 الصادر عام 1947 م، هي دخيلة على هذه الدولة الأم.

10- يحق للدولة الفلسطينية باعتبارها دولة مراقبة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة، الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره معاهدة دولية، وبالتالي تتمتع بكافة الحقوق وتحمل كافة الالتزامات المنصوص عليها في هذا النظام، وتستطيع عندئذٍ تقديم شكاوى ودعاوى ضد مجرمي الحرب "الإسرائيليين".

ثانياً- التوصيات:

من خلال استعراض الدراسة لمستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، فإنها توصي بما يلي:

1- إنهاء الانقسام وإعادة توحيد مؤسسات السلطة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على عقيدة وطنية وأسس مهنية، وتشكيل حكومة توافق وطني تمهد الأجواء لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، وتجسد الدولة على أرض الواقع. والاستفادة من المصالحة الفلسطينية، في إظهار الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي أمام المجتمع الدولي، موحداً ومتفقاً على أهدافه ومبادئه، والعمل على تعزيز الإنجازات السياسية والدبلوماسية على المستويات كافة، ومنع الاحتلال من استخدام ورقة الانقسام لإضعاف الموقف السياسي والتفاوضي والدبلوماسي الفلسطيني.

2- سن قانون يجعل عضو المجلس التشريعي عضواً في المجلس الوطني، ويكون ممثلاً للفلسطينيين في الداخل، وبقية المجلس الوطني يكون من الفلسطينيين في الخارج، وبالتالي يصبح التمثيل كاملاً وشاملاً.

3- العمل على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وضم كافة الفصائل الفلسطينية لها، واستعادة خطاب التحرر الوطني بعيداً عن خطاب صناعة السلام، وإجراء مراجعة فلسطينية داخلية تشمل القضايا الرئيسية: السلطة والدولة والمفاوضات والمقاومة والمنظمة، لاستخلاص العبر ووضع رؤية فلسطينية جديدة قادرة على توحيد الجهود الفلسطينية خلف مشروع وطني فلسطيني يُجمع الكل عليه.

4- على الدبلوماسي الفلسطيني استغلال كافة المؤسسات الدولية وقوانين الدول المختلفة لدعم الحقوق الفلسطينية وفضح الإجرام الصهيوني، واستغلال الوضع الجديد كعضو مراقب في الأمم المتحدة لتقديم الشكاوى على جرائم الحرب الصهيونية وعلى انتهاكاتهم للحقوق الفلسطينية، وأن يكون ذلك وفق دراسات قانونية وسياسية استراتيجية.

5- العمل على تفعيل قرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة، وبلورة رأي عالمي داعم لحق العودة.

6- العمل على إصلاح الدبلوماسية الفلسطينية عن طريق تعزيز دور الشتات وإشراكه في برنامج المنظمة الذي يجب أن يستند إلى رؤية كفاحية تستند إلى حقوق شعبنا بالحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

- 7- تفعيل دور السفارات الفلسطينية بالخارج على صعيد المهمات الموكلة بها، أو على صعيد العاملين بها بحيث يراعى مبدأ الكفاءة ومدة خدمة طاقم السفارة، ومشاركة كافة ألوان الطيف الفلسطيني في البعثات الدبلوماسية، وتعزيز الروابط ما بين السفارات والجاليات الفلسطينية الموجودة في كل بلد.
- 8- إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار الجامع، وأن تكون الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هي المرجعية في تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، بعد أن يتم إعادة بنائها ودمقرطتها على أسس وطنية.
- 9- مواصلة المعركة الدبلوماسية في الأمم المتحدة بالتوجه لمجلس الأمن لانتزاع قرار بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية، وتكثيف الجهد الدبلوماسي لدفع الدول التي صوتت على قرار الاعتراف بفلسطين دولة إلى تحويل الممثلات الفلسطينية إلى سفارات.
- 10- توصي بمزيد من الدراسات حول التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني مما قد يفيد الدبلوماسيين الفلسطينيين وأصحاب القرار.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- إبراهيم، أحمد حلمي. (1986). "الدبلوماسية_ البروتوكول_ الإتيكيت". القاهرة: عالم الكتب.
- أبو هيف، علي صادق. (1970). القانون الدبلوماسي. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الأشعل، عبد الله. (1988). المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الأغا، إحسان والأستاذ، محمود. (2003). مقدمة في تصميم البحث التربوي. ط3، غزة: مطبعة الرنتيسي.
- اندرلين، شارل. (1998). اسرار المفاوضات الاسرائيلية العربية. ترجمة: صباح الجهيم، دمشق: دار الفاصل.
- البرغوثي، إياد. (1997). النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. ط1، رام الله، فلسطين: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- البرغوثي، مروان. (2010). الاداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006). بيروت، لبنان: مركز الوحدة للدراسات العربية.
- بركات، جمال. (1985). الدبلوماسية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها. الرياض: مطابع الفرزدق.
- بشارة، خضر. (2003). أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- البكري، عدنان. (1985). العلاقات الدبلوماسية والتقنلية. الكويت: دار الشراع للنشر.
- بن طلال، الحسن. (1981): حق الفلسطينيين في تقرير المصير" دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة. مطبوعات كورونيت: لندن وميلبرون: نيويورك.
- التميمي، عز الدين الخطيب. (2000). الإسلام وقضايا العصر. (ط1)، عمان: مكتبة الرأي.

- توام، رشاد. (2013م). دبلوماسية التحرر الوطني.. التجربة الفلسطينية. بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية: فلسطين.
- توما، إميل. (1981). جذور القضية الفلسطينية. (ط4)، دن.
- جار، تيد روبيرت. (2003). "مقارنات ودلالات سياسية في: ثورات أواخر القرن العشرين. (د.ن).
- الجمال، يحيى. (1963). الاعتراف في القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حافظ، محمد شوقي عبد العال. (1992). الدولة الفلسطينية : دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحجيري، عبد الله. (1979). الصين والشعوب العربية. بيروت: دار الفارابي.
- حسن، غازي. (1986). الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة "دراسة قانونية". الدوحة: المطبعة الأهلية.
- حسين، زكريا. (2005). القضية الفلسطينية إلى أين. القاهرة: مكتبة دار الهلال.
- حسين، غازي. (1993). الفكر السياسي الفلسطيني. دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحمد، جواد. (1997). المدخل إلى القضية الفلسطينية. سلسلة دراسات رقم (21)، عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- حميد، راشد. (1975). مقررات المجلس الوطني الفلسطيني "1964-1974". سلسلة كتب فلسطينية 64. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني.
- الهوراني، فيصل. (1980). الفكر السياسي الفلسطيني "1964-1974". وكالة أبو عرفة. القدس.
- خلف، محمود. (2010). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. (ط1)، (د.ن).
- خلف، محمود. (1997). الدبلوماسية، النظرية والممارسة . بيروت: المركز الثقافي العربي.

- دهيش، هشام بن عبد الملك (2007). القانون الدولي العام. (الالكتروني).
- راتب، عائشة. (1963). التنظيم الدبلوماسي والقنصلي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- روي، أنطونيو. (1998). مع عرفات في فلسطين، تاريخ العلاقات الفلسطينية - الايطالية. ترجمة: مجير الأحمد (عودة)، ط1، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية.
- الزفروقي، محمد مختار. (1972) : ترجمة " دراسات دبلوماسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- السامرائي، شفيق عبد الرازق. (2011). الدبلوماسية. لندن: دار الحكمة.
- سرحان، عبد العزيز محمد. (1989). الدولة الفلسطينية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سري الدين، رجا. (1992). المفاوضات العربية - الاسرائيلية (1949-1991). ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق.
- سلطان، حامد؛ وراتب، عائشة؛ وعامر، صلاح الدين. (1984). القانون الدولي العام. ط3، القاهرة: دار النهضة العربية.
- شاش، طاهر. (1995). المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة - أريحا. ط1، القاهرة: دار الشروق.
- الشامي، علي حسين. (2007م). الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. ط3، لبنان : رشاد برس.
- الشاوي، هشام. (1966). الوجيز في فن المفاوضات. بغداد: مطبعة شفيق.
- شتراير، ج. (1982). الأصول الوسيطة للدول الحديثة. ترجمة م. عيتاني، ط1، بيروت: دار التنوير.
- الشريف، ماهر. (1995). البحث عن كيان. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
- الشقيري، أحمد. (1971). من القمة إلى الهزيمة. ط1، بيروت: دار العودة.

- شليبي، السيد أمين. (1988). "في الدبلوماسية المعاصرة". القاهرة: عالم الكتب.
- صادق، حيدر بدوي. (1996). مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالات الحديث: البعد العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- صالح، محسن. (2012). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان.
- صايغ، يزيد. (2003). الحركة الوطنية الفلسطينية "1964-1974"، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
- صايغ، يزيد والشفاقي، خليل. (1998). تقرير فريق العمل المستقل. برئاسة ميشال روكارد، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية- برعاية مجلس العلاقات الخارجية. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس.
- الطائي، عادل أحمد. (2009). القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص. عمان: دار الثقافة.
- الطائي، عادل. (2010). القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص. ط2، عمان: دار الثقافة.
- الطبيب، مولود زايد. (2007). علم الاجتماع السياسي. ط1، بنغازي: دار الكتب الوطنية.
- أبو عامر، علاء. (2004). العلاقات الدولية الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والاستراتيجية. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عباس، محمود. (1994). طريق أوسلو. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع .
- أبو عبا، سعيد. (2009). الدبلوماسية، تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها. ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع.
- أبو عفيفة، طلال. (1998). الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية "1897-1997". (ط1)، (د.ن).

- عبد ربه، حسن. (1999). غصن الزيتون الفلسطيني "القدس، مدريد، واشنطن". بيت لحم: دار البيان.
- عبد الرحمن، أسعد؛ وآخرون. (1987). منظمة التحرير الفلسطينية " جذورها، تأسيسها، مساراتها". تحرير أسعد عبد الرحمن، نيقوسيا، قبرص: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
- عبد العزيز، محمد. (1995). ربيع: الحوار الفلسطيني الأمريكي. عمان: دار الجليل للنشر.
- عبد المجيد، أحمد عصمت. (1993). قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي _الإسرائيلي "1947-1974". المجلد الأول، ط3، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عبيدان، يوسف محمد. (1994). التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في النظر والتطبيق. (ط1)، دار القماطي.
- العبيكان، عبد العزيز. (2007). الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي. ط1، مكتبة العبيكان.
- العجومي، محمود. (2011). الدبلوماسية " النظرية والممارسة". غزة.
- عريقات، خالد. (2000). فلسطين على ضوء القانون الدولي. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- عريقات، خالد. (1992). منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية. موسكو: دار التقدم.
- عكاوي، ديب. (2002). القانون الدولي العام. عكا: مؤسسة الأسوار.
- عكاوي، ديب. (1997). حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة. عكا: دار الأسوار.
- الغنيمي، محمد طلعت. (1993). الوسيط في قانون السلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2010م). القانون الدولي العام في السلم. ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2010). القانون الدبلوماسي. (ط1). عمان: دار الثقافة.

- الفتلاوي، سهيل حسين. (2009). الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الثقافة.
- الفتلاوي، سهيل. (2009). التنظيم الدولي. ط9، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، سهيل وحوامدة، غالب. (2009). موسوعة القانون الدولي: القانون الدولي العام، الجزء الأول، مبادئ القانون الدولي العام. ط1، عمان: دار الثقافة.
- فودة، عز الدين. (1961). النظم الدبلوماسية، الكتاب الأول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها. القاهرة: دار الفكر العربي.
- فوق العادة، سموحة. (1973). الدبلوماسية الحديثة. بيروت: دار اليقظة العربية.
- القودة، ناصر. (2007). "أربعة عقود من الدبلوماسية الفلسطينية: تحليل نقدي". مفهوم وممارسة الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية: المؤتمر الدولي الثاني عشر. معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية. جامعة بيرزيت.
- قريع، أحمد. (2006). الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كمال، محمد مصطفى، و نهرا، فؤاد. (2001). صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوبان، هلينا. (1984). المنظمة تحت المجهر. ترجمة سليمان الفرزلي، لندن: مودي برس انترناشونال.
- كورين، جين. (1994). غزة أولاً، لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل و"م.ت.ف"، ترجمة محمود برهوم، ط1، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المجنوب، محمد. (2004). القانون الدولي العام. (ط 5)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- المجنوب، محمد. (1999). الوسيط في القانون الدولي العام. بيروت: الدار الجامعية.
- محمود، أحمد إبراهيم. (2000). الدبلوماسية. القاهرة .
- المحميد، زهير. (2005). المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع. الكويت: مكتب الدراسات الاستراتيجية.

- المدهون، نافذ.(2011). الوجيز في القانون الدولي العام والقانون الدبلوماسي. ط1، غزة. فلسطين.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2010). المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010. تقرير معلومات (14)، بيروت، لبنان.
- المركز القومي للدراسات والتوثيق.(2009). الانتخابات الفلسطينية الثالثة وتغيرات النظام السياسي الفلسطيني، في الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني. إشراف عام: خالد شعبان، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثاني، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.
- المدلل، وليد.(2013). الآثار السياسية لحصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة. ندوة "الفضية الفلسطينية : مشروع تحرر أم دولة"، سلسلة ندوات (2)، ط1، غزة- فلسطين: مركز الدراسات السياسية والتنموية.
- مزيدوات، الحارث. (1989). دولة فلسطين : 5 دراسات قانونية حول فلسطين في الامم المتحدة. الإعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية: تونس.
- مصالحة، عمر.(1994). السلام الموعود . بيروت: دار الساقى.
- مصباح، عامر.(2010). معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- مقلد، إسماعيل صبري.(1991). العلاقات السياسية الدولية. القاهرة : المكتبة الأكاديمية.
- منشورات وزارة الشؤون الخارجية.(2006). الدليل القانوني والتنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية. (ط1)، فلسطين.
- نافعة، حسن.(2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو نحل، أسامة، وشراب، ناجي، وآخرون.(2012). مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

- أبو النصر، عبد الرحمن.(2010). القانون الدولي العام . مكتبة القدس .
- نمر، أحمد.(1985). منظمة التحرير الفلسطينية كشخص في القانون الدولي المعاصر. القدس: نقابة المحامين.
- نوفل، ممدوح.(2000). البحث عن الدولة. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: رام الله.
- نوفل، ممدوح.(1999). النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، في ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، ط1، مواطن: رام الله.
- نيكلسون، هارلود.(1973). تطور النهج الدبلوماسي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الهاشمي، مجدي. (2003). العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- هريدي، صلاح. (2008). العلاقات الدولية : مفهومها وتطورها. الإسكندرية : دار الوفاء.
- هلال، جميل.(1998). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. ط1، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- أبو هيف، علي صادق. (1977). القانون الدبلوماسي والفتنصلي. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- هيكل، محمد حسنين.(1996). المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الوحيدي، فتحي.(1996). التطورات الدستورية في فلسطين (1917-1995). ط2، غزة، فلسطين: مطابع الهيئة الخيرية.
- ياغي، إسماعيل، وبركات، نظام.(1988). دراسات فلسطينية "تاريخية -سياسية". الرياض. (د.ن).
- يشوي، لندة.(2010). المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها. ط1، عمان: دار الثقافة.

ثانياً- رسائل الماجستير:

إسماعيل، هنادي.(2012). الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة. رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

برهم، عبد الله.(2007). إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكليّة والبرنامج". رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.

بودردابن، منيرة.(2008). دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية "دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديموقراطية والحكم الرشيد، جامعة قسنطينة- منتوري- : الجزائر.

ثابت، هيثم.(2008). التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.

أبو جمعة، تيسير.(2010). انتفاضة الأقصى عام 2000 وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية (2000-2008). رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة.

حامد، قصي.(2008). دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006). رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين.

حسن، هيثم موسى. (1999). التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس: القاهرة.

حمد، غازي.(2011). حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، دراسة في المتغيرات السياسية - 2006م. رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج دراسات شرق أوسطية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر: غزة.

أبو رحمة، عماد الدين.(2011).أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية "دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: غزة.

زملط، مصطفى.(2009). مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993-2001). رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس: فلسطين.

سرور، صالح عمرو.(2003). الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة على عملية السلام منذ أواسل. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت: فلسطين.

شكيل، نادية.(2012). حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري- قسنطينة -، الجزائر.

الصمادي، حمزة.(2008). تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية "1964-2006". رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.

عوده، كفاح.(2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا". رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.

عيروط، عصام.(2011). الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين.

فضل، عصام.(2009). دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007). رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين.

الكيلاني، فارس.(2013). أثر الاعتراف بالدولة الفلسطينية على مسؤولية إسرائيل عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني " دراسة تحليلية ". رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر: غزة.

موسى، رائد.(2013). المقاومة اللاعنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي " قطاع غزة نموذجاً (1987-2012)". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين.

موسى، موسى سليمان.(2007). التدخل الدولي الانساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان. رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الوادية، أحمد.(2009). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية " 2001-2008". رسالة ماجستير. برنامج دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر: غزة.

يوسف، غسان.(2009). أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين.

ثالثاً - الدوريات :

- الدجاني، برهان.(تشرين الثاني 1993). الاعتراف المتبادل بين حكومة ودولة إسرائيل وم.ت.ف. المستقبل العربي، ع 117.
- أبو دقة، محمد.(2008). " التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة... واقع وتحديات"، مجلة سياسات ، ع6.
- أبو دقة، محمد.(2012). قرار الجمعية العامة بشأن "مركز فلسطين في الأمم المتحدة". مجلة سياسات، ع (22)، رام الله، فلسطين.
- أبو رمضان، محسن.(2010م). الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها؟. مجلة تسامح. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. ع31. ص7-16.
- سلامة، عبد الغني.(كانون الأول 2009). إشكالية العلاقة بين فتح وحماس. مجلة تسامح، ع 27.
- سياسات.(2012). الطريق الى ايلول. مقابلة مع د. نبيل شعث، ع 16.
- شليبي، السيد أمين. (أبريل 1994). رؤية يوهان هولست لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي. السياسة الدولية، ع116.
- عباس، محمود. (1991). مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد2، ع8.
- عبد الرحمن، حمدي. (ديسمبر 1998). الاردن والقضية الفلسطينية. المستقبل العربي، ع 238.
- عبد الوهاب، أيمن السيد. (يناير 1989). المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية. السياسة الدولية، ع 95 .
- عثمان، عثمان.(2007م). مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة. مجلة جامعة النجاح الوطنية، العلوم الإنسانية. المجلد 21. ع4، ص1114-1144.
- عزت، منى.(2004). " الجماعة الاوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية". صامد الاقتصادي، ع 137-138 .

عزم، أحمد. (ربيع 2013). حرب غزة 2012 و"الدولة": العجز عن تغيير قواعد اللعبة. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 94، ص 135-143.

أبو عياش، رائد أحمد. (يونيو، 2009). الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية. مجلة تسامح. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. ع 25. ص 107-129.

أبو الغد، إبراهيم. (شتاء وربيع 1994). الجذور التاريخية لاتفاق (غزة - أريحا). السياسة الفلسطينية، ع 1-2.

الفاصد، أريان. (شتاء 1998): "التدخل الأوروبي في فلسطين: أهو سياسي أم مالي؟"، مجلة السياسة الفلسطينية، ع 17، ص 30-49.

فياض، علي. (1999). "التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة". صامد الاقتصادي، ع 118، ص 24-92.

المدهون، ربيعي. (1991). ثلاث لقاءات فلسطينية مع بيكر. شؤون فلسطينية، ع 217-218.

مصلح، بسام. (ديسمبر، 1998): الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية. ع 31.

رابعاً - الصحف:

صحيفة الأيام. رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في السويد. 30 يونيو 2012.

صحيفة الحياة الجديدة. رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لدى الدنمارك وفنلندا لدرجة سفارة. 5 مايو 2013.

صحيفة فلسطين. إيطاليا ترفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى بعثة. 16 مايو 2011.

صحيفة فلسطين. 13 مارس 2005.

صحيفة القدس. فلسطين. "زعماء حماس" يزورون سوريا والسودان سعياً إلى إفشال الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي". 18 سبتمبر 1993.

صحيفة القدس. النرويج تعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع فلسطين الى مستوى السفارة الكاملة. 16 ديسمبر 2012.

صحيفة القدس. بلجيكا ترفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها الى مستوى سفير. 9 نوفمبر 2013.

خامساً- الأوراق البحثية والتقارير:

التقدير الاستراتيجي رقم (17). مركز الزيتونة للأبحاث، لبنان. (2009).

تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947-2012). قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان. (يوليو 2012).

توام، رشاد. (39/2011). التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية، قراءة في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية. سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية: فلسطين.

جريش، ألين. (نوفمبر 2010). خلفيات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، 3-4/نوفمبر.

حسن، ميرفت. (مايو، 2004). الشباب و العمل الدبلوماسي في ظل الإصلاح. ورقة عمل مقدمة في ورشة الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني. أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (6)، ط1، جامعة بيرزيت. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت: فلسطين.

الحنطولي، ربيع. (مايو، 2004). الدبلوماسية الفلسطينية والإصلاح "وجهة نظر شبابية". ورقة عمل قدمت لورشة الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني. أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (6)، ط1، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت: فلسطين.

الخالدي، أحمد مبارك. (2000). الأسس والأبعاد القانونية لقيام الدولة وبسط السيادة الفلسطينية. من أوراق ندوة الدولة الفلسطينية واقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة، ط1، عمان: دار الكرمل.

- الرملاوي، نبيل.(2012م). استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم 19/67. مجلة سياسات. رام الله: معهد السياسات العامة. ع22. ص20-30.
- سي علي، أحمد.(نوفمبر، 2010). حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني. مذكرة مداخلة في الملتقى الدولي الخامس للقانون الدولي الإنساني. كلية العلوم القانونية والإدارية. جامعة حسبية بن بو علي: الشلف.
- أبو صوي، محمود.(38/2011). الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي. ورقة عمل، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية: فلسطين.
- عبد الحي، وليد.(ديسمبر، 2012). الدولة الفلسطينية بين الرمزية والمضمون، مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد الرازق، محمد وعبد الغني، أماني.(2012). دراسة: في تحرير مصطلح الدولة المدنية. مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة والطباعة والنشر.
- عبد الفتاح، معتر بالله ورشدي، داليا والقويضي، منى.(مايو، 2006). خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفعالية. ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي. جامعة القاهرة: مصر.
- علاونة، ياسر.(2013). الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة. سلسلة تقارير قانونية رقم (79)، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم".
- القدوة، ناصر. (2012). مسألة الدولة الفلسطينية والأمم المتحدة. بحث مقدم في المؤلف الجماعي حول الكتاب السنوي 9 ، بدون ط ، رام الله، فلسطين، مؤسسة ياسر عرفات.
- لجنة الانتخابات المركزية.(2006). تقرير الانتخابات التشريعية الثانية. رام الله، فلسطين.
- مقبول، أمين.(يناير 2013). فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة (الإنجاز والأهمية والتبعات). ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات. مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي - جامعة القدس المفتوحة. رام الله، فلسطين.

الملتقى الفكري العربي. (2006). التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005 . التقرير السنوي (8)، القدس.

سادساً- المراجع الأجنبية:

Akhtar, Rajnaara.(2008).**The Palestinian Nakba 1948-2008 , 60 Years Of Catastrophe**, Puplished by Friends of Al-Aqsa, Leicester, United Kingdom .

Bell, J. Bowyer. (n.d). Contemporary Revolutionary Organizations: 503-518

David Hoffman,(2002). **‘Beyond Public Diplomacy’**,Foreign Affairs, vol.81,no. 2,

Fodere,P.(1899). **Cours de droit diplomatique**. Vol.1et 11,ed. Pedone, Paris.

Pavlova, Elena.(2006). **From Counter-Society to Counter-State: Jemaah Islamiyah According to PUPJI**. Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore. (23/2/2011) <http://www.isn.ethz.ch>

Karsh ,Efaim. **peace in Middle East** ,London: watkiss Studio Ltd,1994, March/April 2002, p. 85

Ross,Dennis.(2005). **The Missing Peace: The Inside Story of The Fight Washington** : The Washington Institute For Near .For Middle East Peace East Policy

מאעוז, משה. (1985) : ההנהגה הפלסטינית בגדה המערבית, את המהדורה הראשונה, רשאפים, תלאביב, ישראל.

ماعوز، موشيه. (1985) : القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية. ط1، تل أبيب، إسرائيل: رشفيم للإصدار.

תומא, אמיל. (1986) : תנועה הלאומית הפלסטינית והעולם הערבי, מפראס, תל אביב, ישראל.

توما، أميل. (1986). الحركة الوطنية والعالم العربي. تل أبيب، إسرائيل: مفراس.

سابعاً - المواقع الإلكترونية:

براون، ناثن.(2008). زوال حل الدولتين. موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. متاح على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/pb58_brown_sunset_final_arabic.pdf

تقدير استراتيجي (40) : مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن، كانون الأول (2011)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تاريخ الدخول: 2014/5/25. متاح على الرابط: (www.alzaytouna.net/permalink/5889.html)

عباس، إبراهيم.(2011). قراءة سريعة في خطاب أبو مازن في الامم المتحدة. تم الدخول بتاريخ: 2014/5/25. متاح على الرابط: (maannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=423305)

عريقات، صائب.(2012/10/30). ماذا سيحدث في اليوم التالي لفلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة. صحيفة القدس. تم استرجاعه في 2014/5/25 على الرابط: (www.alquds.com/news/article/view/id/394395)

عضوية فلسطين في الأمم المتحدة - أسئلة متداولة، تم استرجاعه في 2014/5/25 على الرابط: (www.nad-plo.org/atemplate.php?id=151)

قريباً.. أبناء حماس من المقاومة إلى العمل في السلك الدبلوماسي. موقع وكالة الأنباء الإسلامية "حق"، تم الدخول بتاريخ: 15/5/2014. متاح على الرابط: www.dawaalhaq.com/?p=231

معلومات اساسية عن المراقبون الدائمون، تم الدخول بتاريخ: 2014/5/24. متاح على الرابط: (www.un.org/ar/members/aboutpermobservers.shtml)

الموقع الرسمي للأمم المتحدة. (www.un.org)

موقع وزارة الخارجية الفلسطينية. (www.mofa.pna.ps)

National Democratic Institute.(2006) Final Report On The Palestinian Legislative Council Elections [Online] Available at:
http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/Palestine2006-NDI-final.pdf

ثامناً - المقابلات الشخصية:

- أبو شرح، أسعد (2014). سفير فلسطين لدى إيرلندا عام 1983م، ورئيس الطواقم الفنية للوفد المفاوض في مدريد. مقابلة شخصية بتاريخ 2014/5/25م، جامعة الأزهر غزة.
- أبو النجا، جبر (2014). سفير فلسطين لدى السنغال، والرأس الأخضر، وغينيا بيساو "2006-2009". مقابلة شخصية بتاريخ 2014/5/28م، غزة.
- الفر، حمد (2014). أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة. مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 2014/6/4م، جامعة الأزهر، غزة.
- العجومي، محمود (2014). مساعد وزير الخارجية الأسبق. مقابلة شخصية بتاريخ 2014/5/20م، جامعة فلسطين، غزة.
- البسوس، هاني (2014). أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة. مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 2014/6/4م، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمد، عبد الرحمن (2014). وزير سابق وعضو الوفد المفاوض في مدريد. مقابلة شخصية بتاريخ 2014/5/1م، جامعة الأزهر، غزة.
- شراب، ناجي (2014). أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة. مقابلة شخصية بتاريخ 2014/6/1م، جامعة الأزهر، غزة.

الملاحق

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.28 و Add.1)]

١٩/٦٧ - مركز فلسطين في الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،


وإذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ تؤكد في هذا الصدد مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير المصير،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠^(١) الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أن من واجب كل دولة أن تعمل، مشتركة مع غيرها أو منفردة، على إعمال مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير المصير، وإذ تؤكد أهمية صون السلام الدولي وتوطيد أركانه على أساس الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وإذ تعيد تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة المنصوص عليه في الميثاق،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الشأن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ و ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس

(١) إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال 

12-47972



٢٠٠٢ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تعيد كذلك تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^(٢)، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل مسألة السجناء،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرار ١٤٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراراتها ١٧٦/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٧/٦٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وجميع القرارات المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية التي تؤكد، في جملة أمور، ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في أن تكون له دولته المستقلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على نحو عادل وفقا للقرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ووقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا تاما،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١٨/٦٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وجميع القرارات المتعلقة بوضع القدس، وإذ تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية، وإذ تشدد على ضرورة إيجاد وسيلة عن طريق المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين،

وإذ تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤^(٣)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٩٢/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال وضع الاحتلال العسكري، وأن للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، الحق في تقرير مصيره والسيادة على أرضه،

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٣) انظر A/ES-10/273 و Corr.1.

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢١٠ (د - ٢٩) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ اللذين دعيت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب كل منهما إلى المشاركة في مداوات الجمعية العامة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني ومنحت مركز مراقب،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي اعترفت بموجبه، في جملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وقررت أن يستعمل اسم "فلسطين" بدلا من اسم "منظمة التحرير الفلسطينية" في منظومة الأمم المتحدة، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنيطت بها، وفقا لقرار للمجلس الوطني الفلسطيني، سلطات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين^(٤)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي منحت بموجبه حقوق وامتيارات إضافية لفلسطين بصفتها مراقبا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢^(٥)،

وإذ تعيد تأكيد التزامها، وفقا للقانون الدولي، بالحل المتمثل في وجود دولتين، دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧،

وإذ تضع في اعتبارها الاعتراف المتبادل المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني،

وإذ تؤكد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا،

وإذ تشيد بخطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة في غضون سنتين، وإذ ترحب بالتقييمات الإيجابية الصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد بشأن الاستعداد لمركز

(٤) انظر A/43/928، المرفق.

(٥) A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ٢٢١/١٤.

الدولة الوارد بيانها في استنتاجات رئيس لجنة الاتصال المخصصة المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠١١ والاستنتاجات التي خلص إليها رئيس اللجنة لاحقاً ومفادها أن السلطة الفلسطينية لديها من مقومات إقامة دولة قادرة على أداء مهامها ما يتجاوز الحد المطلوب في القطاعات الرئيسية التي شملها البحث،

وإذ تقرر بأن فلسطين تتمتع بعضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وأن فلسطين عضو كامل العضوية أيضاً في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة ال ٧٧ والصين،

وإذ تقرر أيضاً بأن دولة فلسطين حظيت باعتراف ١٣٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة حتى الآن،

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(٦)،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة،

١ - تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

٢ - تقرر أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن؛

٣ - تعرب عن الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة^(٧)؛

(٦) S/2011/705.

(٧) A/66/371-S/2011/592، المرفق الأول.

٤ - تؤكد عزيمتها على المساهمة في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛

٥ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية^(٨) وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين^(٨)، من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى حل كافة القضايا الأساسية التي لم تحل بعد، أي قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه؛

٦ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد في غضون ثلاثة أشهر.

الجلسة العامة ٤٤

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

(٨) S/2003/529، المرفق.